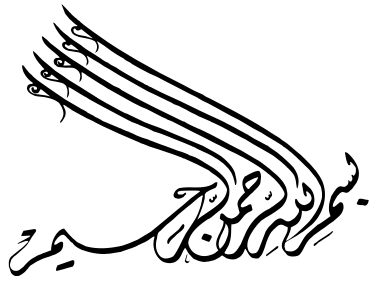
بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2012/6/2980)

956.541

العايدي، يوسف احمد سالم

الواقع التنموي في اقليم وادي الاردن/ يوسف احمد سالم العايدي - سالم أحمد محل / : عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012

( ) ص

ر.أ: (2012/6/2980).

الواصفات:/ الأغوار الاردنية// الاردن// التنمية الاقتصادية// التنمية الاجتماعية

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-555-93-1

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+ خلـــوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمّان 11152 الأردن E-mail: darghidaa@gmail.com

الواقع التنموي
في إقليم وادي الأردن

إعداد

يوسف أحمد سالم العايدي

الطبعة الأولى

٢٠١٣ م – ١٤٣٤ هـ

إهداء

إلى الذين لوَحت جباههم شمس الأغوار الحارقة

إلى ينابيع الحب والعطف والعطاء والدَّي الكرام

إلى سندّي ومن اعتز بهم. إخوتي الأفاضل

إلى امتدادي وأملي في الحياة. زوجتي وأبنائي

أقدم ذاتي

الفهرس

المقدمة..... ١٣

الفصل الأول

مقدمة ١٧
الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة وادي الأردن..... ١٩
أهمية منطقة وادي الأردن وتنميتها..... ٢٣

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للتخطيط التنموي

نشأة التخطيط التنموي..... ٢٧
مفهوم التخطيط التنموي وماهيته..... ٢٨
نظريات في التخطيط التنموي ٣١
تاريخ التنمية والخطط التنموية في وادي الأردن. ٤٠

الفصل الثالث٦٨

المقومات الطبيعية والبشرية.

المقومات الطبيعية ٤٧
الموقع: ٤٨
التضاريس..... ٤٩
المناخ:..... ٥١
المياه:..... ٧٥
التربة: ٦٧
المقومات البشرية..... ٧٠
الخصائص الديموغرافية وتغيراتها..... ٧٠
القطاع التعليمي والتدريب المهني..... ٧٧
القطاع الصحي..... ٨٠
قطاع النقل وطرق المواصلات والاتصالات..... ٨٢
القطاع السكني والعمراني..... ٨٤
خدمات الماء والكهرباء:..... ٨٦
الخصائص الاقتصادية في منطقة وادي الأردن ٨٧

الفصل الرابع

مؤشرات التنمية.

مؤشرات التنمية وقياسها:. ٩٥
متغيرات الدراسة ١٠١
المؤشرات الديموغرافية:..... ١٠٤
المؤشرات التعليمية..... ١٠٦
المؤشرات السكنية. ١٠٧
المؤشرات الصحية ١٠٨
المؤشرات المهنية والاقتصادية ١٠٩
المؤشرات الخدمية..... ١١١
الأساليب الإحصائية المستخدمة ١١٤
أسلوب التحليل العاملي: ١١٤
دليل التنمية البشرية..... ١١٦

الفصل الخامس

تحليل التباين التنموي في منطقة وادي الأردن:.

التباين التنموي في منطقة وادي الأردن. ١٢١
تركيب الأنماط (العوامل). ١٢٥
العامل الأول (العامل الديمغرافي) ١٢٦
توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول(الديمغرافي)..... ١٢٩
التوزيع المكاني للعامل الأول (الديمغرافي) حسب الدرجات العاملية..... ١٣٠
العامل الثاني (التعليمي والاقتصادي)..... ١٣٣
توزيع الدرجات العاملية للعامل الثاني ١٣٣
العامل الثالث (الخصائص السكنية)..... ١٣٥
توزيع الدرجات العاملية للعامل الثالث..... ١٣٩
العامل الرابع (الخصائص المهنية) ١٤٢
توزيع الدرجات العاملية للعامل الرابع..... ١٤٤
التباين التنموي بين الوحدات المكانية (التجمعات السكانية) في وادي الأردن اعتماداً على التحليل البياني للدرجات العاملية للعوامل مقابل العامل الأول ١٤٦

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الديمغرافي) مقابل الدرجات العاملية للعامل الثاني (الاقتصادي والتعليمي) ١٤٦
توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الديمغرافي) مقابل الدرجات العاملية للعامل الثالث (الخصائص السكنية)..... ١٤٦
توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الديمغرافي) مقابل الدرجات العاملية للعامل الرابع (الخصائص المهنية)..... ١٥٢
نتائج دليل التنمية البشرية:. ١٦١

الفصل السادس

التخطيط التنموي (النتائج والتوصيات)

مقدمة ١٧١
التخطيط التنموي لوادي الأردن..... ١٧١
النتائج ١٨٦
التوصيات ١٩٠
المراجع..... ١٩٧

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٣-١	التجمعات السكنية في لواء الأغوار الشمالية	٧١
٣-٢	التجمعات السكنية في لواء ديرعلا	٧٢
٣-٣	التجمعات السكنية في لواء الشونة الجنوبية	٧٣
٣-٤	الكثافة السكانية في منطقة وادي الأردن	٧٥
٣-٥	توزع الفئات العمرية في ألوية الدراسة	٧٦
٣-٦	التركيب النوعي في ألوية الدراسة	٧٦
٣-٧	المؤشرات الصحية في منطقة وادي الأردن	٨١
٤-١	متغيرات التنمية التي تم الحصول عليها واستخدامها	١٠٣
٤-٢	نسب عدد العاملين في بعض القطاعات الخدمية	١١٢
٥-١	تشبعات العوامل	١٢٢
٥-٢	عدد العوامل ونسبة التفسير والنسبة التراكمية للتفسير والقيم المميزة	١٢٤
٥-٣	تشبعات العامل الأول	١٢٧

٥-٤	توزع التجمعات السكانية على الدرجات العاملية للعامل الأول	١٢٩
٥-٥	تشبعات العامل الثاني	١٣٤
٥-٦	تشبعات العامل الثالث	١٣٨
٥-٧	تشبعات العامل الرابع	١٤٢
٥-٨	الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الأولى(العامل الأول مع العامل الثاني)	١٤٧
٥-٩	التجمعات السكانية التابعة للمجموعة الثانية (العامل الأول مع العامل الثاني)	١٤٩
٥-١٠	التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثالثة(العامل الأول مع العامل الثاني)	١٥٠
٥-١١	التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الرابعة(العامل الأول مع العامل الثاني)	١٥٢
٥-١٢	التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثانية(العامل الأول مع العامل الثالث)	١٥٤
٥-١٣	التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثالثة (العامل الأول مع العامل الثالث)	١٥٥
٥-١٤	التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الرابعة(العامل الأول مع العامل الثالث)	١٥٧
٥-١٥	التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الأولى(العامل الأول مع العامل الرابع)	١٥٨
٥-١٦	التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثانية(العامل الأول مع العامل الرابع)	١٥٩
٥-١٧	التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثالثة(العامل الأول مع العامل الرابع)	١٦٠
٥-١٨	التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الرابعة(العامل الأول مع العامل الرابع)	١٦٢
٥-١٩	القيمة الدنيا والعليا لحساب دليل التنمية البشرية	١٦٢
٥-٢٠	نتائج دليل التنمية البشرية للتجمعات السكانية في منطقة وادي الأردن	١٦٤

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١-١	منطقة وادي الأردن	٢١
١-٢	المناطق ذات التنظيم السكني في منطقة وادي الأردن	٣٥
٢-٢	النمو السكاني في منطقة وادي الأردن	٣٧
١-٣	معدلات الحرارة في منطقة وادي الأردن	٥٣
٢-٣	معدلات الإمطار في منطقة وادي الأردن	٥٦
٣-٣	كميات المياه المتاحة وكميات الطلب والنقص في منطقة وادي الأردن	٥٨
٤-٣	المشاريع المائية والرافدة في منطقة وادي الأردن	٥٩
٥-٣	توزع أنواع التربة في منطقة وادي الأردن	٦٨
٦-٣	التجمعات السكنية في وادي الأردن	٧٤
٧-٣	أعداد السكان في المستويات التعليمية	٧٩
٨-٣	الأنشطة الاقتصادية في منطقة وادي الأردن	٩١
١-٥	نسبة تفسير العوامل والنسبة التراكمية للتفسير	١٢٥
٢-٥	تشبعات العامل الأول (الديمغرافي)	١٢٨
٣-٥	التوزيع المكاني للعامل الأول	١٣٢
٤-٥	تشبعات العامل الثاني(الاقتصادي والتعليمي)	١٣٥
٥-٥	التوزيع المكاني للعامل الثاني	١٣٧
٦-٥	تشبعات العامل الثالث	١٣٩
٧-٥	التوزيع المكاني للعامل الثالث	١٤١
٨-٥	تشبعات العامل الرابع	١٤٥
٩-٥	التوزيع المكاني للعامل الرابع	١٤٧
١٠-٥	توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثاني	١٥١
١١-٥	توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثالث	١٥٦
١٢-٥	توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الرابع	١٦١
١٣-٥	التوزيع المكاني لدليل التنمية البشرية في منطقة وادي الأردن	١٦٨

مقدمة

تعد موضوعات التنمية من موضوعات الساعة التي تتناولها أدبيات العلوم الإنسانية والبشرية لاسيما وإنها أصبحت حاجة بشرية ماسة وحد فيصل بين شعوب الأرض بأصقاعها المختلفة من حيث التقدم والتخلف.

يتناول هذا الكتاب واقع التنمية في إقليم من أقاليم الأردن التنموية،وهو إقليم وادي الأردن، وجاء في ستة فصول، تناول الفصل الأول الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة وادي الأردن وأهمية هذه المنطقة من ناحية اقتصادية ،وتناول الفصل الثاني الخلفية النظرية للتخطيط التنموي من حيث نشأته ومفهومه والنظريات التي تم صياغتها حوله، كما تم تتبع تاريخ التنمية والخطط التنموية المتعاقبة التي وضعت لتنمية منطقة وادي الأردن.

وتناول الفصل الثالث المقومات الطبيعية والبشرية التي تمتاز بها المنطقة من حيث التحليل وإمكانية توظيف هذه المقومات في رفد عملية التنمية في المرحلة المقبلة ، وتناول الفصل الرابع مؤشرات التنمية وقياسها و المتغيرات التي اعتمد عليها في معرفة الواقع التنموي ،والتباين في المستويات التنموية بين المجتمعات السكانية في منطقة وادي الأردن.

وتناول الفصل الخامس التباين التنموي في منطقة وادي الأردن من خلال دمج مجموعة من المتغيرات المؤثرة في هذا التباين في أربعه عوامل رئيسة وفق مدى تشبعات هذه المتغيرات لكل عامل من هذه العوامل اعتمادا على التحليل ألعاملي، ثم

وزعت هذه العوامل الرئيسية مكانيا على التجمعات السكانية في المنطقة،وتم تقسيم مستويات التنمية وفقا لكل عامل إلى أربعة مستويات تنموية تتوزع عليها التجمعات السكانية ،كما تم في هذا الفصل توظيف دليل التنمية البشرية لقياس التباين التنموي بين تجمعات المنطقة وفقاً للمستويات التي اعتمدها.

أما الفصل السادس والأخير فقد فتضمن السياسات التنموية التي وضعت بناءاً على النتائج التي تم التوصل لها من خلال التحليل الإحصائي وكانت هذه السياسات في القطاعات التي تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية.

المؤلف

الفصل الأول

الفصل الأول

١ -١ مقدمة

توجهت اهتمامات الدولة إلى وادي الأردن في وقت مبكر منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وقد اعتبر وادي الأردن أحد الأقاليم التنموية الخمسة الموجودة في الأردن والذي يتميز بطابعه الزراعي والريفي كإقليم تنموي يحظى برعاية المسؤولين في المملكة حيث تسود فيه المناطق الريفية، وتتركز أهداف التنمية الريفية في وادي الأردن في زيادة تحسين نوعية الحياة، حيث تعتبر التنمية الريفية المتكاملة أسلوب التخطيط الأمثل الذي اعتمد للوادي، **(صالح، ٢٠٠٢)**.

ومما لا شك فيه أن تنفيذ مشروعات التنمية الشاملة لمناطق وادي الأردن قد ترك أثراً ملموساً وانعكاساً واضحاً على أهم جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، الأمر الذي يستدعي معرفة الواقع التنموي في المنطقة والكشف عن مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأساليب العلمية المناسبة المستخدمة في هذا المجال ومحاولة تقييم المستوى التنموي في هذه الجوانب.

وتعاني منطقة وادي الأردن من مشكلات عديدة تتعلق بالاستغلال الزراعي مثل نقص المياه وارتفاع نسبة ملوحتها، و عدم توفر رأس المال الكافي وعملية التسويق، وكذلك ارتفاع أجور الأيدي العاملة وتدهور خصوبة التربة وتملحها، والسلوكيات غير المرضية تجاه المشاريع التنموية مثل الاعتداء على أنابيب مياه الري، وتدخل الواسطة والمحسوبية في برامج وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية والبرامج الاقراضية والتمويلية التي حالت دون تحقيق العديد من الأهداف المتوخاه التي كانت تهدف لها خطط التنمية الطموحة التي وضعت طيلة الأعوام السابقة.

وتتعرض بعض المناطق في وادي الأردن إلى زيادة في مظاهر التصحر لعوامل طبيعية وأخرى بشرية بسبب السلوك الخطأ لمزارعي المنطقة، و لاسيما أنها من المناطق الجافة أو شبه الجافة التي تتميز بتأثرها الشديد بعمليات التصحر التي تعتبر المعيق الأكبر لعملية التنمية في المنطقة وخصوصا تملح التربة.

و من ناحية أخرى يلاحظ تعثر العديد من خطط التنمية ومشروعاتها في القطاعات المختلفة وعجزها عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، إذ كان الباعث على هذه الخطط هو زيادة الدخل القومي بنسب محددة قياساً على سنة أساس مختارة، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وتحقيق زيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي وتخفيض نسبة العجز في الميزان التجاري، والسعي لإيجاد توزيع عادل للإنتاج ولمكاسب التنمية بين فئات الشعب ومناطقه الجغرافية، ومن ثم هدفت هذه الخطط إلى

تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة التي تشكل الاقتصاد الوطني وهي الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والمواصلات.

ولقد نتج عن مشروعات التنمية مشكلات عديدة مثل صعوبة أوضاع المزارعين الاقتصادية رغم تقدم التقنيات العلمية الحديثة وتباين مستويات التنمية بين المراكز السكانية من ناحية والمستويات المعيشية للسكان من ناحية أخرى، والإدارة غير الحكيمة لمشاريع التنمية الاجتماعية في المنطقة والتي تتخللها الواسطة والمحسوبية والعشائرية وعملية التقدم البطيء نسبيا في خدمات البنية التحتية وحاجة بعضها الملحة للصيانة وإعادة التأهيل.

كما تحول نمط الاستخدام لبعض الأراضي الزراعية من استخدام زراعي إلى استثمار سياحي وتم إعادة تحليه المياه المالحة من بعض مصادرها وتحويل وجهة استخدامها من مياه ري إلى مياه شرب باتجاه المشاريع السياحية و انتشار ظاهرة البيوت الريفية للملاكً الغائبين، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والإخلال بالتوازن البيئي نتيجة الاستغلال الجائر وخصوصاً موارد التربة والمياه والمراعي، والنقص الحاد في الموارد المائية نتيجة انخفاض معدلات الأمطار من ناحية وزيادة الطلب على المياه للأغراض المختلفة من ناحية أخرى، كما ارتفعت وتيرة التلوث البيئي سواء الناجم عن استخدام المبيدات الحشرية أو ذلك الغبار الناتج عن عمليات التحجير والتعدين إضافة إلى المخلفات البلاستيكية والمعدنية الصلبة وغير الذائبة الناجمة عن الأنشطة البشرية المختلفة.

١ -٢ الموقع الفلكي والجغرافي لمنطقة وادي الأردن:

تقع منطقة وادي الأردن في الجزء الشمالي الغربي من الأردن، وتمتد من العدسية شمالاً حتى الشواطئ الشمالية للبحر الميت بشكل شريط بمحاذاة نهر الأردن، بين خطي طول (٣٥.٣٢) درجه و (٣٥.٤٥) شرقاً و بين دائرتي عرض (٣١.٤٠) درجه و(٣٢.٤٢) درجة شمالاً، بامتداد عرضي من الشرق إلى الغرب يتراوح بين (٨- ٢٠) كم وامتداد طولي من الشمال إلى الجنوب يبلغ (١٠٦) كم و هي جزء من حفرة الانهدام وتنخفض عن سطح البحر (٢٢٥) مترا في الشمال و(٣٩٦) متراً في الجنوب. **(الأطلس الأردني، ٢٠٠٩م)** الشكل (١-١).

وحسب قوانين التقسيمات الإدارية التي صدر آخرها عام ١٩٩٥م، قسمت المملكة بموجب هذا القانون إلى اثنتي عشرة محافظة يتبع كل منها عدد من الألوية والأقضية والنواحي، تقع منطقة وادي الأردن ضمن ثلاثة ألوية هي لواء الشونة الجنوبية ولواء دير علا ويتبعان إداريا لمحافظة البلقاء، ولواء الأغوار الشمالية ويتبع إداريا لمحافظة اربد.

ويقع لواء الشونة الجنوبية في الجزء الجنوبي منها، ويمتد بشكل شريط بمحاذاة نهر الأردن بين دائرتي عرض (٣١.٤٠) درجه و(٣١.٥٣) درجة شمالاً وبين خطي طول
(٣٥.٣٢) درجه و (٣٥.٤٥) شرقاً، بامتداد عرضي من الشرق إلى الغرب يبلغ (٢٠) كم وامتداد طولي من الشمال إلى الجنوب يبلغ (٢٦) كم بمساحة مقدارها (٢٧٢، ٦) كم مربع، (الأطلس الأردني ١٩٩٩م) ويبعد مركزة (بلدة الشونة الجنوبية) عن مدينة السلط مركز المحافظة حوالي (٢٨)كم، يحده من الشرق أحواض أودية شعيب والكفرين وحسبان ومن الغرب نهر الأردن ومن الشمال الوادي الأبيض و من الجنوب وادي زرقاء ماعين والبحر الميت.

بلغ عدد سكان اللواء (٣٨٧٥٧) نسمة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤م) وشكلوا ما نسبته ٢٢% من مجموع سكان منطقة وادي الأردن و هم موزعون على تسعة تجمعات سكانية هي من الشمال إلى الجنوب: الكرامة، الشونة الجديدة، الشونة الجنوبية، الجوفة، الكفرين، الروضة، الرامة، النهضة، سويمة.

تعد بلدة الشونة الجنوبية مركز اللواء حيث تتجمع فيها الدوائر الحكومية، والمؤسسات الخدمية المختلفة الأخرى، و يرتبط اللواء بالعديد من مناطق المملكة بطرق معبدة وسريعة، فمن الجهة الشمالية يرتبط بشمال المملكة عبر لواء دير علا، أما من الجهة الجنوبية فارتبط حديثاً مع الأغوار الجنوبية ومحافظات الجنوب بطريق الزاره وغور الصافي، وفي الجهة الشرقية ارتبط مع العاصمة عمان بطريق سريع (highway) هو طريق عمان – ناعور من الجهة الجنوبية الشرقية، و مع السلط بطريق وادي شعيب من الجهة الشمالية الشرقية، أما من الجهة الغربية فيرتبط مع مناطق الأراضي المحتلة عبر جسر الملك حسين.

أما لواء دير علا، فهو أقل عرضا وأكثر طولا إذ يمتد من الشرق إلى الغرب بـ (١٠) كم ومن الشمال إلى الجنوب بـ (٣٠) كم بمساحة مقدارها ٢٤٢.٦كم مربع، ويقع بين خطي طول (٣٥.٣٢) درجة و(٣٥.٣٤) درجة شرقاً و بين دائرتي عرض (٣١.٥٣) درجة و(٣٢.١٥) درجة شمالاً، ويحده من الشرق مرتفعات البلقاء و من الغرب نهر الأردن و من الشمال لواء الأغوار الشمالية و من الجنوب لواء الشونة الجنوبية ويفصل بينهما من الناحية الطبيعية الوادي الأبيض ويبلغ عدد سكانه ٤٦٤٨١ نسمة أي بنسبة ٢٧.٣% من ساكني وادي الأردن و هم موزعون على ستة عشر تجمعا سكانياً هي من الجنوب إلى الشمال ظهرة الرمل، غور كبد، مثلث المصري، داميا، ميسرة فنوش، مثلث العارضة، الطوال الجنوبي، معدي، الطوال الشمالي، أبوالزيغان، الدباب، دير علا، الرويحة، ضرار، خزمة، البلاونة.

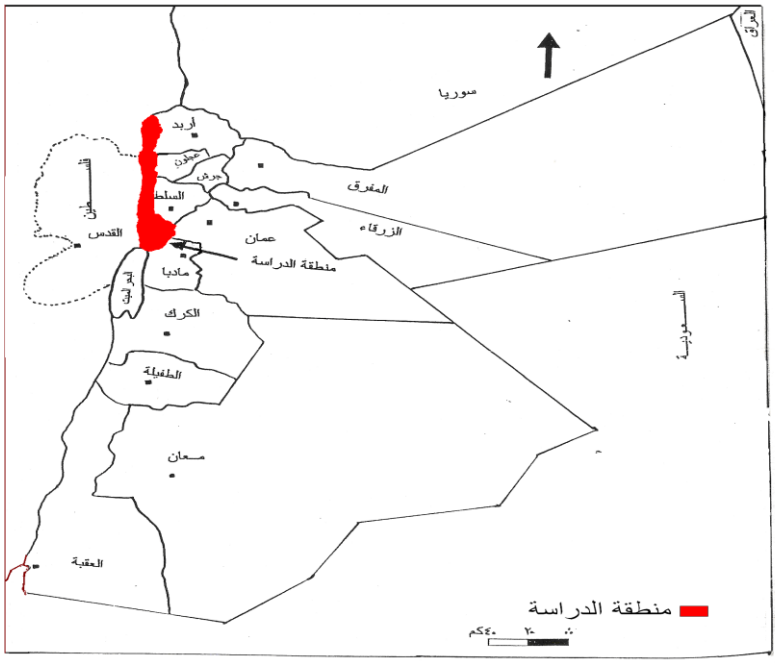

الشكل (١-١)
الموقع الجغرافي لوادي الأردن
المصدر: الأطلس الأردني، ٢٠٠٩

وتعتبر بلدة دير علا مركز اللواء، وموطن الدوائر الحكومية والرسمية ويخترقها من الوسط الطريق الرئيسي الذي يربط اللواء بالأغوار الشمالية ومحافظة اربد من الجهة الشمالية وبلواء الشونة الجنوبية ومنه إلى الجزء الجنوبي من الأغوار والعقبة من الجهة الجنوبية، كما يرتبط بالجهة الشرقية بمدينة السلط ومنها إلى عمان عبر طريق العارضة ويرتبط مع الضفة الغربية عبر جسر الأمير محمد.

أما لواء الأغوار الشمالية فيمتد من الشرق إلى الغرب بعرض ٨ كم ومن الشمال إلى الجنوب بطول ٥٠كم ويقع بين خطي طول(٣٥، ٣٣) درجة و(٥٣.٤٢) درجة شرقاً ودائرتي عرض (٣٢.١٥) درجة و(٣٢.٤٢) درجة شمالا ويحده من الشرق محافظتا اربد وعجلون ومن الغرب نهر الأردن ومن الشمال العدسية ومن الجنوب لواء دير علا ويبلغ عدد سكانه ٨٥٢٠٣ نسمة وشكلوا ما نسبته ٥٠% من سكان منطقة وادي الأردن وهم موزعون على ٢٣تجمعا سكانيا بين مدينة وقرية،

وهذه التجمعات هي من الجنوب إلى الشمال، كريمة، أبو سيدو، سليخات، ابوهابيل، القرن، سبيرة، وادي الريان، المرزة، ابوزياد، المشارع، طبقة فحل، الزمالية، الشيخ سين، كركمة، وقاص، المنشية، الفضيين، الساخنة، الشونة الشمالية، وادي العرب، ماجد، الباقورة، العدسية.

والالواء مخدوم بشبكة من الطرق المحلية التي تربط مدنه وقراه ببعضها البعض، وكذلك يربطه عدد من الطرق الخارجية باتجاه الغور الأوسط والجنوبي، و باتجاه الشرق نحو عجلون وقراها ولواء الوسطية ولواء الكورة، وباتجاه الشمال نحو اربد ومنها إلى سوريا والعراق وتعتبر بلدة الشونة الشمالية مركز اللواء ومقر معظم الخدمات والدوائر الرسمية والحكومية.

وتمتاز المنطقة بمناخها الحار صيفاً والدافئ شتاء، إذ تتراوح درجات الحرارة العظمى في فصل الصيف ما بين ٣٥-٤٥ درجة مئوية ومن ١٥- ٢٠ درجة مئوية شتاء وذلك لانخفاضها عن مستوى سطح البحر، وتعاني المنطقة من شح الأمطار وتذبذبها وإن كان لواء الأغوار الشمالية الأوفر حظاً منها لقربه من مسار المنخفضات الجوية المتكونة فوق البحر المتوسط، لذا كانت الزراعة المروية هي السمة الغالبة في المنطقة التي اشتهرت بزراعة الموز والحمضيات والخضراوات.

١ -٣ أهمية منطقة وادي الأردن وتنميتها:

تعتبر التنمية في مفهومها العام التغير المنشود والتطوير الشامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته حتى يقوى على إشباع الحاجات الأساسية لأفراده، ويعمل على تحقيق الرفاهية لهم، ويحظى موضوع التنمية باهتمام العالم عامة والدول النامية خاصة، وتزداد أهمية التنمية للوطن العربي إذا علمنا أنه يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية تتطلب منا التمسك بالمسيرة التنموية المستدامة كخيار استراتيجي يفضي إلى التغيير الإيجابي للمجتمع العربي بما يحقق له التقدم.

وتكمن منطقة وادي الأردن في الدور الاقتصادي والاجتماعي، فعلى المستوى الاقتصادي تحتل المنطقة المرتبة الأولى على مستوى المملكة في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، وتوجد في مناطق الأغوار٥٤%من الأراضي الزراعية المروية في المملكة.(**العايدي**، ٢٠٠١).

كما قامت الحكومة ممثلةً بهيئة وادي الأردن ثم سلطة وادي الأردن بشق قناة الملك عبد الله لتصل إلى منطقة سويمة بطول ١١٠كم، وتستمد مياهها من نهر اليرموك لتروي المزارع الممتدة على طول منطقة وادي الأردن الشرقي بمساحة٢٣٦ ألف دونم، و هي أكبر وأهم مشروع مائي في الأردن بدئ بتنفيذه عام ١٩٥٨م و اكتمل عام ١٩٨٨م، بالإضافة إلى إنشاء عدد من السدود مثل سد الملك طلال على نهر الزرقاء بسعة تخزينية تقارب ٥٥مليون م٣، و سد شعيب على وادي شعيب بسعة ٢، ٥مليون م٣، وسد الكفرين على وادي الكفرين بسعة٤، ٨مليون م٣ ثم تعليته عام ١٩٩٧م لتصل سعته إلى ٨، ٥ مليون م٣.(١٩٩٨) Jordan Valley J.V.A Authority، وسد الكرامة بسعة٥٥ مليون م٣ وهو ثاني اكبر سد في المملكة بعد سد الملك طلال، وأخيراً قيام الحكومة بجر مياه وادي الموجب لسد النقص الحاصل في الطلب على المياه في العاصمة عمان بواسطة أنابيب ومحطات ضخ تمر عبر منطقة وادي الأردن التي تحصل على جزء من هذه المياه لتزويد سدي حسبان والكفرين.

وتتميز المنطقة بمناخ يؤدّي إلى نضج الخضار و الفواكه قبل المناطق الزراعية المجاورة، الأمر الذي يزيد من أسعار هذه المحاصيل و من ثم تحسين مستوى دخل المزارع و الدخل القومي بشكل عام.

كما تتوافر بعض المعالم الدينية والتاريخية والسياحية في المنطقة فضلا عن الطقس الجميل والدافئ شتاءً مما يجعلها جاذبة للسياح والمتنزهين من داخل المملكة و من خارجها.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في الحاجة الماسة إلى تحليل الواقع التنموي في وادي الأردن والكشف عن مستويات التنمية وأنماطها المكانية التي أسفرت عنها خطط ومشاريع التنمية المختلفة في منطقة وادي الأردن وتقييم وتصنيف تلك المستويات و إظهار مدى التباين بين وحداتها المكانية اعتماداً على أساليب تحليلٍ جغرافية كمية مستخدمة في هذا المجال.

الفصل الثاني

مفهوم التخطيط التنموي

الفصل الثاني

مفهوم التخطيط التنموي

٢ -١ نشأه التخطيط التنموي وماهيته :

التخطيط فكرة قديمة تعود جذورها إلى أيام الإغريق وتحديدا عصر أفلاطون الذي أشار بشكل غير مباشر لمفهوم وعملية التخطيط من خلال جمهوريته الفاضلة، وقد استخدم التخطيط في العصور المختلفة في معظم جوانب الحياة وخصوصا العسكرية منها دون أي نوع من التأطير لمفهومه وفعالياته ومقوماته.

أما فكرة التخطيط التنموي فتعود إلى بدايات القرن العشرين حيث أخذت تبرز في كتابات بعض المفكرين والفلاسفة، إذ ظهرت خلال تلك الفترة فكرة التخطيط الاقتصادي لأول مرة من قبل الاقتصادي النرويجي كريستيان شونهيدر kristian schonheyder عام١٩١٠م، ولاقت هذه الفكرة قبولا كبيرا في ألمانيا وخصوصا خلال الحرب العالمية الأولى حيث تم تطبيقها لإغراض عسكرية وإستراتيجية أخرى، وكذلك اعتمدت عليها بريطانيا من أجل النهوض باقتصادها في فترة ما بعد الحرب، غير أن التخطيط الاقتصادي كتطبيق خطى خطواته الواسعة في نهاية القرن العشرين عندما قام الاتحاد السوفييتي بوضع خطة من أجل التحول من القطاع الزراعي المتخلف إلى القطاع الصناعي المتطور، وكان للأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩م دور كبير في اندفاع العديد من دول اروبا إلى تطبيق التخطيط الاقتصادي لمعالجة أسباب ونتائج هذه الأزمة.**(المرواني، ٢٠٠٥م)**.

وقد زادت الحاجة إلى التخطيط الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بشكل أكثر وضوحا، لإعادة تعمير الدول التي دمرتها الحرب، ومساعدة الكثير من الدول التي نالت استقلالها من أجل رسم السياسات الاقتصادية والمالية وتوجيه مختلف النشاطات والفعاليات الاقتصادية وضبط مساراتها بشكل علمي ومدروس بعيدا عن العشوائية والارتجالية.

لقد أدى التوسع في تطبيق التخطيط الاقتصادي في دول العالم المتقدمة إلى التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن كساد ١٩٢٩م وتحقيق نمو اقتصادي، غير أن هذا التوسع أفرز مشكلات اقتصادية واجتماعية كان على رأسها عدم تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع أمثل للموارد والمعطيات الاقتصادية، مما دفع الحكومات في العديد من الدول إلى التدخل بشكل مباشر وواسع

في إعداد وتنفيذ ومتابعة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان الأمن المادي والنفسي لكل فرد من إفراد المجتمع، ولقد كان لهذا التوجه الجديد المتمثل في تدخل الحكومات دور كبير في ظهور وبروز مفهوم التخطيط التنموي Development planning كمفهوم أكثر شمولاً من التخطيط الاقتصادي.**(خميس، ١٩٩٥)**.

٢ -٢ مفهوم التخطيط التنموي:

تناول تعريف هذا المفهوم العديد من الكاتبين والدارسين، وهناك شبه إجماع على محتوى المفهوم مع اختلاف الزاوية التي يتم تناوله من خلالها، ويمكن القول إن التخطيط بحد ذاته هو علم وفن، ويعرف المفهوم على أنه جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة ومال وجهد محددين، غنيم، (١٩٩٩)، كما يعرفه فريدمان Friedmann بأنه طريقة تفكير وأسلوب منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من أجل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومتفق عليها.

أما من ناحية اقتصادية، فيعرف التخطيط على أنه حزمة من النشاطات المتتابعة التي تم رسمها وتنفيذها لحل مشكلة اقتصادية معينة، أما كمفهوم تنموي، فقد عرفه جونر ميردال J.Myrdal على أنه برنامج يظهر إستراتيجية الدولة على المستوى الوطني وإجراءات تدخلها إلى جانب قوى السوق من أجل دفع وتطوير النظام الاجتماعي.(ESCWA.2004).

ويعتبر تعريف واترسونWaterston للتخطيط التنموي التعريف الأكثر شمولاً حيث يعتبره مجموعة جهود واعية ومستمرة تبذل من قبل جهة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تقف عائقا في وجه تحقيق هذا الهدف، (١٩٨٦) USAID، ومن التعريفات السابقة يمكن القول أن التخطيط التنموي الشامل عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أو عدة مستويات مكانية وبجهد جماعي تعاوني جاد تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة وبشكل يعمل على إحداث التغير المطلوب والمرغوب في المجتمع مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي أثار سلبية ناتجة عنه وإبقاءه ضمن دائرة التغير المرغوب والمنشود.

وتقتضي عملية التنمية تفوق معدل نمو الدخل القومي على معدل النمو السكاني، لضمان نمو متوسط الدخل بشكل مستمر، وفي سياق عملية التنمية، تبرز

بعض القطاعات الاقتصادية ذات الصبغة الفنية والتكنولوجية المتطورة لتتولى عملية قيادة الاقتصاد الوطني، ويرى بعض الاقتصاديين في التنمية الاقتصادية زيادة في الناتج القومي من خلال تغيرات تكنولوجية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية الرائدة، ويتم في إطار التنمية الاقتصادية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا رشيدا لتحقيق زيادة في الدخل القومي، ومتوسط دخل الفرد تحت مظلة العدالة الاجتماعية. **(حمدان، ١٩٨٩م)**

وأصبح التخطيط الإقليمي أحد فروع الجغرافيا الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم الجغرافية وداخل كل منها في أي دولة أو قطر من خلال رصد أعادة توزيع الموارد البشرية والطبيعية في تلك الدولة بشكل يضمن حداً أدنى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وإلى جانب تركيزه على البعد المكاني لعملية التخطيط فانه يسعى إلى مكافحة مشكلات الفقر والبطالة وتحقيق مبدأ المشاركة الجماهيرية في عمليات التخطيط والتنمية. **(غنيم، ١٩٩٩)**

وتأتي هذه الدراسة ضمن التخطيط التنموي الإقليمي الذي ارتبط اسمه بالإقليم كمفهوم جغرافي، وإطار مكاني تتفاعل داخله المعطيات الطبيعية والبشرية وليتمخض عنها في النهاية أنماطاً ومراكز حضارية تختلف في أشكالها ووظائفها وعلاقاتها وتوزيعها الجغرافي، كما ارتبط التخطيط الإقليمي بالجغرافيا التي تدرس الأنماط المكانية والعلائقية لهذه الظاهرات وتحاول فهم واقعها وحقيقتها من ناحية ويتنبأ بمستقبلها من ناحية أخرى.

وفي حين تنقسم الخطة القومية بقطر ما إلى مفردات أو عناصر يطلق عليها اسم قطاعات مثل قطاع الكهرباء أو قطاع المواصلات والخدمات والزراعة والتعدين إلخ، فأن القطر ينقسم بدوره إلى أقاليم متمايزة، أي أن الخطة القومية هي عناصر التنمية، وأقاليم التنمية هي موضوعها، ولعل الباعث على التقسيم الإقليمي ليس مجرد وضع إطارات مكانية لعناصر الخطة القومية، أو مجرد استحالة تناول القطر كله بالتخطيط دفعة واحدة، بل أيضا لأن بقاع الدولة الواحدة تتفاوت من حيث إمكانياتها من حيث مدى حاجاتها إلى التنمية. **(غنيم، ١٩٩٩)**

أن عملية تنمية حجم إنتاج أو إنتاجية محصول معين تشير الدلائل إلى نقصه، أو ارتفاع فاتورته الاستيرادية هي تنمية قطاعية للإنتاج السلعي لا تعتبر بالحواجز الجغرافية، وان ما يؤخذ بالاعتبار هو فلسفة وتوجه النظام السياسي أولا، والمعطيات الطبيعية والبشرية اللازمة لمثل هذه التنمية ثانيا.

ويعرف أسلوب التنمية القطاعية بأنه الأسلوب الذي يعمل على صنع التنمية في مجالات مختلفة على أساس قطاعي بمعنى أن الاهتمام ينصب على تنمية وتطوير القطاع بشكل مستقل عن القطاعات الأخرى، ولا يعني هذا عدم توفر التنسيق بين

خطط القطاعات الأخرى المختلفة، بل على العكس توصي جميع خطط قطاعات التنمية بالاهتمام بمسألة التنسيق والتكامل بين هذه القطاعات **(خميس، ١٩٩٥)**.

٢-٣: نظريات في التخطيط التنموي (النمو السكاني والتنمية):

يتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات بالوعي والإدراك، فهو لا يقوم بعملية العمل غريزيا أو مصادفة، بل على العكس من ذلك تماما فهو يعمل بقصد الإنتاج (السلعي والخدمي) الذي يعمل على سد حاجاته وإشباع رغباته المتنامية، ومن هنا يتضح الدور الذي يؤديه الإنسان في الطبيعة فهو منتج للخيرات المادية من ناحية ومستهلك لها من ناحية أخرى، وفي إطار عمليتي الإنتاج والاستهلاك التي يقوم بهما الإنسان وفي أي زمان ومكان يتضح الترابط الوثيق بين المتغيرات السكانية والأخرى الاقتصادية، **(الحسينية، ١٩٩٩م)**.

وعن طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والأخرى الاقتصادية التي تعبر عن مستويات التنمية، يمكن القول إنّه لم يكن للمدارس الفكرية المختلفة وجهة نظر واحدة متفق عليها، إذ إن أنصار الفكر المالتوسي القديم ينفون أي علاقة بين المتغيرات السكانية والاقتصادية، أي أن السكان عامل مستقل ومنعزل تماماً عن الحياة الاقتصادية، باعتبار أن الإنسان مخلوق مستهلك فقط يعمل على استنزاف الموارد الطبيعية باستمرار دون العمل على زيادتها، ومن ثم فإن المشكلة التي تواجه البشرية باستمرار هي مشكلة الزيادة السكانية الهائلة مقارنة مع الموارد ذات الزيادة المحدودة والحل لا يكون ألا بالتخلص من هذه الزيادة بالطرق المختلفة حتى وان كانت مفتعلة.

وتطويراً للفكر المالتوسي ظهرت مدرسة المالتوسية الجديدة التي بالغت في التطرف حول العلاقة بين المتغيرات السكانية والاقتصادية، إذ نظرت إلى التخلف الذي تعاني منه مجموعة الدول النامية على انه نتيجة للزيادة السكانية التي فقط، دون اعتبار لعوامل أخرى، وقد طالب بعض هؤلاء المفكرين الدول المتقدمة بوقف مساعداتها المادية للدول النامية، وحجتهم في ذلك أن هذه المساعدات تزيد من مشكلات هذه الدول، حيث تعمل المساعدات على تحسين الظروف الصحية والاقتصادية مما يخفض معدلات الوفيات، ويزيد من معدلات النمو السكاني لشعوبها، وشيئاً فشيئاً تصبح هذه البلدان عاجزة عن تامين مصادر كافية لتحقيق الأمن الغذائي لسكانها. **(فتح الله، ١٩٩٥)**

وعلى خلاف وجهة النظر المالتوسية سالفة الذكر نلاحظ وجود تيارات فكرية تعالج قضايا السكان والتنمية من منظور مختلف تماما عما تبناه المالتوسيون، ويرى أصحاب هذه الأفكار أن النمو السكاني عاملا ايجابيا من عوامل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، ولا يمكن عزله وفي مقدمة هؤلاء المفكر العربي ابن خلدون الذي يرى أن ثروة البلد هي سكانه المحبون للعمل والإنتاج، ويؤكد المفكر المعروف هانسون ايفن (Hanson Even) أن النمو السكاني هو سبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وفي كتابه في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي يرى المفكر الاقتصادي العربي عارف دليلة أن حجم السكان الكبير في دولة ما يشكل عاملا من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة بما في ذلك مشاركتها في تقسيم العمل الدولي، كما أن العديد من المؤتمرات الدولية المهتمة بمشكلتي السكان والتنمية كان لها تقريباً وجهات نظر مشابهة حيث تؤكد في مقرراتها النهائية الدور الايجابي للسكان في خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**(دليلة، ١٩٨٧م)**

ومن ناحية اقتصادية، فبالرغم من وجود نماذج عديدة تفسر أثر العوامل الديموغرافية في النمو ورأس المال والادخار، كالنموذج النيوكلاسيكي ونماذج النمو الذاتي، فقد برز في النصف الثاني من تسعينات القرن المنصرم اتجاهات تعطي للعوامل الديموغرافية دورا أكبر في عملية النمو الاقتصادي تحديدا والتنمية بصورة عامة، وذلك من خلال تأثيرها على سوق العمل والادخار والاستثمار والتعليم و رأس المال البشري(Alachker.A and Hberstint ، ١٩٨٨)

ويعتقد الكاتب أن أثر العوامل الديموغرافية لا يقتصر على النمو السكاني فقط، وإنما الأهم هو التغير في التركيب العمري والتغير في نسبة السكان في سن العمل، فإذا أدى النمو السكاني إلى زيادة نسبة الفئة العمرية (١٥– ٦٤) فإن أثر التحول الديموغرافي قد يكون ايجابيا على الاستثمار والدخل، وبالمقابل يؤثر الدخل في العوامل الديموغرافية، فارتفاع الدخل قد يؤدي إلى تحسين الحالة الصحية وخفض معدلات الوفاة، ومن ناحية أخرى قد يخفض من معدلات الخصوبة ويؤدي إلى تغيرات في التكوين العمري للسكان.

وإشارة إلى ما سبق يمكننا القول إن الإنسان ليس مستهلكاً فقط، وإنما هو منتج أيضا، ون طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية إنما تحدده آلية وطبيعة الوجود البشري على سطح الأرض، فالنوعية ذات الإعداد الجيد من البشر كفيلة باستثمار موارد المكان وتسخيرها لتحقيق أقصى فائدة ممكنة بأقل التكاليف مع مراعاة الاستمرار والديمومة لهذه الموارد، ومن ثم فإن زيادة مثل هذه النوعية من البشر كفيل بزيادة استثمار الموارد والإفادة منها، ولكن هذه الزيادة مشروطة بأن يكون توزيعها مثالياً من ناحية وزيادتها لا تشكل عبئاً ثقيلاً على الموارد الطبيعية المختلفة من ناحية أخرى، إما إذا كانت الزيادة السكانية بنسبة كبيرة دون مراعاة للنوع و/أو التوزيع فتلك باعتقاد الكاتب هي الطامة الكبرى التي ستؤدي

بالنتيجة الحتمية إلى زيادة مظاهر الفقر والتخلف والبطالة وارتفاع نسبة الإعالة، وتحول دون الاستثمار الكافي والمناسب للموارد غير المستغلة.

وقد شهدت منطقة وادي الأردن تطوراً كبيراً في النمو السكاني وخصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين، ففي حين كان مجموع عدد سكانها (٢٦١٧٣) نسمة عام ١٩٤٠م (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٥٢م) قفز هذا العدد ليصل إلى (٨٠١٤١) نسمة خلال العام ١٩٧٠م، أي بنسبة زيادة بلغت ٢٠٦% (*)، وتعزى هذه القفزة الكبيرة في عدد السكان إلى العدوان الإسرائيلي على فلسطين عامي ١٩٤٨ م و ١٩٦٧ م، حيث استقبلت المنطقة شأنها شأن بقية مناطق المملكة الآلاف من المهاجرين الفلسطينيين الذين قدموا من مناطق مختلفة من فلسطين، كان أغلبهم من عشائر بئر السبع وعرب التعامرة والرشايدة والعجاجرة بالإضافة إلى بعض السكان الذين قدموا من قرى بيت محسير والبريج والفالوجة واللد ونابلس ويافا وحيفا لينضموا إلى سكان المنطقة الأصليين.

و حظيت المناطق التي بدأت فيها مراكز العمران الريفي بنصيب الأسد من هؤلاء القادمين في تلك الفترة، كقرى الروضة والجوفة والشونة الجديدة والكرامة وخزمة والشونة الشمالية والمشارع وكريمة.(الشكل ٢-١).

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٧٠م إلى عام١٩٩٠م زيادة سكانية منخفضة نسبياً قياساً بالفترة السابقة بلغت ٥٠ %، حيث بلغ عدد السكان (١٢٠٢١١) نسمة الشكل(٢-٢)، وتعزى هذه الزيادة إلى أن تلك الفترة قد شهدت تحسناً اقتصادياً ملحوظاً في المملكة، وخاصةً في قطاع الزراعة، إذ تعتبر مرحلة الطفرة بالنسبة له، فقد حققت أسعار المنتجات الزراعية ارتفاعاً كبيراً بسبب انفتاح أسواق الخليج ولبنان للصادرات الزراعية الأردنية، مما دفع بالعديد من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الزراعي، ومحاولة شراء وحدات سكنية وبناء منازل لهم عليها ليكونوا قريبين من مزارعهم، وساعد على ذلك التحسن الملحوظ الذي طرأ على قطاع الخدمات بشكل عام، كما توجه العديد من الميسورين لبناء منازل ريفية يؤمونها في فصل الشتاء الدافئ في الأغوار.

(*) النسب من حساب الباحث اعتماداً على قانون التغير النسبي وبيانات دائرة الإحصاءات العامة السكانية في تلك الأعوام.

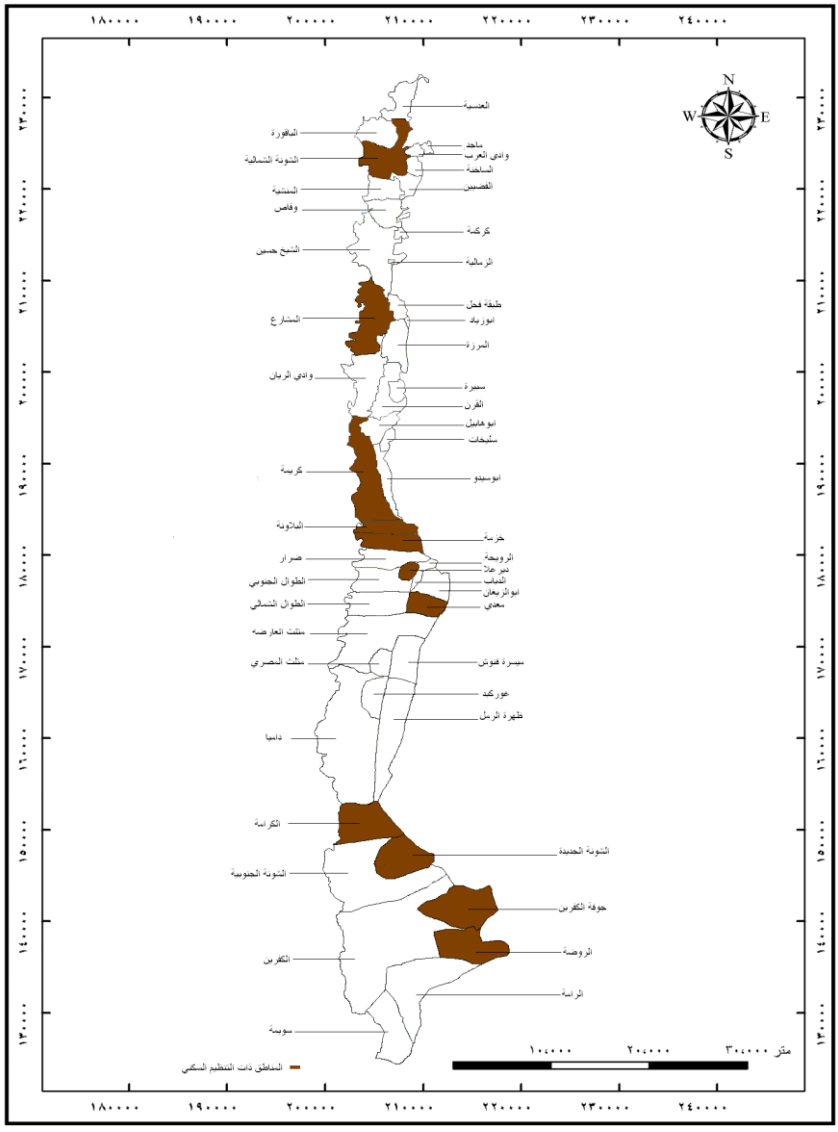

الشكل (٢-١)

المناطق التي بدأت فيها مراكز العمران الريفي في منطقة وادي الأردن.

المصدر: المركز الجغرافي الأردني بتعديل من الكاتب باستخدام Arc Editor GIS

وفي تلك الفترة أيضاً شيدت بعض المؤسسات المعنية بالإسكان (خصوصاً بنك الإسكان) العديد من الوحدات السكنية في مناطق ذات التنظيم السكني، الأمر

الذي ساعد في زيادة عدد السكان في هذه المناطق، أما التجمعات الواقعة على الأراضي الزراعية المملوكة أو المتناثرة بينها مثل الكفرين والرامه ودراميا و غور كبد و ابوزياد و كركمة فقد حققت زيادة سكانية، غير أن هذه الزيادة لم تزد عن كونها زيادة طبيعية في عدد السكان.

وفي عام ٢٠٠٠م بلغ عدد السكان (١٢٥١٩٢) نسمة وبنسبة زيادة سكانية بلغت ٥٦%، ويعتقد الكاتب إن هذه الفترة التي شهدت حرب الخليج الثانية حيث عاد عدد كبير من أبناء الأردن العاملين في دول الخليج، كان لها الأثر الأكبر في الزيادة السكانية من خلال المشاهدات الميدانية، حيث قصده من ساءت أحوالهم بعد الحرب نظراً لانخفاض أثمان الأراضي وأجور السكن فيه مقارنة مع مناطق العاصمة والمحافظات الأخرى.

ويلاحظ أن معظم الزيادات التي طرأت على منطقة وادي الأردن كانت في لواءي الأغوار الشمالية ودير علا أعلى منها في لواء الشونة الجنوبية وذلك من خلال عدد السكان في كل لواء، وربما كان تفسير ذلك اتساع الجهات الرافدة للسكان في الأغوار الشمالية ديرعلا حيث تحاذي محافظات اربد وجرش وعجلون وجزء من محافظة البلقاء في حين تحاذي لواء الشونة الجنوبية محافظة العاصمة وجزء من محافظة البلقاء و الوضع نفسه في الجهات المقابلة لهذه الألوية في الضفة الغربية.

ويعتقد الكاتب أن الهجرات الأولى والثانية (١٩٦٨، ١٩٤٨) التي أعقبت الحروب العربية الإسرائيلية وتهجير عدد كبير من سكان فلسطين إلى البلدان المجاورة بما فيها الأردن، ومنطقة وادي الأردن بشكل خاص كان لها الأثر الايجابي الأكبر في النمو الاقتصادي، حيث عملت الفئات المهاجرة المتحضرة نوعاً ما من أبناء مدن حيفا ويافا و نابلس والخليل على زيادة معدلات الاستثمار والاستصلاح الزراعي وحفر الآبار الجوفية، ونشطت حركة القوى العاملة التي عملت على قطع الأشجار وتسوية الأراضي وشق القنوات وفلاحة الأرض وزراعتها بمحاصيل زراعية لم تكن معروفة لدى أبناء الضفة الشرقية، وجلب البضائع والقيام ببعض الصناعات البسيطة (التي تعتبر متطورة في حينها).

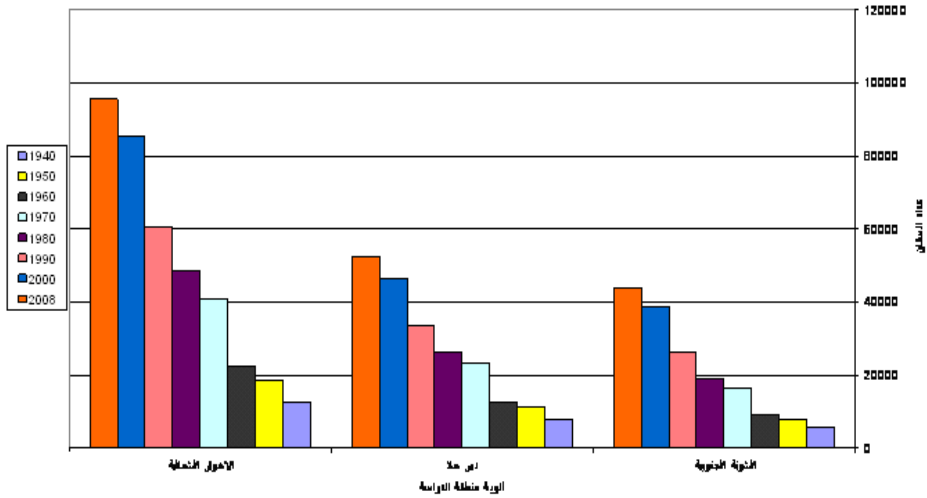

الشكل (٢-٢)
النمو السكاني في وادي الأردن
المصدر: إعداد الكاتب استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة

ورافق هذا التطور في أعداد السكان تقدم في خدمات البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية كشق الطرق، وإقامة المشاريع المائية، ضمن خطط قومية خماسية أعدت لأغراض التنمية والنهوض في الأردن بشكل عام، وفي منطقة الوادي بشكل خاص، وكانت الزيادة السكانية الحاصلة آنذاك بشقيها الطبيعي وغير الطبيعي متناسبة ومتناغمة مع الموارد المتاحة في المنطقة مما جعلها تشهد تقدما اقتصاديا ملموسا يمكن تسميته بالطفرة الاقتصادية.

وقد رفد ذلك النهوض تحويلات الآلاف من الأردنيين في الخارج، وبخاصة في الدول الخليجية، إضافة إلى المساعدات العربية، والقروض الأجنبية، وعوائد الصادرات والتي عملت على تحقيق نمو اقتصادي تجاوز ١% سنويا، وبالتالي تحقيق زيادة ملموسة في دخل الفرد، وقد انعكس ذلك كله ايجابياً على الخدمات والمنافع المتاحة للمواطن بما ذلك التعليم والصحة وغيرها، كما انعكس ذلك بشكل واضح على انخفاض نسبتي البطالة والفقر في المجتمع إلى حدودها الدنيا.

واختلفت الأوضاع الاقتصادية اختلافا واضحا بعد منتصف الثمانينات، فقد أدى انخفاض أسعار النفط، والركود الاقتصادي العالمي، وتراجع المساعدات العربية، وما رافق ذلك من الانخفاض في عائدات الأردنيين العاملين في الدول

الخليجية، والتراجع في الصادرات الأردنية إلى انخفاض الاستثمار، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى مضاعفة نسبتي الفقر والبطالة في المجتمع، وقد عجزت السياسات الحكومية الاقتصادية عن التصدي للتدهور الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والاقتراض الخارجي، وكانت النتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية والنقص الكبير في الاحتياطي الأجنبي، وتخفيض قيمة الدينار الأردني بنسبة ٥٠% وبالتالي ارتفاع كبير في تكاليف المعيشة، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر وتفاقم مشكلة البطالة التي قدرت بحوالي ٢٠% خلال سنوات عقد التسعينات. **(العايدي، ٢٠٠١)**.

كما شهد عام ١٩٩٢م بدايات حرب الخليج الثانية، حيث أعقب هذه الحرب عودة الآلاف من الأردنيين في دول الخليج نتيجة المواقف السياسية التي شهدها الواقع العربي أثناء وبعد ذلك العام، وكان الكثير من هولاء المغتربين قد فقدوا أموالهم وامتيازاتهم في الدول التي كانوا يعملون بها، كما أن عددهم الكبير جعلهم يشكلون عبئاً على الموارد والخدمات المتاحة، فقد ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وأصبح الاكتظاظ مظهراً مألوفاً على الخدمات المختلفة كالإسكان والنقل والمرور وموارد الطاقة ومنشآت التعليم والصحة ومواقع العمل، ومن ثمَ كانت هذه الزيادة الناجمة عن هذه الهجرة القسرية زيادة غير مرغوب بها.

كما أن قدوم الكثير من المهاجرين العراقيين بعد سنوات الحرب إلى الأردن حيث الأمن والاستقرار الذي ينعم به، إضافة إلى ذلك كان الأردن محط أنظار الكثير من الكاتبين عن العمل من الدول المجاورة كمصر وسوريا، وبلغ عدد السكان في المنطقة (١٧٠.٤٠٤) نسمة، أي بزيادة مقدارها ٤٥%، حيث عمل ذلك على زيادة أسعار المنازل والشقق والأراضي، وزيادة مدخرات المالكين الذين باعوا جزءاً من أراضيهم أو كلها مما وسع الفجوة بين الملاكين والآخرين غير الملاكين.

إن الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدها وادي الأردن، وخصوصا بعد فترة التسعينات، والتي رافقها عزوف عن العمل الزراعي بسب عوامل طبيعية وأخرى اقتصادية دفعت إلى التوجه نحو الوظائف المعاشية المكتظة أصلا، وترتفع فيها معدلات البطالة المقنعة، كما أن تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت الخطط التنموية المختلفة التي شهدها الوادي أدت إلى تحسن مستوى الدخل الفردي الذي يعتبر أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع من المجتمعات، ومظهراً أو نتيجة من أهم نتائجها، إذ لم يعد خافيا على أحد ترافق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع عملية التنمية الصحية من خلال اكتشاف الأوبئة والأمراض، ومعرفة طرق الوقاية منها ومعالجتها.

وقد تأثرت المنطقة زراعياً بهذه الزيادة السكانية الكبيرة، واستقرار عدد كبير من المهاجرين فيها وبخاصة أولئك الذين كانوا مزارعين قبل الهجرة من فلسطين،

وحيث إن عملية التنمية والتحديث لا تقوم إلا على الإنسان، فقد كان الهدف من وراء إنشاء المشاريع الزراعية كقناة الملك عبد الله بن الحسين وتوزيع الأراضي استقطاب أكبر عدد ممكن من المواطنين للاستقرار في أغوار الأردن.

وعلى الرغم من هذه الزيادة الهائلة والتي تضاعف بها عدد السكان قرابة خمسة أمثال (١٩٤٠-٢٠٠٨)، إلا أنه يمكن القول إن المنطقة لم تعد حالياً عامل جذب للمواطنين من أنحاء المملكة، ذلك انه عندما ساءت أوضاع القطاع الزراعي وأوضاع كل من كانت طبيعة مهنته على علاقة به كمالكي وسائل النقل، والآلات الزراعية، أو أصحاب محلات بيع المستلزمات الزراعية، و العمال الزراعيين، لم يعد هناك دافعاً قوياً لتحمل صيف طويل وحار، كما أصبح بناء بيت أو شراء شقة سكنية في المدن مطمحاً للكثير من ساكني منطقة وادي الأردن و مظهراً اجتماعياً يُتباهى به.

أن البحث في أشكال البنية الاجتماعية في المنطقة على درجة من التعقيد، وذلك أنه خليط غير متجانس من الطبقات الاجتماعية، فهناك الفلاحون المستقرون وهم يمثلون عائلات صغيرة، وهنالك العشائر الكبيرة كالعدوان والعبادي والشطي والبلاونة والصقور، وهناك من هم من أصول فلسطينيه ومن هو من سكان عمان أو السلط أو أربد، و من الواضح أن هذا الخليط لم يستطيع الاندماج مع بعضه البعض ليشكل مجتمعاً واعياً قادراً على السير قدماً مع عملية التنمية والتحديث، ولم يستطع أن يتناسى انتماءاته العشائرية وصراعاته القديمة، فبقي في داخله كما كان معتمداً على العشائرية والمحسوبية.

٢ -٤ : تاريخ التنمية والخطط التنموية في وادي الأردن :

بدأت ملامح التنمية الريفية المتكاملة في وادي الأردن منذ نهاية الخمسينات من القرن المنصرم (١٩٥٧م)، وقد تميزت المرحلة الأولى من التنمية بطابع زراعي إذ بدأ العمل بشق قناة الغور الشرقية (قناة الملك عبدالله بن الحسين) وصدر القانون رقم (١٩٥٨/١٤) لإعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية وقد شجع نجاح هذا المشروع على بدء المرحلة الثانية من التنمية التي اتسمت ببدء تجربة التخطيط على المستوى الإقليمي في الأردن حيث عملت هذه الخطط التنموية على الاستثمار الأمثل للموارد في الأقاليم والحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم وداخلها.**(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٨٦م).**

وقد قام خبير الأمم المتحدة (فيكتور لورنس) العامل في وزارة البلديات عام ١٩٦٦م بتقسيم المملكة الأردنية الهاشمية إلى ستة أقاليم تنموية منها اثنين في الضفة الغربية هي إقليم الخليل، القدس، رام الله وإقليم نابلس طولكرم جنين وأربعة في

الضفة الشرقية هي عمان، الزرقاء وإقليم وادي الأردن وإقليم اربد جرش المفرق وإقليم الحسا معان العقبة، وكانت منطقة وادي الأردن ضمن إقليم وادي الأردن الذي صنف على انه إقليم زراعي، حيدر (٢٠٠٤)، كما قامت وزارة البلديات عام ١٩٦٩م بتقسيم الضفة الشرقية من نهر الأردن إلى ستة أقاليم تنموية وبقي إقليم وادي الأردن كما هو كمنطقة جغرافية مع زيادة أهداف التنمية له والتوسع في تحديد السياسات الخاصة بكل هدف وأسلوب المعالجة وذلك بمشاركة وكالة الأمم المتحدة للتنمية.

وقد قامت الحكومة الأردنية بوضع خطة إقليمية لتنمية وادي الأردن عرفت باسم خطة تنمية وتأهيل وادي الأردن الشرقي (١٩٧٢-١٩٧٥)، وقد اتسم التخطيط بطابع التنمية الريفية المتكاملة (الاجتماعية والاقتصادية) وشملت أيضا قطاع المرافق والبنية التحتية كمشاريع الإسكان والطرق وخدمات التعليم والصحة وذلك لتعظيم الاستفادة من الموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة وجذب عدد اكبر من السكان للمنطقة.

(وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية، ١٩٨٧م).

ولتحقيق هذه الأهداف أنشئت (هيئة وادي الأردن) لتحل محل المؤسسة الإقليمية لاستغلال نهر الأردن وروافده، وهيئات حكومية أخرى كانت تتولى بعض أعمال التنمية في الوادي، وفي عام ١٩٩٧م أسست سلطة وادي الأردن وفقاً لقانون تطوير وادي الأردن رقم ١٨ لعام ١٩٧٧م (الذي استبدل لاحقاً بالقانون رقم ١٩لعام ١٩٨٨م) وأعطيت السلطة صلاحيات واسعة للقيام بأعمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة في وادي الأردن التي حددت آنذاك بالمنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للمملكة شمالاً، إلى الطرف الشمالي للبحر الميت جنوباً، ومن نهر الأردن غرباً إلى كافة مناطق أحواض اليرموك والزرقاء تحت مستوى ٣٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر. سلطة وادي الأردن (٢٠٠١م).و هي منطقة وادي الأردن الحالية.

وقد مارست السلطة مهامها في مجال التنمية المتكاملة على مدى ٢٥ عاماً، وقامت بإنشاء بنية تحتية حديثة وقطاع زراعة مروية متطور، وأتمت استصلاح وتطوير ٣٦٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية وتقسيمها إلى وحدات زراعية خصصت للمنتفعين من سكان الوادي، وأتمت بناء سبعة سدود على الأودية الرئيسية، وأكملت تمديد قناة الملك عبدالله، وأنشأت نظام ري الأنابيب المضغوطة بالغ التطور.

وتقلص دور سلطة وادي الأردن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد أن استكملت أعمال التنمية المتكاملة في الوادي، وسلمت المشاريع المنفذة من قبلها إلى المؤسسات الحكومية المعنية، كوزارة التربية والتعليم والصحة والأشغال العامة والشؤون البلدية والقروية والبيئية والداخلية وغيرها، وتركزت مسؤوليتها في إدارة وتوزيع المياه على كافة المستويات، وإدارة وتطوير الأراضي، إلا أنها توسعت

كذلك في مجال تطوير السياحة مستفيدة من قدراتها المتاحة والميزة السياحية الفريدة لمنطقة البحر الميت، وتزايد عدد السياح بعد إبرام اتفاقية السلام عام ١٩٩٤م، وإدراكاً منها في إمكانيات هذا القطاع في تحقيق عوائد مالية للمملكة، وقد حققت السلطة انجازات واضحة في تطوير السياحة في وادي الأردن تمثلت في أقامة البنية التحتية للسياحة وجذب المستثمرين، وقد ازدهرت منطقة الشاطئ الشرقي للبحر الميت وموقع المغطس لهذه الجهود، وشكلت عوائد تطوير السياحة ٣٨% من إجمالي عوائد السلطة في عام ٢٠٠١م.

كما قامت وزارة التخطيط بدراسة التخطيط الإقليمي في الأردن مركزة على البعد المؤسسي لعملية التنمية استناداً إلى مبدأ اللامركزية والمشاركة الشعبية ووضعت الأطر النظرية والتطبيقية وقد بني على مقترحات هذه الدراسة الخطة الخماسية (١٩٨٦-١٩٩٠م) التي اعتمدت ثماني محافظات هي عمان، اربد، البلقاء، الزرقاء، المفرق، الكرك، معان، والطفيلة بوصفها أقاليم تنموية، وقسمت كل محافظة إلى مناطق تنموية عدة، وكل منطقة قسمت إلى وحدات تنموية متعددة بحيث اعتبر كل لواء من ألوية منطقة وادي الأردن وحدة تنموية.

وجاءت خطة التنمية الخماسية (١٩٨٦-١٩٩٠) التي تبنت التخطيط الإقليمي إلى جانب التخطيط القطاعي، لمحاولة التغلب على الفروق في مكتسبات التنمية بين أقاليم المملكة، والاهتمام بالمناطق النائية التي تحتاج إلى خطط تنموية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وكان من أهم أهدافها العمل على استغلال الموارد المحلية من خلال برامج الاستثمار، لتوفير فرص العمل وتطوير الصناعات القائمة وزيادة قدرتها وكفاءتها للحد من العجز في ميزان المدفوعات، وايلاء القطاع الزراعي عناية خاصة، ولكن تنفيذ برامج ومشاريع هذه الخطة قد توقفت في السنة الثالثة من الخطة بسبب الظروف الاقتصادية للأردن. **(وزارة التخطيط، ١٩٨٥م)**.

وفي عام ١٩٨٩م تم تعديل تقسيمات الأردن التنموية إلى ثلاثة أقاليم تنموية، شمال ووسط وجنوب ويشمل كل منها على أربع محافظات وأصبحت منطقة وادي الأردن تتبع إقليم الوسط في لوائي الشونة الجنوبية وديرعلا في حين تبع لواء الأغوار الشمالية إقليم الشمال، وزارة التخطيط، (١٩٩٩م) وفي عام ٢٠٠٣م تم عزل منطقة سويمة على الشاطئ الشرقي الشمالي للبحر الميت كإقليم تنموي مستقل.

وبعد تخلي سلطة وادي الأردن عن العديد من وظائفها في مجال التنمية المتكاملة لمؤسسات أخرى أصبح من الضروري إعادة النظر في تعديل دورها في تنمية وتطوير وادي الأردن، وتم إصدار قانون رقم ٣٠ في تموز ٢٠٠١م (قانون تطوير وادي الأردن)، ليعكس بشكل أدق التحولات في دور السلطة، وقلصت هذه التعديلات دور السلطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة، وفتحت المجال لمشاركة القطاع الخاص في أعمالها وسمحت للسلطة أن تشغل أيا من مرافقها عدا

تلك الخاصة بإدارة موارد المياه الرئيسية على أسس تجارية، كما خففت القيود على ملكية الوحدات الزراعية وسمحت ببيعها، وتبعاً للقانون الجديد أصبحت السلطة مسئولة بشكل أساسي عن تطوير وإدارة الموارد المائية ونظم توزيع المياه واستصلاح وتطوير الأراضي وتطوير السياحة وتحسين وحماية البيئة.

وفي ضوء التوجهات الجديدة تم وضع الخطة الإستراتيجية ٢٠٠٣م- ٢٠٠٨ م التي اشتملت على أربعة أهداف محورية، يتمحور الهدف الأول حول تطوير الموارد المائية وإدارتها بحيث تبقى تحت السيطرة المباشرة للسلطة، وتنحصر مشاركة القطاع الخاص بعقود الخدمات، ويهتم الهدف الثاني بإيصال وتوزيع المياه للمستخدمين، ويشكل هذا الهدف عبئاً مالياً وإدارياً على السلطة، ويحظى بمشاركة القطاع الخاص، وينبغي أن يتحقق تطور ايجابي فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين واستعادة التكاليف عند تولي القطاع الخاص مسئولية الإدارة.

وكان الهدف الثالث معنياً بتطوير وإدارة الأراضي، وتكمن به إمكانيات الاستقرار المالي للسلطة، إذ يتوفر لها ضمن الحدود التي تشرف عليها مساحات واسعة من الأراضي القابلة للتطوير والتي يمكن تطويرها لإغراض السياحة ومجالات أخرى، حيث يشتمل وادي الأردن على مواقع ذات أهمية تاريخية و أثرية وإمكانيات كثيرة للاستثمار. أما الهدف الرابع فقد يكون أكثر الأهداف أهمية فهو يتناول إعادة هيكلة سلطة وادي الأردن لجعلها مؤسسة نشطة سريعة التجاوب مع المتغيرات والمتطلبات، كما يعالج هذا الهدف التعديلات القانونية التي يتوجب إدخالها لتتمكن السلطة من القيام بدورها الجديد، وبانجاز هذا الهدف تستطيع السلطة تحقيق ما تطمح إليه من خلال الخطة الإستراتيجية.**(سلطة وادي الأردن، ٢٠٠١م).**

كما قامت وزارة المياه والري وسلطة وادي الأردن بوضع الخطة الإستراتيجية (٢٠٠٧م -٢٠٠٩ م) و تمركزت حول أربعة أهداف مؤسسية تمثل الهدف الأول بزيادة الموارد المائية الصالحة للاستخدام من خلال تطوير مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية، وتحسين إدارة هذه المصادر، أما الهدف الثاني فتمثل في رفع كفاءة أنظمة مياه الري من خلال تحسين كفاءة أنظمة النقل والتوزيع والمساهمة في تزويد المياه للشرب والصناعة.

وكان الهدف الثالث استكمال مخططات استعمالات الأراضي في وادي الأردن، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتنظيم وإدارة وحماية الأراضي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة مياه الري، وتحسين إدارة الموارد البشرية، أما الهدف الرابع فتمثل بتحسين وتطوير الأداء المؤسسي من خلال رفع كفاءة العمليات المؤسسية.

الفصل الثالث

المقومات الطبيعية والبشرية للتنمية

الفصل الثالث

المقومات الطبيعية والبشرية للتنمية

يتناول هذا الفصل المقومات الطبيعية مثل الموقع والتضاريس والمناخ السائد وأنواع التربة والمياه من حيث مصادرتها وكمياتها ونوعيتها واستخداماتها وكذلك المقومات البشرية المتاحة للتخطيط التنموي في منطقة وادي الأردن (السكان وتغيراتهم العددية والنوعية، الهجرات السكانية، المستويات التعليمية والصحية والخدمية، معدلات الولادة والوفيات، التجمعات السكانية وكثافاتها).

٣ -١ : المقومات الطبيعية لمنطقة وادي الأردن :

الموارد الطبيعية عبارة عن مخزون الطبيعة من الثروات التي يقوم الإنسان باستغلالها في تدبير أمور حياته اليومية وتحقيق رفاهيته، و تعتبر الموارد الطبيعية من أهم المحددات الجغرافية الطبيعية التي تضفي بظلالها على توجيه عملية التنمية، وتتنوع هذه الموارد بين متاحة وغزيرة سهلة المنال والاستثمار دون مشقة وجهد وأخرى شحيحة أو نادرة تشكل تحديا أمام المسيرة التنموية وعائقا لها وتشمل هذه الموارد الموقع والتضاريس والخصائص المناخية والنباتية والتربة والمياه.

وما من شك في أن خصائص الإقليم من حيث الموارد الطبيعية تسهم في توجيه المسيرة التنموية نحو الاستغلال الأمثل للموارد بما لا يتعارض مع تلك الخصائص، إذ نجد أن لكل إقليم خصوصيته التي تنعكس على اختيار المشروعات التنموية التي تتواءم وظروف الإقليم، كما أن إمكانات كل إقليم من حيث الموارد الطبيعية تفرض أولويات على استغلال الموارد ويراعى اختيار نوع المشروعات التنموية في الأقاليم التي تتوفر فيها مقومات نجاحها مثل المواد الأولية اللازمة لها.

وتمتاز منطقة وادي الأردن بطابعها الزراعي الذي تتأثر كميته وجودته بالعوامل الطبيعية التي تتباين من منطقة لأخرى، ويتمثل هذا التباين في العناصر المناخية المختلفة، كدرجات الحرارة، وكميات الأمطار وموسم سقوطها، وكذلك اختلاف طبيعة التربة وخصوبتها وطبيعة السطح وانحداره.

وتعتبر هذه العوامل من أبرز العوامل التي تحدد الإنتاج الزراعي في مناطق العالم المختلفة، فلكل نبات متطلبات خاصة من هذه الظروف لا ينمو بدونها، كما

تمتاز هذه العوامل بالثبات النسبي (تحتاج إلى زمن طويل حتى تتغير تغيراً ملموساً)، مما يجعل أمر السيطرة عليها يتطلب إيجاد وسائل ثابتة من شأنها الحد من سيطرة اثر هذه العوامل. وسيطرة الإنسان على هذه العوامل مرهون بمدى التقدم العلمي والتقني الذي يختلف من بلد إلى أخر، و من الجدير بالذكر أن السيطرة التامة على الظروف الطبيعية وخصوصاً المناخية منها سيطرة تامة أمر ما زال فيه صعوبة كبيرة.**(العايدي، ٢٠٠١)**

٣ -١ -١: الموقع:

يحظى الموقع الجغرافي باهتمام كبير في مجال التخطيط، فمن الوظائف الأساسية للتخطيط اختيار الموقع الأساسي لكل مشروع، بل ولمراكز الخدمات المختلفة سواء في المدن أو الأرياف، كما يعد الموقع الجغرافي من أهم عناصر البيئة الطبيعية في شكل وخصائص وإمكانيات أي إقليم وإذا كانت البيئة الطبيعية قد أسهمت في توزيع الموارد الطبيعية في كل إقليم فان للموقع الجغرافي أهمية كبيرة في استغلال تلك الموارد. **(الزوكة، ١٩٨٤م)**

يمتد الوادي الأخدودي بأراضي الأردن مسافة ٣٧٠كم من مصب نهر اليرموك حتى خليج العقبة، وتتخذ حفرته شكلا اهليجياً غير منتظم حيث يتسع وسطها بعرض أقصاه ٣٥ كم على خط عرض أريحا وتضيق سبعة كيلومترات فيما بين الحولة وطبرية، ورغم ما يبدو من استواء أرضية الوادي فان التضرس المطلق بين أعمق أجزاء جوف البحر الميت والفاصل المائي بجبل الريشة نحو أواسط وادي عربة يتجاوز ألف متر. البحيري(١٩٩١م)، وقد ساعد هذا الامتداد في عملية الاتصال بينه وبين المحافظات الأخرى المشرفة عليه كإربد وجرش وعجلون والبلقاء وعمان والكرك والطفيلة.

ولقد نالت الحفرة الصدعية اهتمام كثير من الكاتبين الذين تعارضت آراء هم حول ظروف النشأة وكيفتها وعلى الرغم من تشابه السمات الجغرافية العامة لأراضي الأخدود فأن امتداده الطولي كفيل بإبراز عدد من أوجه التباين بين بقاعة المختلفة بما يبرر تقسيمه إلى أنماط بيئية فرعية على أسس فزيوغرافية وبشرية.**(عابد، ١٩٨٢م)**

أن الانخفاض الكبير عن سطح البحر للمنطقة جعلها تمتاز بدفئها في أشهر الشتاء الأمر الذي يودي إلى نضج كثير من المنتجات الزراعية مبكراً عن مثيلاتها في المناطق المجاورة والتي تزود بها أسواق محافظات المملكة المختلفة ويصدر الفائض عن الحاجة إلى أسواق بعض الدول العربية المجاورة، كما يجعلها مقصدا للباحثين عن الدفء والاستجمام والخضرة خلال تلك الأشهر سواء بالإقامة الطويلة

أو بالرحلات اليومية وذلك على امتداد الوادي مما يجعل من ذلك ميزة اقتصادية وسياحية رافده لعملية التنمية.

٣ -١ -٢: التضاريس:

تعد التضاريس إحدى المحددات الجغرافية التي تضفي بلمساتها على عملية توجيه التنمية، وعلى الرغم من تشابه السمات الجغرافية العامة لأراضي وادي الأردن الأخدودي، فإن الامتداد الطولي خلق عدداً من أوجه التمايز بين بقاعها المختلفة بما يبرر تقسيمها إلى ثلاثة أنماط تضاريسية هي البيئية الفيضية بوادي الأردن في الشمال والبيئة الملحية لحوض البحر الميت وسبخاته في الوسط، والبيئة الصحراوية لوادي عربة في الجنوب.

ومنطقة وادي الأردن تتمثل في نمطين هما البيئة الفيضية في الشمال، والبيئة الملحية في الوسط على شواطئ البحر الميت الشرقية الشمالية، وتبدأ من ٢١٢م تحت سطح البحر قرب العدسية شمالا ويزاد هذا الانخفاض نحو الجنوب حتى يصل إلى ما يقارب ٤١٠م تحت سطح البحر عند البحر الميت.

ويتألف سطح الوادي من رواسب فيضية بحيرية سائبة وقليلة التلاحم جلبتها إلى المنطقة الروافد الجانبية خلال أحقاب جيولوجية طويلة وحطتها فوق توضعات إرسابية بحرية وقارية أخرى حتى بلغ سمكها نحو ٧٠٠٠م، وخلال الأدوار المطيرة في البلايستوسين شغل المنخفض سلسلة من البحار الداخلية التي بدأت بالانحسار تاركة عددا من الشواطئ يقع أعلاها على ارتفاع ٢٠٠م فوق منسوب سطح البحر الميت الحالي، وأثناء هذا الوقت نشأت قناة نهرية تواصلت بأخفض بقاعة وانصبت أليها الروافد المنحدرة من الجانبين مشكلة نهرا عرف فيما بعد بنهر الأردن.Behairy)، ١٩٧١(، الذي استطاع أن يعمق مجراه بسرعة في الرواسب الغضارية ليصوغ لنفسه سهلاً فيضياً متواضعاً يعرف باسم الزور تغشاه في كثير من المواقع أدغال البوص والأثل والطرفاء.

يحف السهل الفيضي من الجانبين شريطان من أرض وعرة تبرز عشرات الأمتار فوق مستواه تعرف بالكتار، تمتاز بوعورتها وخلوها من أي اثر للغطاء النباتي، ولا يزيد اتساعها على ثلاثة كيلو مترات في أعرض بقاعها إذ لا تلبث أن تطمرها الرواسب الفيضية الحديثة لدالات مروحية ما زالت تتكدس عند قواعد الهضاب على الجانبين، وغالبا ما تلتحم الدالات في أشرطة سهول فسيحة متصلة تتراوح سعتها بين ٢-٦كم، وتكتسي أسطح هذه السهول بتربة فيضية تدر إنتاجا وفيراً بفضل إيصال مياه الري إليها من نهر اليرموك عبر قناة الملك عبد الله وهي أكبر رقعة زراعية مروية في الأردن.

ويلي ذلك في الأشكال التضاريسية المناطق المرتفعة المحاذية لأراضي الأغوار من الجهة الشرقية حيث يمكن التمييز بين منطقة الأغوار، و هذه المرتفعات بسهولة ويسر نظراً لاختلاف المنسوب بصورة فجائية والذي أدى بدوره إلى اختلاف واضح في التضاريس والمناخ والنبات، وتتلقى هذه المرتفعات أمطارا أكثر من منطقة الغور نظراً لارتفاعها النسبي الذي يصل إلى ٣٥٠ متراً فوق سطح البحر وتشكلت فيها أودية حفرت لنفسها مجاري عميقة ذات جوانب عميقة الانحدار تفصل بينها سهول علوية تتفاوت مساحتها من منطقة لأخرى.

وتتصف هذه المرتفعات بالتضرس وتعرض تربتها للتعرية الشديدة حتى أنها أزيلت تماما من مناطق واسعة، وبقيت بعض الجيوب في المناطق المنخفضة أو شبه السهلية، ومن أهم الأودية في هذه المرتفعات وادي حسبان ووادي الكفرين ووادي شعيب ووادي اليابس ووادي العرب ووادي زقلاب ووادي الريان ووادي راجب. عبدالقادر، (١٩٩٠م)، وقد أقيمت السدود على العديد من هذه الأودية لاستغلال مياهها في أغراض الشرب والزراعة.

٣ -١ -٣ المُناخ:

يُعد المناخ بعناصره الرئيسية من أكثر المظاهر الطبيعية تأثيراً في حياه الإنسان ونشاطه الحضري والريفي على حد سواء، كما أنه يعد من أهم المعطيات الطبيعية التي تلعب دوراً كبيرا في المسيرة الاقتصادية و التنموية لأي مجتمع من المجتمعات إذ انه يؤثر على جوانب كثيرة تمس حياه الإنسان في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصناعة والسياحة والنقل والتجارة.

ولعل القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر تأثراً بالمعطيات المناخية، إذ يعد المناخ من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة على نمو وتطور النبات، وذلك لأنه يتحكم في إنتاج المحاصيل الزراعية وتنوعها واختلافها من منطقة لأخرى، فالمحاصيل الزراعية التي تزرع في إقليم حوض البحر المتوسط من العالم القديم هي المحاصيل نفسها التي تزرع في كاليفورنيا في العالم الجديد، وبعض المحاصيل التي تنجح زراعتها في الأغوار كالموز والنخيل لم تنجح في المناطق الجبلية من المملكة.

وتقع منطقة وادي الأردن حسب تصنيف كوبن ضمن نمطين من المناخ، مناخ استبس حار (Bsh) يسود في شمال وادي الأردن و مناخ مداري رطب (Bwh) يسود في المناطق الوسطى والجنوبية، ويصل معدل الأمطار السنوية إلي ٢٠٠ ملم، وتتفاوت هذه الكمية اعتمادا على ما يصل من مؤثرات بحرية عبر فجوة بيسان مرج بن عامر ومقدار توغلها جنوباً، كما يصل معدل درجات الحرارة لأشهر الصيف حوالي ٣٩ درجة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة التبخر مما يقلل كمية الأمطار التي

تستفيد منها التربة، شحاده، (١٩٩١م)، وأهـم العناصر المناخية المؤثرة في تحديد النشاط الزراعي كماً ونوعاً هي:

١. درجات الحرارة:

تعتبر درجات الحرارة السائدة في منطقة ما من المحددات الرئيسية لزراعة المحاصيل، وذلك لتأثير الحرارة في معظم العمليات الحيوية التي يقوم بها النبات كالامتصاص والتمثيل الغذائي، كما تنبع أهميتها في تحديد إنتاج بعض المحاصيل، والحصول على أقصى منفعة اقتصادية منها، وقد أدى هذا إلى ظاهرة التخصص الزراعي، فهناك محاصيل المناطق الباردة ومحاصيل المناطق الدافئة.

يعد شهر كانون ثاني أدنى شهور السنة حرارة حيث يبلغ معدل درجة الحرارة في محطات الشونة الجنوبية ديرعلا والشونة الشمالية ١٦ مْ، ١٥ مْ، ١٤ مْ على التوالي، أما أكثر شهور السنة حرارة فهو شهر تموز الذي يبلغ المعدل الشهري لدرجة الحرارة فيه ٣٣.٥ مْ، ٣٢.٤مْ، ٣١ مْ لمحطات الشونة الجنوبية و ديرعلا والشونة الشمالية على التوالي، الشكل (٣-١)، ويبلغ المدى الحراري السنوي في شهر تموز ١٧مْ في حين يبلغ معدل الحرارة السنوي ٢٤.٧مْ خلال فترة القياس من ١٩٧٦-٢٠٠٩م.

إن هذه المعدلات العالية نسبياً من درجات الحرارة تتطلب زراعة محاصيل تتحملها وتناسبها، لذلك نجحت في المنطقة زراعة النخيل والحمضيات بأنواعها، والموز والخضراوات، في حين فشلت زراعة التفاحيات واللوزيات. غير أن تزايد درجات الحرارة عن معدلها السنوي لمدة طويلة (تزيد عن ثلاثة أيام)، وتشكل موجات الحر كان من شأنه أن يؤثر سلبياً وبشكل كبير على المزروعات من حيث ذبول أوراقها، كما حدث عندما تعرض الأردن لموجة حارة في الثلث الأخير من تموز ١٩٨٧م نجم عنها تكبد المزارعين خسائر كبيرة تمثلت بذبول مساحات كبيرة من المحاصيل، ونضج بعض المحاصيل قبل موعدها مما أدى إلى زيادة المعروض منها وكسادها وانخفاض أسعارها، شحاده (١٩٩١م)، وتعرض الثمار للحرق (خصوصاً تلف النصف المواجه لأشعة الشمس).

من ناحية أخرى يعد بداية فصل الصيف إيذانا بانتهاء موسم عدد من المحاصيل التي لا تتحمل درجات حرارته المرتفعة كمحصول الكوسا والبطاطا، أما القمح والشعير فلا يمكن زراعتهما مرة أخرى خلال السنة الواحدة، إذ يبدأ موسم الحصاد في الثلث الأول من فصل الصيف وينتهي بمنتصفه، وعندها لا يمكن الحراثة لزراعة المحصول مرة أخرى لان وريقاته ستحرق في مهدها جراء أشعة الشمس اللاهبة مما يوثر سلبٍ على دخل المزارع ومن ثم على مستويات التنمية في المنطقة.

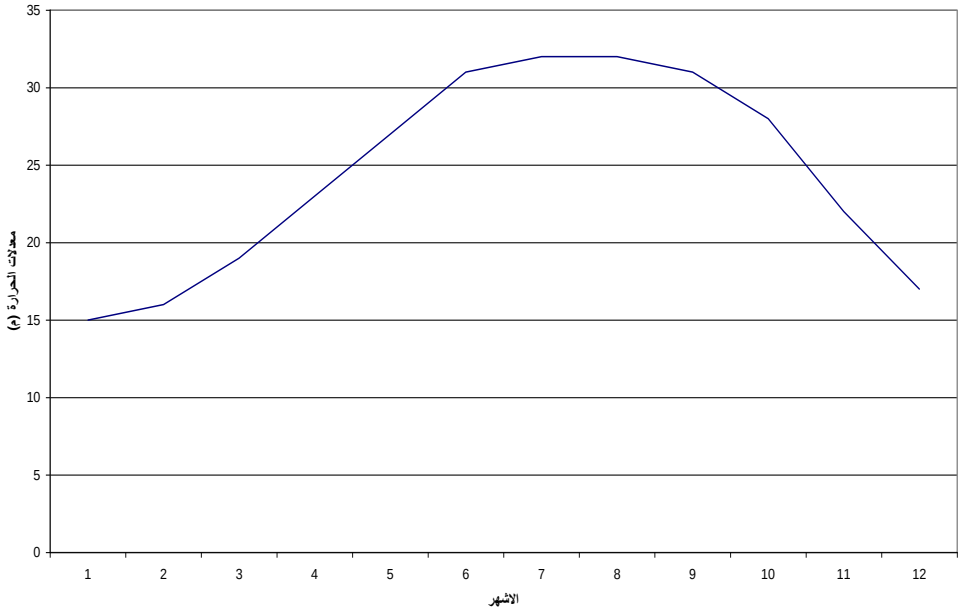

الشكل (٣-١)
معدلات الحرارة الشهرية في محطات وادي الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٩م
المصدر:عمل الكاتب استناداً إلى بيانات دائرة الأرصاد الجوية

إضافة إلى ما سبق فأن درجة الانزعاج والضيق التي يشعر بها المواطنون جراء ارتفاع درجات الحرارة يدفع الكثيرين منهم إلى الانتقال إلى مناطق مرتفعة طلباً للطقس المعتدل ومن ثم تناقص المساحات المزروعة وتناقص الأيدي العاملة والإقبال على الاستثمار، أما البرودة الزائدة التي تقل عن صفر الذمو للمحاصيل فتتمثل في نوعين من الظروف المناخية، أولهما الثلوج وثانيهما الصقيع، وجميعها لها تأثير سلبي على مستوى الدخل والمعيشة.

أما الحالة الأولى، فتشير (دراسة شحادة) لمناخ الأردن خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٣-١٩٨٥م انه لم يسجل خلالها أي تساقط للثلوج في منطقة وادي الأردن بسبب اعتدال درجة حرارته في الشتاء، أما الحالة الثانية وهي الصقيع فأشارت الدراسة نفسها إلى أن حدوثه في الأغوار، وخاصةً الأغوار الشمالية، بمعدل ١.٨٤ يوماً في السنة، حيث تنخفض درجة الحرارة إلى ما دون التجمد، الأمر الذي يلحق بالمزروعات خسائر جسيمة. ويستخدم المزارعون وسائل متعددة لمقاومة الصقيع مثل إتباع الزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية ورش المزروعات ببعض المواد الكيميائية الواقية كما يلجأ بعضهم إلى ري مزارعهم في الليالي التي يتوقعون حدوث

صقيع فيها، وهذه العمليات ترفع من كلفة الإنتاج وتنعكس سلباً على المردود المادي للقطاع الزراعي.

٢-الأمطار:

تهطل الأمطار على منطقة وادي الأردن في فصل الشتاء في الفترة الممتدة من تشرين أول وحتى نهاية أيار تبعاً لزحزحة النطاقات العامة للضغط الجوي والرياح نحو الجنوب مما يؤدي إلى وقوع الأردن ضمن نطاق الرياح الغربية ومسارات المنخفضات الجوية التي تتكون فوق الحوض الأوسط للبحر المتوسط والتي تتحرك باتجاه الشرق والشمال الشرقي **(شحاده، ١٩٩١)**.

يعد عامل التضاريس من أكثر العوامل تأثيراً في معدلات الهطول، إذ يواكب التدني في الانخفاض في المنسوب عن سطح البحر من الشمال إلى الجنوب تدني واضح في كميات الأمطار، ففي حين تحظى منطقة الباقورة في الأغوار الشمالية بمعدل (٤٥٠ملم)، وفي الشونة الشمالية بمعدل (٤٠٧ملم)، وفي وادي الريان (٣٥٦ملم)، فإنها تنخفض في محطة دير علا بمعدل (٢٩٩ملم)، وإلى (١٧١ملم) في الشونة الجنوبية إلى أن تصل إلى (١٠٠ملم) عند البحر الميت، ويعد انفتاح لواء الأغوار الشمالية على المؤثرات البحرية عبر فجوة بيسان – مرج بني عامر وتواضع ذرى تلال الجليل الأدنى سبب زيادة كمية الأمطار في الأجزاء الشمالية عنها في المناطق الجنوبية من منطقة وادي الأردن **(شحادة، ١٩٩١م)**.

ويقابل هذا التدرج الطولي في الانحدار والأمطار تدرج عرضي مشابه ابتدأ من جانبي الوادي حتى الذهر في السهل الفيضي للأردن في الوسط حيث ترتفع الأرض وئيدا فتعلو رؤوس الدالات المروحية عند قواعد الهضاب في الشرق والغرب وبمقدار يتراوح بين ٣٠-٦٠متراً فوق ماء الذهر، ويصاحب هذا الصعود تضاعف كميات الأمطار، ومع هذا فالأمطار من القلة بحيث يمكن اعتبار وادي الأردن برمته ممراً صحراوياً ممدوداً خارج عروضه إذ ما قورن بالمرتفعات على جانبيه، فحرارته العالية تساعد على رفع معدلات التبخر، وتقلل من الأثر الفعلي للأمطار لذا تعاني الأغوار من عجز مائي كبير، ولا تقوم الزراعة فيه رغم ملائمة كافة المقومات ألا على الري.البحيري (١٩٩١)، الشكل (٣-٢).

وليس لكمية المطر المقاسة بالمليمترات أهمية بالقدر الذي يلعبه توزع هذه الكميات خلال مراحل فصل النمو للنبات إذ يحتاج النبات إلى كميات قليلة من المياه عند زراعته ثم كميات أكبر في مراحل النمو حتى يصل إلى مرحلة النضج، غير أن هذه الأهمية تتناقص في حال الزراعة المروية، إذ لن يكون الاعتماد على مياه الأمطار اعتماداً كلياً وإنما كعامل مساعد بالإضافة إلى كونه يزيد من المخزون المائي اللازم لعملية الري.

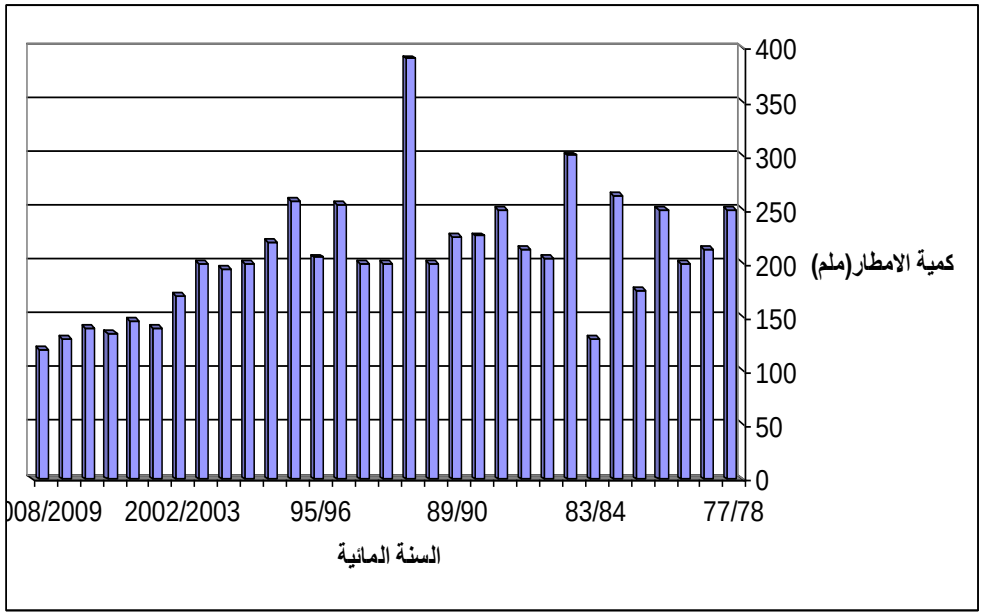

الشكل (٣-٢)
معدلات الأمطار في منطقة وادي الأردن للفترة ١٩٧٨-٢٠٠٩م
المصدر:عمل الكاتب استناداً إلى بيانات دائرة الأرصاد الجوية

أما المحاصيل البعلية والتي تقتصر في منطقة وادي الأردن على جزء بسيط جداً من المساحات المزروعة بالقمح والشعير في موسم سقوط الأمطار، فإن أمر التوزيع هذا يصبح غاية في الأهمية، إذ تنقطع السبل لري هذه المحاصيل بعد أن تكون قد نمت بشكل جيد في البداية نتيجة لسقوط كميات مناسبة من الأمطار، ولكن توقف نزول الأمطار بعد ذلك يجعل هذه المحاصيل تتوقف وتجف قبل أن تصل إلى مرحلة النضج والحصاد، الآمر الذي يدفع بزارعيها إلى بيعها كمرعى للماشية وذلك لتعويض جزء من الخسارة التي لحقت بهم جراء ذلك.

وعلى الرغم من كون الزراعة في المنطقة تعتمد اعتماداً كلياً على الري فإن النظر إلى كميات الأمطار الساقطة لا يقتصر على كونها رافداً مهماً للمخزون المائي السطحي والجوفي فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى كون هذه الأمطار تعمل على غسل التربة من الأملاح التي تعتبر من المشكلات المهمة التي تجابهها العملية الزراعية خاصة بالنسبة للزراعة المروية، كما يفضل المزارع سقوط الأمطار على استخدام وسائل الري الأخرى كونها تهيئ فرصة للنمو أفضل من غير ها حيث تغسل أوراق النباتات من الغبار والشوائب العالقة بها فتنشط عملها لإتمام عملية التمثيل الضوئي، كما تقضي مياه الأمطار على يرقات كثير من الآفات.

وتنعكس كميات الإمطار وتوزيعها على عملية التنمية من خلال ارتباطها بالعائد الزراعي وكلفة الإنتاج، فالمواسم المطيرة تقلل من استخدامات مصادر الطاقة لاستخراج المياه والري واستخدامات المبيدات وتحد من مشاكل تملح التربة وبالتالي ارتفاع العائد المالي للمزارعين.

٣ -١ -٤: المياه:

تعتبر المياه أحد أهم عوامل نشوء الحضارات، ومن أحد أهم عناصر العملية الزراعية و مقومات تنميتها بشكل خاص وعملية التنمية بشكل عام، وتتنوع استخدامات المياه مابين الاستخدام المنزلي والصناعي والسياحي والزراعي الذي يعتبر الأكثر استخداماً لها، و رغم أن التقدم العلمي والتقني في الزراعة استطاع ولو جزئياً التحكم بالعنصر الآخر في الأهمية، وهو الحرارة من حيث إمكانية التحكم بها ارتفاعاً أو انخفاضاً إلا انه إلى الآن لم يستطع رغم هذا التقدم إيجاد بديلاً آخر عن الماء، فإذا ما علمنا أن منطقة وادي الأردن تقع دون حد ممارسة الزراعة البعلية حيث يبلغ حد الجفاف الذي لا يمكن عنده زراعة المحاصيل دون ري حوالي ٢٩٠ ملم، فأننا سندرك أن نمط الزراعة المروية هو النمط السائد للمحاصيل المزروعة في حين يكون نمط الزراعة البعلية محدوداً جداً.

كما تزايدت في الآونة الأخيرة كميات الطلب على المياه للاستخدامات المختلفة كالاستخدام المنزلي والصناعي والسياحي مما شكل ضغطاً كبيراً على مصادر المياه ويبين الشكل (٣-٣) مصادر المياه والطلب الكلي على المياه وحجم النقص للفترة مابين ١٩٩٥م و٢٠٢٠م.

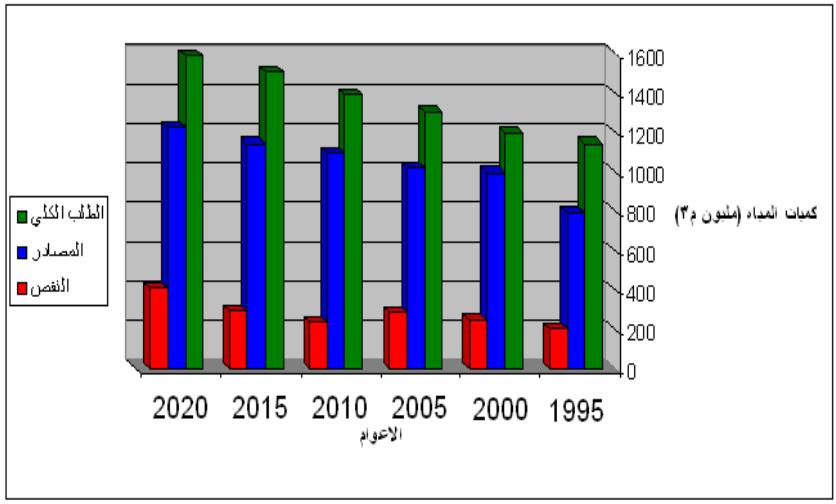

الشكل (٣-٣): كميات المياه المتاحة وكميات الطلب والنقص

المصدر :سلطة وادي الاردن،٢٠٠١م

١- مصادر المياه المستخدمة:

ويمكن تقسيمها إلى مصادر تقليدية تتمثل في المياه السطحية والجوفية، وأخرى غير تقليدية تتمثل في عمليات تنقية المياه العادمة الناجمة عن الاستخدام المنزلي والصناعي وإعادة استخدامها بعد وصولها إلى السدود المتواجدة في منطقة وادي الأردن، وعمليات تحليه المياه ذات الملوحة المرتفعة من خلال محطات تحليه مصممة لهذه الغاية.

أ. مصادر المياه التقليدية:

١. المياه السطحية:

يعتمد هذا النوع من مصادر المياه على ما يتدفق من ينابيع عبر عدد من الأودية التي تمر خلال المنطقة (أودية دائمة الجريان) والتي أقيمت عليها مشاريع الري المختلفة بالإضافة إلى قناة الملك عبد الله بن الحسين، حيث توزع هذه المياه على الوحدات الزراعية عبر شبكة كبيرة من الأنابيب الأرضية، و هذه المشاريع المائية من الشمال إلى الجنوب كما في الشكل (٣-٤) وتتوزع على النحو الآتي:

١. سد وادي العرب: سد ركامي صخري أنشئ عام ١٩٨٦م، يقع على وادي العرب إلى الشرق من قناة الملك عبد الله ب٣كم، ويبلغ ارتفاعه ٨٢.٥م، ويعتبر ثاني أكبر سد في المملكة بعد سد الملك طلال، ويقع في الجزء الشمالي من منطقة وادي الأردن، وتبلغ سعته

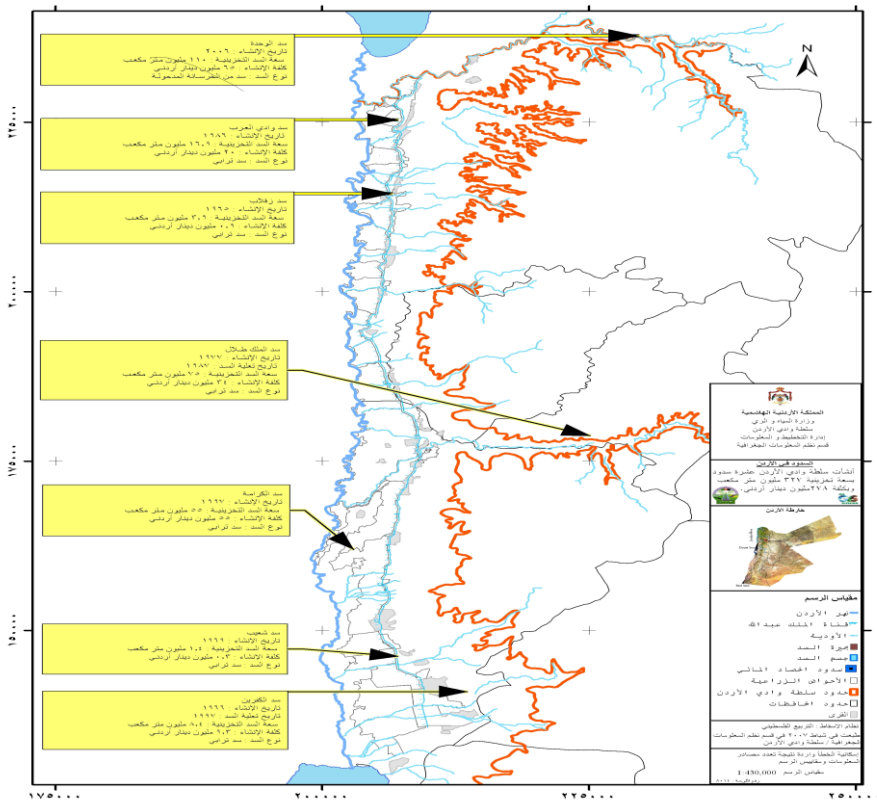

الشكل (٣-٤)
المشاريع المائية على روافد نهر الأردن
المصدر:سلطة وادي الأردن:٢٠٠٩م

التخزينية (٢٠) مليون.م٣ يستغل منها ١٦.٩ مليون.م٣ لري أراضي الباقورة والشونة الشمالية، ويستغل جزء منها للشرب ويلتحق به محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة٥٠٠واط نتيجة لانسياب المياه من السد إلى القناة.

٢.سد شرحبيل بن حسنة (زقلاب):

يقع على وادي زقلاب و هو سد ترابي يبلغ ارتفاعه ٤٨م، أنشئ عام ١٩٦٧م، وتبلغ سعته التخزينية (٤.٢) مليون.م٣ تناقصت إلى (٣) مليون.م٣ بسبب الحمولات الرسوبية التي تجلبها مياه المجرى من المناطق المرتفعة، ويستغل في ري أراضي منطقة الشيخ حسين من ناحية، وتزويد قناة الملك عبد الله من ناحية أخرى، وتقدر مساحة الأراضي التي يرويها هذا السد ب(٨) ألاف دونم من أراضي لواء الأغوار الشمالية.

٣. سد الكفرين:

يعتبر من أهم السدود المائية في منطقة وادي الأردن أقيم على وادي الكفرين سنة ١٩٦٥ بطاقة تخزينية تصل إلى حوالي ٤.٩ مليون.م٣ لري الأراضي الزراعية في غور الكفرين و الرامة، ويتألف جريان الأساس لهذا الوادي من عدد من الينابيع والعيون منها ينابيع البحاث، وادي الشتا، الكرسي، ناعور، وادي السير، العدسية وأم زويتينه، ونظراً للتوسع الزراعي وزيادة الطلب على الموارد المائية فقد تم تعلية السد عام ١٩٩٨م سبعة أمتار إضافية ليصل ارتفاعه إلى (٣٧م)، ولتصل طاقته التخزينية إلى (٨.٥) مليون.م٣ من المياه، وتقدر المساحة التي ستروي منه بعد التعلية بـ١٠٢٧٤ دونم، J.V.A، ١٩٩٨).

٤. مشروع ري حسبان:

تم أنشاء هذا المشروع في عام ١٩٦٨م على وادي حسبان، و هو عبارة عن سد تحويلي وأنبوب لنقل مياه الفيضان لسد الكفرين لري ١٥٦٨٠ دونم من الأراضي الزراعية في حوضي وادي حسبان ووادي الكفرين، وتم تطوير المشروع وتنفيذه لري ١٦٧٢٧ دونم من قبل سلطة وادي الأردن باستخدام شبكة أنابيب بطول ٦٣كم (J.V.A، 1990) ويتغذى هذا المشروع من عدد من العيون المنتشرة في أعالي الحوض ومنها عيون موسى، عين ساره، عيون الذيب، و عين الفارعة التي أفاد سكان محليون أنه نضبت مياهها بعد حفر بئر أبو جابر في اليادوده.

و قد قامت سلطة وادي الأردن مؤخراً بحفر بئرين ارتوازيين بهدف تزويد بركة السد بالمياه، إلا أن ملوحة هذه الآبار زادت عن النسبة المسموح بها لممارسة الزراعة، فقامت السلطة بغلقها الآمر الذي أدى إلى تفجر عدد من الينابيع المالحة التي آثرت على المحاصيل، لذا قامت السلطة بإنشاء ثلاثة تحويلات أسمنتية لتحويل المياه العذبة عبر أنابيب تصب في بركة السد في حين تركت مياه العيون المالحة تنساب عبر الوادي.

٥. قناة الملك عبد الله بن الحسين:

اتجه تفكير الحكومة الأردنية لشق قناة الغور الشرقية (قناة الملك عبد الله بن الحسين حالياً) وتحويل جزء من مياه نهر اليرموك إليها لري أراضي وادي الأردن، وبدأ العمل في شق هذه القناة عام ١٩٥٨م على أربع مراحل انتهى العمل بالمرحلة الأولى عام ١٩٦٦م، وتمت المرحلة الثانية عام ١٩٧٢م وتمت المرحلة الثالثة عام ١٩٧٨م بطول ١٨ كم وكانت المرحلة الرابعة التي انتهى العمل بها عام ١٩٨٨م بطول ١٤.٥ كم.

وتعتبر القناة من أهم مصادر المياه السطحية ليس على مستوى وادي الأردن وإنما على مستوى المملكة، وتستمد مياهها من نهر اليرموك عبر نفق تحويل ارضي شمال العدسية قطره ثلاثة أمتار بطول ٩٦٠ متراً، إضافة إلى بعض السدود التي تزودها بالمياه على طول منخفض وادي الأردن والمناطق المرتفعة الشرقية خلال فصل الصيف الذي يتزايد فيه الطلب على مياه الري ويتناقص إيراد نهر اليرموك، وأهم هذه السدود هي سد الملك طلال وسد زقلاب وسد الكرامة، كما يتم تزويدها من الخط الناقل من بحيرة طبريا ومن الأودية موسمية الجريان.

وتنساب فيها المياه بواسطة الجاذبية لمسافة بلغت ١١٠ كيلو مترات ينتهي قرب الطريق الرئيسي (عمان-القدس) باتجاه بلدة سويمة في لواء الشونة الجنوبية، وتصرف القناة ٢٠ متراً مكعباً في الثانية، ويرفدها عدد من السدود التي أقيمت على بعض الروافد لتمد القناة بالمياه، وأهم هذه السدود سد الملك طلال، وسد وادي العرب، وأخيراً سد الكرامة (**البحيري**، ١٩٩١).

أدى إنشاء القناة في منطقة وادي الأردن إلى تحول كبير في المساحات المزروعة في المنطقة من ناحية والاعتماد على المياه السطحية للري بدلاً من المياه الجوفية من ناحية أخرى، وقد شكلت الحكومة الأردنية فرقاً فنية لمسح الأراضي الصالحة للزراعة، وإعادة توزيعها بشكل يتناسب مع الأوضاع الجديدة الناتجة عن هذا المشروع الكبير لري هذه الأراضي بشكل منتظم لتنمية المنطقة وتطويرها، وقد أصبح الاعتماد على القناة في ري الكثير من المزارع بعد أن كانت تعتمد على مياه الآبار الجوفية التي تدنت نسبة استعمالها كثيراً، وأهمل العديد من منها، فقد تم إرواء ألاف الدونمات في ألوية الأغوار الشمالية ودير علا والشونة الجنوبية.

٦- سد وادي شعيب:

أنشئ هذا السد عام ١٩٦٩م على وادي شعيب شمال شرق بلدة الشونة الجنوبية وذلك ليحجز خلفه مياه عدد كبير من الينابيع من أشهرها ينابيع أزرق الفحيص وحزير والشريعه والبقورية، وتبلغ سعة هذا السد ٢، ٥ مليون متر مكعب، وتوزع مياه السد على أراضي بلدة الشونة الجنوبية من خلال قناة مكشوفة، و يعتبر هذا السد من أصغر السدود الترابية في المملكة إذ سرعان ما تمتلئ بحيرته

وخصوصاً في السنوات المطيرة وسرعان ما تنضب، كما يعاني السد من ارتفاع كميات الرواسب التي تجلبها المياه من حوض وادي شعيب وترسبها فيه وتسرب مياهه من أسفل جسم السد.

٧- سد الكرامة:

أقيم هذا السد على وادي الملاحة الممتد من قرية داميا شمالاً إلى الكرامة جنوباً، وانتهى العمل به سنة ١٩٩٧م بارتفاع ٤٥م وسعة تخزينية مقدارها ٥٥ مليون متر مكعب، ويهدف إنشاء هذا المشروع بالإضافة إلى تجميع المياه من وادي الملاحة وروافده إلى تخزين الفائض من قناة الملك عبد الله بن الحسين شتاءً، التي يرفدها بها نهر اليرموك وسد الملك طلال والأودية الجانبية والتي تقدر بحوالي ٣٢ مليون متر مكعب من جميع هذه المصادر، ومن ثم إعادة ضخها إلى القناة مرة أخرى خلال فصل الصيف بواسطة محطة ضخ صممت خصيصاً لهذا الغرض حتى يتسنى للمياه أن تصل إلى نهاية القناة الأسمنتية لري ٤٠ ألف دونم من أراضي مشروع القناة ١٤.٥ كم، وتعاني ارض السد من ارتفاع نسبة الملوحة التي تؤثر في المياع الرافدة له، كما تعاني من ارتفاع نسبة التسرب.**(سلطة وادي الأردن، ١٩٩٩م)**

ومن ناحية أخرى يمكن أن تساهم السدود المائية في رفد عملية التنمية إضافة إلى كونها تشكل مخزون مائي للري وتغذية المياه الجوفية بإقامة المشاريع السياحية والترفيهية على جوانب بحيرات هذه السدود التي تصلح لهذا الغرض بحيث يمكن استغلال مياهها في صيد الأسماك والسباحة والقوارب الشراعية، خصوصاً في فصول الشتاء الدافئة التي تمتاز بها منطقة وادي الأردن وتفتقر سدود منطقة وادي الأردن الى مثل هذه الاستثمارات.

المياه الجوفية:

وهي عبارة عن مياه مخزنة في باطن الأرض بفضل عمليات الترشيح من السطح عبر طبقة التربة الهشة إلى داخل تكوينات القشرة الأرضية، التي تصبح فيما بعد خزانات كبيرة للمياه الجوفية، وتتوزع المياه الجوفية في الأردن على ١٢ حوضاً جوفياً **(أبو النعاج، ١٩٩٦م).**

تعتبر مياه الأحواض المائية في منطقة وادي الأردن من المياه الجوفية غير المتجددة التي تجمعت عبر أزمان سحيقة فوق طبقات كتيمة من المارل والصوان وصخور الكريتاسي وما يعلوها من طبقات جيرية ذات نفاذية عالية تسمح بتسرب كميات كبيرة من مياه الأمطار والجريانات السطحية، Todd، (1980)، وربما كان الحوض المكتشف من قبل أحدى المؤسسات اليابانية في الفترة الواقعة ما بين نيسان ١٩٩٤م و آذار ١٩٩٥م هو أكبر الأحواض الجوفية التي تقع عليها المنطقة، إذ يمتد

من شمال البحر الميت وحتى ديرعلا، وهو قادر على إنتاج ٧٥ مليون متر مكعب سنويا من المياه شبه المالحة (المسوس)، ويمكن استخلاص ٦٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة بنسبة ملوحة لا تزيد عن ٣٠٠ جزء بالمليون.**(بينو، جريدة الدستور، ١٩٩٩ م)**

ويتم استخراج هذه المياه بحفر الآبار الجوفية، ويعتبر لواء الشونة الجنوبية أكثر مناطق الوادي اعتماداً على هذا النوع من المياه العذبة أو التي يتم تحليتها بواسطة محطات تحليه، إذ يوجد به ١٨٠ بئراً مرخصة مملوكة لمزارعين في حين أن هناك ما يزيد قليلاً عن ٥٠٠ بئر غير مرخصة، مديرية زراعة الشونة الجنوبية (٢٠٠٩م)، وما يقارب ١٠٠ محطة تحليه، ويتراوح عمق هذه الآبار ما بين ٢٥م – ١٥٠م، ويتم ضخ المياه منها بواسطة مضخات ذات محركات كهربائية أو بترولية تختلف قدراتها من واحدة إلى أخرى.

المصادر غير التقليدية:

لجأت الحكومات الأردنية إلى الإستفادة من المياه العادمة الناجمة عن الاستخدام المنزلي أو الاستخدامات الأخرى في ظل تزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني الكبير الذي شهدته مدن المملكة وارتفاع مستويات الحياة من ناحية والحجم الكبير من المياه العادمة الذي تذهب هدراً، إضافة إلى تعاقب سنوات الجفاف وانخفاض منسوب المياه الجوفية من ناحية أخرى.

وتنص إستراتيجية المياه في الأردن على أن "مياه الصرف الصحي لن تدار بوصفها مياه" عادمة"، بل سيتم تجميعها ومعالجتها إلى المواصفات التي تسمح بإعادة استخدامها في الزراعة غير المقيدة والأغراض غير المنزلية الأخرى، بما في ذلك إعادة شحن طبقة المياه الجوفية". وتنص أيضاً على أن "المياه ذات الجودة الهامشية ومصادر المياه المسوس سوف تضاف إلى القائمة لدعم الزراعة المروية" **(وزارة المياه والري، ٢٠٠٩م.)**.

وتعتبر مياه الصرف الصحي المعالجة (السيب الخارج من محطات المعالجة) مكوناً مهماً من الموارد المائية للأردن **(وزارة المياه والري- ٢٠٠٩)**، ووفقاً لصناع السياسات تعتبر المياه المستصلحة المدارة إدارة جيدة مكوناً رئيساً من المياه المتاحة وتستطيع المساهمة في استيفاء الاحتياجات اللازمة للاقتصاد النامي والسكان، وتجري معالجة كل المياه العادمة التي تنتجها مدينة عمان العاصمة لإعادة استخدامها في وادي الأردن، وفي الأردن ككل يتم تجميع ومعالجة ٤٠% فقط من مياه الصرف الصحي، وهناك خطط لزيادة تجميع المياه وتحسين المعالجة، ولكن ذلك يستغرق وقتاً، ويحتاج إلى مساهمات جوهرية من الجهات المانحة لتنفيذه.

ويوضح حساب استخدامات المياه في الأردن أن ٨٠ مليون متر مكعب من إجمالي ٩٢٥ مليون متر مكعب من الموارد المائية المستخدمة عام ٢٠٠٦م كانت مياه صرف صحي معالجة **(عبد الخالق، ٢٠٠٦)**، كما تشير التقديرات إلى أن ٩٠% من مياه الصرف الصحي المعالجة في الأردن يعاد استخدامها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في الصناعة والزراعة المقيدة.

وقد عملت الحكومة على إنشاء محطات لتنقية المياه وإعادة استخدامها لأغراض الزراعة على مجاري العديد من الأودية بلغ عددها تسعة عشر محطة، و تعتبر محطة السمراء المحطة الأكثر أهمية، و هي واحدة من أكبر محطات المعالجة في العالم حيث تخدم نصف سكان البلاد، وقد أنشئت تلك المحطة عام ١٩٨٥م ويعمل بها نظام لبرك التثبيت، وتجري إعادة استخدام المياه بواسطة المزارعين في وادي الضليل وفي وادي الأردن **(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٠١م)**.

وأنشئت محطة تنقية البحاث التي تستقبل المياه من غرب وشمال عمان وتعالجها وتعيد إسالتها في وادي الشتا لتصب في سد الكفرين، ومحطة تنقية وادي شعيب التي تستقبل المياه من مدينة السلط وتعيد إسالتها بعد المعالجة إلى سد وادي شعيب.

على الجانب الأخر تم الاستفادة من معالجة ما يسمى بالمياه المسوس، و هي المياه التي ترتفع بها نسبة الأملاح الذائبة إلى حد لا يمكن معه استخدام هذه المياه لأي غرض، وتعد تحليه المياه المسوس أكثر ملائمة وواقعية في الأمد القصير، و هي تعتمد على التناضح العكسي (Reverse Osmoses technology)، الشركة الدولية لأجهزة المياه (١٩٩٧م)، ويمتلك الأردن كميات كبيرة من المياه المسوس، وحتى تاريخه مازالت تحليه المياه المسوس في الأردن محدودة جداً نظراً للكلفة العالية لمثل هذه التقنية بحيث جعلها حكراً على الاستخدامات المنزلية من خلال المحطات المملوكة للقطاع العام (سلطة وادي الأردن /مديريات مياه الشرب) مثل محطة معالجة مياه الزاره ماعين التي وقعت وزارة المياه والري وهيئة المياه في الأردن اتفاقية لبنائها في عام ٢٠٠٣ بطاقة ١٣٠ألف م٣ يومياً، وتم الانتهاء منها عام ٢٠٠٩ **(وزارة المياه والري، ٢٠٠٩م)**.

أما قطاع التحلية المملوك للقطاع الخاص في وادي الأردن فهو على نطاق محدود، وقد أحصى الكاتب حوالي ٥٠٠ محطة تحليه توفر المياه التي تستخدم في الري والأغراض الصناعية والتجارية والمنزلية، و يتوجه المستثمرون فيها إلى زراعة محاصيل ذات إنتاجية تتحمل الكلفة المرتفعة مثل محصول الموز، إذ يبلغ تكلفة تشغيل المحطة الواحدة ما يقارب ٣٠٠٠دينار شهرياً تذهب معظمها لتسديد فاتورة التيار الكهربائي إضافة إلى معاناة هذا القطاع من ضعف التيار الكهربائي نفسه وتكرار انقطاعه الأمر الذي يسبب تلفاً في بعض المعدات، ويتواجد القسم

الأكبر من هذه المحطات في لواء الشونة الجنوبية، كما توجد حالياً عدة مشروعات كبيرة تحت الإنشاء من جانب الحكومة لتحليه المياه المسوس مثل محطة ابو الزيغان الكبيرة في بلدة أبو الزيغان ومشروع حسبان.

وذظراً للكلفة العالية لتحليه المياه فإنه يتوجب على التخطيط التنموي لهذا القطاع ان يوجهه نحو مشاريع استثمارية ذات مردود عالي مثل المشاريع الاستثمارية السياحية كالفنادق والمنتزهات والصناعات الغذائية، وان يعمل على إيجاد مصادر طاقة وتقنيات تحد من الكلفة العالية لعملية التحلية مثل الاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد التيار الكهربائي.

٣-١-٥ التربة:

التربة هي الطبقة الهشة الرقيقة التي تغطي الصخور الأرضية على ارتفاع يتراوح ما بين بضع سنتيمترات إلى عدة أمتار، وهي مزيج أو خليط معقد من الموارد المعدنية والعضوية والهواء والماء، فيها يثبت النبات جذوره ومنها يستمد مقومات حياته اللازمة لبقائه وتكاثره وإنتاجه، الشلش (١٩٨٨)، وتعتبر التربة إحدى الموارد الطبيعية المهمة في عملية الزراعة وتنميتها وتطورها.

الترب السائدة في منطقة وادي الأردن:

تسود في منطقة وادي الأردن ثلاثة أنواع من التربة، الشكل (٣-٥):

١- **التربة الصفراء:** وتمتد هذه التربة بشكل شريط ضيق يمتد شمالاً و جنوباً في الجهة الشرقية من منطقة وادي الأردن.

٢- **تربة وادي الأردن:** وتسمى أحيانا التربة الفيضية وهي تربة جلبتها المياه الجارية عبر مجموعة الأودية والروافد الجانبية خلال أحقاب جيولوجية طويلة ورسبتها على شكل مراوح فيضية فوق توضعات إرسابية بحرية وقارية أخرى حتى بلغ سمك هذه المتكدسات والطبقات الرسوبية ما يزيد عن ٧٠٠٠ متر، البحيري (١٩٩١)، كما ساهم نهر الأردن الذي صنع لنفسه سهلاً فيضياً متواضعاً في وجود هذه التربة التي تعد من أجود الأطيان الزراعية في الأردن لاحتوائها على نسبة عالية من الطين والغرين.

٣- **تربة السباخ الملحية:** ويوجد هذا النوع من الترب على الأطراف الشمالية للبحر الميت، وهي عبارة عن إرسابات طينية ترتفع درجة ملوحتها، وهي تربة فقيرة لا تصلح إلا للمحاصيل التي تتحمل الملوحة المرتفعة.

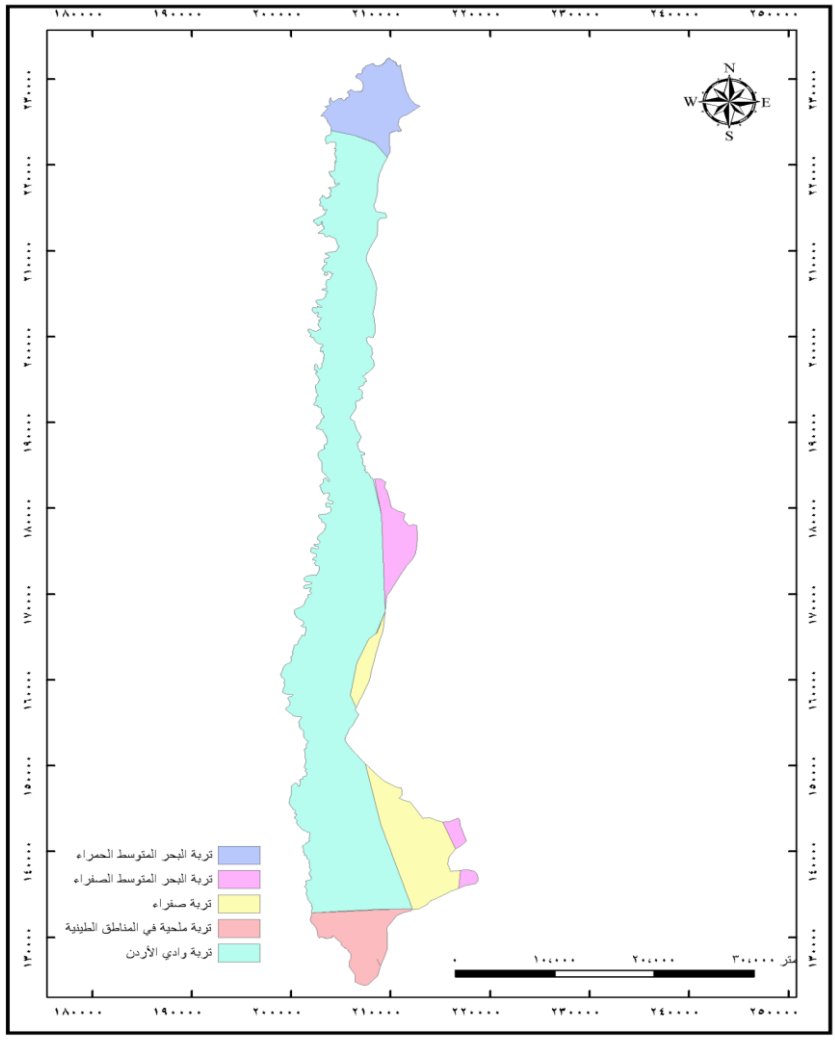

الشكل (٣-٥)
توزع أنواع التربة في منطقة وادي الأردن.
المصدر:صلاح البحيري (١٩٩١) بتصرف.

ملوحة التربة:

تعتبر ملوحة التربة من أهم وأكبر المشكلات التي تواجه الأرض الزراعية، وخصوصاً المروية منها، حيث تزيد نسبة الاملاح في التربة عن الحد الذي يتقبله النبات و تأتي هذه الزيادة في نسبة الأملاح نتيجة لاختلال التوازن بين الأملاح التي تتكون في التربة و بين ما يستهلكه النبات أثناء عملية الإنبات والنمو، إذ لكل نبات قدره وقابلية معينة على استهلاك نسبة معينة من الأملاح، وفي المقابل فأن لكل نوع من التربة قدرة معينة على تكوين الأملاح.(مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨١م)

ومما يساعد ويزيد في وجود هذا الخلل (أسباب ملوحة التربة) عدد من العوامل منها:

١- زيادة مياه الري عن الحد الذي تحدده المقننات المائية لكل محصول (الغدق)، ويحد استخدام طرق الري الحديثة كالري بالتنقيط التي بات يستخدمها ٨٦.٥% من المزارعين.
٢- ارتفاع معدلات التبخر نظراً لارتفاع درجات الحرارة في المنطقة وخاصة في شهور الصيف الحارة.
٣- **طبيعة مياه الري:** تحتوي بعض مياه الري في المنطقة على نسبة عالية من الأملاح، الأمر الذي يجعل الفرصة مواتية لزيادة نسبة الأملاح في التربة كما هو الحال عند استخدام مياه قناة الملك عبد الله بن الحسين وتحديداً في أشهر الصيف أو مياه الآبار الجوفية المالحة.
٤- **عدم أتباع الدورات الزراعية:** إذ من المعروف أن كل محصول شره لنوع محدد من الأملاح تختلف عن المحصول الآخر، ومن ثم فإن تعاقب المحاصيل على الأرض الزراعية يخفف من حدة هذه الأملاح ويعيد التربة إلى حالة التوازن الطبيعي، وتعاني منطقة وادي الأردن كثيراً من هذه المشكلة إذ يميل المزارعون إلى تكرار المحاصيل في حيازاتهم وتقليد بعضهم البعض. سلطة وادي الأردن (١٩٩٩م) مما يساعد في تدني كميات الإنتاج وانعكاس ذلك على مستوى الدخل و من ثم على عملية التنمية.

٣-٢: المقومات البشرية:

إن الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي مجتمع، وهو الهدف الأساس للتنمية، ويعد إيجاد بيئة مناسبة تمكن الناس من التمتع بحياة بيئية و صحية وخلاقة هو الغاية

الأساسية من إحداث التنمية، ولقد كان لنشر التقرير الأول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام ١٩٩٠ محاولة جادة للاهتمام بمفهوم التنمية الإنسانية، وتجميع مؤشر مركب لها و مناقشة مضامين السياسات ذات الصلة، وقد نجح التقرير في التأثير على النظرة إلى التنمية ومعالجة القضايا التي تثيرها.

لذا كان على الدراسة أن تنطلق من فرضية مفادها أن النمو السكاني والقاعدة السكانية الآخذة بالتوسع في هذه المنطقة بصورة أسرع من مثيلاتها في مناطق أخرى عديدة في المملكة يمكن أن تكون "هبة ديمغرافية " إذا ما رافقها معدل نمو اقتصادي متسارع وتنمية مستدامة وتحسن في وضع الإنسان من خلال الاستثمار فيه بما ينعكس على تحسن مؤشرات التنمية البشرية بصورة عامة في هذه المنطقة.

٣ -٢ -١ :الخصائص الديموغرافية :

تتعرض المجتمعات السكانية لحركة دائمة يبرز أثرها بزيادة حجم السكان أو انخفاضه، إذ لا وجود لمجتمع ساكن بمعنى الكلمة، أما المجتمعات التي توحي بأنها ثابتة التغير لمدة معينة فإنها تخفي حركة داخلية كامنة لجميع أجزاء وشرائح المجتمع المكونة له، ولما كانت المجتمعات السكانية تتأثر بالعوامل الحيوية (الولادات، والوفيات) إذ تزداد بفعل عامل الولادات وتتضاءل بفعل عامل الوفيات، كذلك هناك عامل آخر يؤثر في حجم السكان وبنيته باتجاهين، إذ يزداد السكان بتأثير الهجرة الداخلة ويتناقص بتأثير الهجرة الخارجة.

وقد بلغ المجموع الكلي لعدد السكان في منطقة وادي الأردن (١٧٠.٤٤١) نسمة (الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤م)، وكان التكتل السكاني الأكبر في لواء الأغوار الشمالية بواقع (٨٥٢٠٣) نسمة، أي بنسبة بلغت ٥٠% من سكان الوادي، وتوزعوا على ٢٣ تجمعاً سكنياً كما هي موضحة بالجدول (٣-١).

الجدول (٣-١)

التجمعات السكنية في لواء الأغوار الشمالية

التجمع	عدد السكان	النسبة إلى اللواء%	التجمع	عدد السكان	النسبة إلى اللواء%
المشارع	١٨٤٥٩	٢٢	الباقورة	٥٧٢	٠،٦
كريمة	١٥٨٦٤	١٩	الساخنة	٤٠٦	٠،٥
الشونة الشمالية	١٤٥٠٤	١٧	وادي العرب	٢٣٤	٠،٣
الشيخ حسين	٧١٥٦	٨	كركمة	٢٤٦	٠،٣
المنشية	٦٤٢٠	٧	ماجد	١٦٥	٠،٢
وادي الريان	٥٤٥٤	٦	المرزة	١٠٢	٠،١
وقاص	٥٣٣٢	٦	ابوزياد	٥١	٠،٠٥

ابوسيدو	٣٠٢٥	٤	سبيرة	١٢	٠١ ،٠
العدسية	٢٤٥٠	٣			
طبقة فحل	٨٥٥	١			
الزمالية	٨٩١	١			
ابو هابيل	٨٠٢	٩ ،٠			
القرن	٧٦٤	٩ ،٠			
سليخات	٧٣٣	٨ ،٠			
الفضيين	٧٠٦	٨ ،٠			

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤

في حين احتل لواء ديرعلا المركز الثاني من حيث عدد السكان بواقع ٤٦٤٨١ نسمة، أي بنسبة ٢٧.٣% وتوزعوا على تسعة عشر تجمعاً سكنياً موضحة بالجدول الآتي:

الجدول (٣-٢)
التجمعات السكنية في لواء ديرعلا

التجمع	عدد السكان	نسبته من اللواء
الطوال الجنوبي	٦٤٣٨	١٤
ضرار	٦٠٩٧	١٣
ظهرة الرمل	١٦٣٠	١١
ديرعلا	٤٥١٤	١٠
الطوال الشمالي	٣٣٠٤	٧
معدي	٢٩٣٧	٦
خزمة	٢٦٨١	٦
الدباب	٢٣٤٨	٥
غور كبد	١٣١٩	٥
ابوالزيغان	٥٣٢	٤
مثلث العارضة	١٥٠٧	٣
البلاونة	٥١٦٢	٣
داميا	٩٤٤	٢
الرويحة	٣١٥٥	١
ميسرة فنوش	٢٤٢٦	١
مثلث المصري	٤٤٩	١

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤م.

وكان لواء الشونة الجنوبية الأقل عدداً للسكان بواقع (٣٨٧٥٧) نسمة، أي بنسبة ٢٢.٧% من سكان منطقة وادي الأردن وتوزعوا على تسعة تجمعات سكنية كما هو بالجدول (٣-٣).

جدول (٣-٣)
التجمعات السكانية في لواء الشونة الجنوبية

التجمع	عدد السكان	نسبته من اللواء%
الكرامة	٨٠٧٨	٢١

الروضة	٧٩١٣	٢٠
الجوفة	٥٦٥٠	١٤
الرامة	٤٢٦٩	١١
سويمة	٣٦٩٣	١٠
الشونة الجديدة	٣٨٣٢	١٠
الشونة الجنوبية	٣٤٦٤	٩
الكفرين	١٨٥٨	٥

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤

وقد توزعت هذه التجمعات مكانياً كما هو في الشكل (٣-٦)

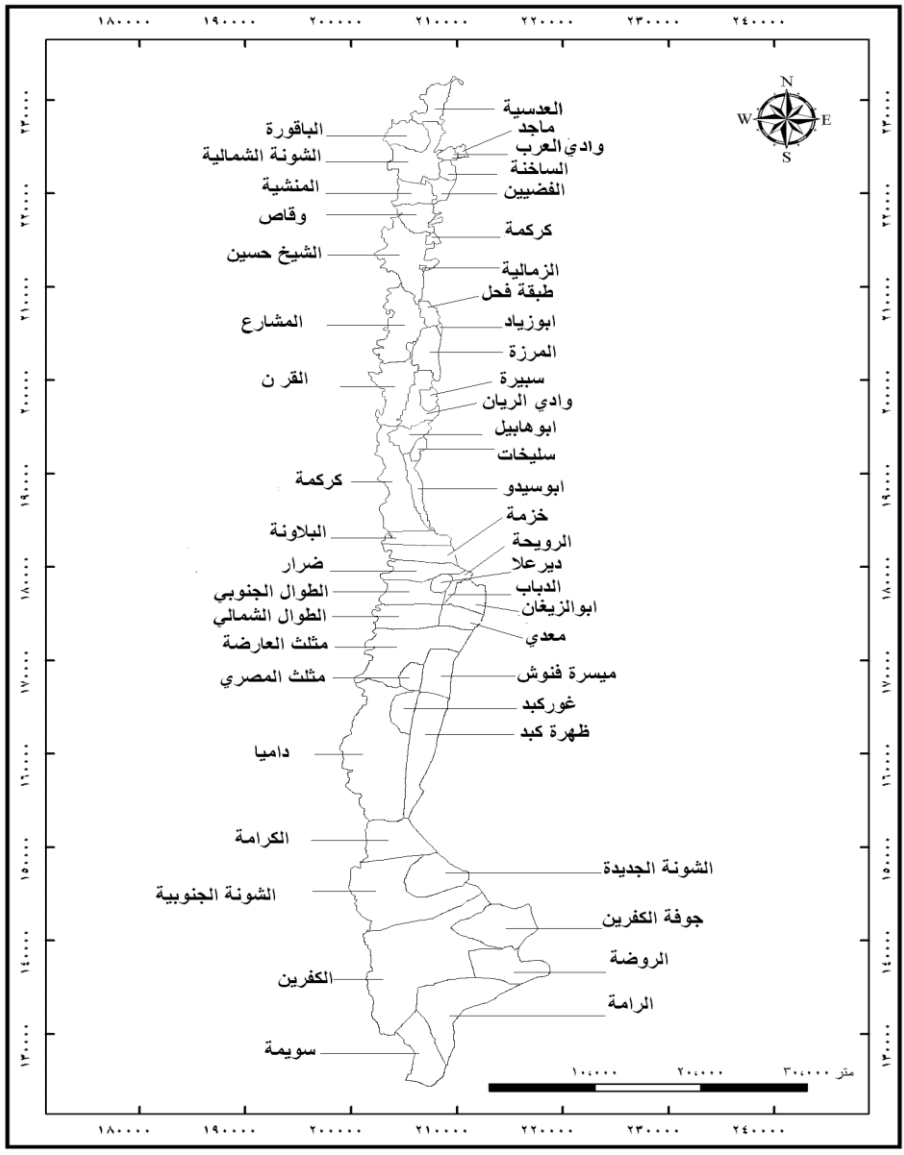

الشكل (٣-٦)

التجمعات السكنية في وادي الأردن.

المصدر:المركز الجغرافي الأردني بتعديل من الكاتب باستخدام Arc Editor GIS

وانعكس الحجم السكاني على الكثافة السكانية في الألوية الثلاثة المكونة لمنطقة وادي الأردن والمتقاربة من حيث مساحاتها، فقد بلغت المساحة الكلية للواء الأغوار الشمالية(٢٤٦.٣٤)كلم٢ وشكت ما نسبته ٣٢.٢% من مجمل مساحة منطقة وادي الأردن في حين بلغت مساحة لواء الشونة الجنوبية (٢٧٢.٦٩) كلم٢، وشكلت ما نسبته ٣٦% من المساحة الكلية، وفي لواء ديرعلا بلغت المساحة (٢٤٢.٦) كلم٢ أي ما نسبته ٣١.٨% من مساحة منطقة وادي الأردن، وبالتالي كان لواء الأغوار الشمالية الأكثر كثافة من حيث السكان فقد بلغت الكثافة السكانية (٣٤٥.٩) نسمة / كلم٢ تلاه لواء ديرعلا بكثافة سكانية بلغت (١٩١.٦) نسمة/ كلم٢، وكان لواء الشونة الجنوبية الأكثر تخلخلاً وتشتتاً في السكان حيث بلغت الكثافة السكانية (١٤٢.٢) نسمة/ كلم٢ كما هو موضح بالجدول الآتي.

المنطقة	عدد السكان(نسمة)	%من مجمل السكان	المساحة (كلم٢)	% من مجمل المساحة	الكثافة السكانية (نسمة/ كلم٢)
لواء الشونة الجنوبية	٣٨٧٥٧	٢٢.٧	٢٧٢.٦	٣٦	١٤٢.٢
لواء ديرعلا	٤٦٤٨١	٢٧.٣	٢٤٢.٦	٣١.٨	١٩١.٦
لواء الأغوار الشمالية	٨٥٢٠٣	٥٠	٢٤٦.٣٤	٣٢.٢	٣٤٥.٩

الجدول (٣-٤)
الكثافة السكانية في منطقة وادي الأردن
المصدر:عمل الكاتب استنادا على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤م

ومن ناحية التركيب العمري، وبعد تقسيم السكان إلى ثلاث فئات عمرية، الفئة الأولى للسكان الأقل من ١٥عاماً، والفئة الثانية بين ١٥و٦٠عاماً، أما الفئة الثالثة فكانت للأكثر من ٦٠عاماً، تبين أن نسب الفئات الثلاث متقاربة في جميع ألوية منطقة وادي الأردن وأنها تميل لصالح الفئتين الأولى والثانية بشكل كبير في حين تتدنى هذه النسبة في الفئة الثالثة بشكل كبير كما هو موضح في الجدول (٣-٥)، مما يشير إلى ارتفاع معدلات الإعالة من ناحية وانخفاض العمر المتوقع من ناحية أخرى،

الجدول (٣-٥)
توزع الفئات العمرية

المنطقة / الفئة	الشونة الجنوبية	الشونة الشمالية	ديرعلا

اقل من ١٥ عاماً	%٣٩	%٤٠	%٣٨
١٥-٦٠ عاماً	%٥٦	%٥٥	%٥٧
أكثر من ٦٠ عاماً	%٥	%٥	%٥

المصدر:عمل الكاتب بالاستناد إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤

أما من ناحية التركيب النوعي، فان الكفة تميل لصالح الذكور وبنسب متقاربة لكافة ألوية منطقة وادي الأردن كما هو موضح بالجدول (٣-٦).

الجدول (٣-٦)

التركيب النوعي

اللواء	نسبة الذكور	نسبة الإناث
الشونة الجنوبية	%٥٤	%٤٦
الشونة الشمالية	%٥٢	%٤٨
دير علا	%٥٢	%٤٨

المصدر: عمل الكاتب بالاستناد بيانات إلى دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤م

ويلعب التركيب النوعي دوراً مهما في عملية التنمية لاسيما وأن المرأة نصف المجتمع، بحيث يبقى دورها مختصراً على المنزل، وخصوصاً في المناطق المحافظة كمنطقة وادي الأردن حيث لا تزال النظرة إلى تعليم الإناث ومشاركتها في العمل وخصوصاً المختلط منه فكرة غير مقبولة.

٣ -٢ -٢ : القطاع التعليمي والتدريب المهني :

يزخر الأدب التنموي بالإشارة إلى أن الإنسان هو وسيلة التنمية وأداتها وغايتها، وأن التنمية البشرية هي الإطار الذي تسعى إليه المجتمعات لتحقيق النمو الشامل في القطاعات المختلفة خدمة للفرد والمجتمع، وانطلاقا من هذا المفهوم الإنساني للتنمية البشرية يبرز البعد الخاص بتنمية الموارد البشرية كعنصر رئيس في بناء المجتمعات الحديثة، ومن الطبيعي أن يكون التعليم في مراحله المختلفة الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك.

وقد تميزت العملية التعليمية منذ أمد طويل باهتمام المجتمعات لكونها أداة لتربية الفرد وتنمية المجتمع ووسيلة لحفظ المعرفة والثقافة الإنسانية وتطويرها، وأخذ هذا الاهتمام أبعاداً جديدة مؤخراً بسبب تسارع النمو المعرفي، وازدياد وتيرة التقدم التكنولوجي والبحث العلمي، وأصبح التعليم بذلك عنصرا بارزا من عناصر الخطط التنموية الشاملة، وآلية رئيسية من آليات النهوض بالمجتمع ورفع مستوى معيشة أفراده، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين شرائح المجتمع، وكان من الطبيعي أن يرافق كل ذلك نمو حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الدخل القومي، وكنسبة من الإنفاق الحكومي وغير الحكومي بما في ذلك الإنفاق الأسري. **(المصري، ٢٠٠٣م)**.

وقد نحى المسار التعليمي في منطقة وادي الأردن شأنه شأن بقية أقاليم المملكة منحى مهماً وتطور تطوراً كبيراً في الكم والنوع من المخرجات التعليمية، وتتولى عملية إدارة وتنفيذ العملية التعليمة في منطقة وادي الأردن ثلاث مديريات موزعة على مناطق الألوية الثلاثة، وقد بلغ مجموع عدد المدارس الحكومية فيها ١٧٤ مدرسة منها ٣٤مدرسة في لواء الشونة الجنوبية و٨٥ مدرسة في لواء الأغوار الشمالية و ٤٥ مدرسة في لواء ديرعلا.

وقد اعتمد الكاتب على استخراج نسبة أعداد السكان في الفئات التعليمية المختلفة، ونسبة الأميين والملمين بالقراءة والكتابة نسبة إلى عدد السكان على مستوى اللواء، وعلى مستوى التجمعات السكنية فيه، فكانت كما هي موضحة بالشكل (٣-٧) والذي يشير إلى وجود شبه تقارب بين الفئات التعليمية في ألوية منطقة وادي الأردن الثلاثة، ولكنها متباعدة عند مقارنتها بألوية القصبة في كل من المحافظتين اللاتين تتبع لهما هذه الألوية إداريا، وهي لواء قصبة السلط في محافظة البلقاء، ولواء قصبة اربد في محافظة اربد.

وقد لوحظ انخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي والجامعي والتعليم العالي (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه)، ومما قد يفسر ذلك توجه عدد من أبناء منطقة وادي الأردن إلى العمل المبكر في الزراعة ورعي الماشية، أو التوجه للعمل في القطاعات الأخرى وهم في سن المدرسة وذلك للمساعدة في إعالة العائلة، أو لإخفاقهم في الدراسة، في حين أن هناك ارتفاعاً في نسبة التعليم في المرحلة الأساسية في ألوية منطقة وادي الأردن مقارنة بنظيره في ألوية القصبة، ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع معدلات المواليد والإنجاب في المناطق الريفية في حين تنتشر مظاهر التربية السكانية والصحة الإنجابية في مدن السلط واربد نظرا لارتفاع المستويات التعليمية والثقافية.

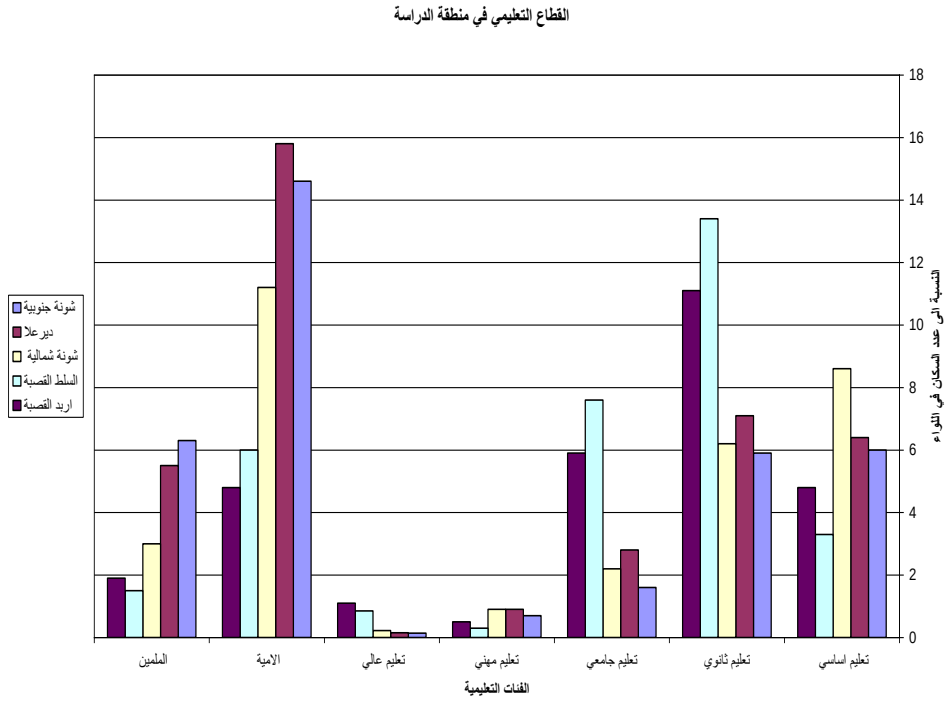

الشكل (٣-٧)

أعداد السكان في المستويات التعليمية ومقارنتها بقصبات محافظات منطقة وادي الأردن.

المصدر: عمل الكاتب استناداً إلى بيانات مديريات التربية والتعليم في هذه المناطق.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأمية والملمين بالقراءة والكتابة في ألوية منطقة وادي الأردن عنها في ألوية القصبات و على مستوى المملكة، وقد يكون ذلك بسبب

ارتفاع نسبة تسرب الطلبة من المدارس والبالغ ٦٧ر١% مقارنة بما هي عليه في المملكة والمقدر ب ٠، ٥%، مما ساهم في ارتفاع نسبة الأمية بين أبناء الوادي، و كما أن بدايات التعليم في مدن اربد والسلط كان في حقبة مبكرة وتوفر الرغبة في التعليم، الأمر الذي قلل معه نسبة الأميين والملمين بالقراءة والكتابة، وقد بلغ معدل نسبة الأمية بين تجمعات منطقة وادي الأردن ١٥.٤٥%، في حين بلغ معدل نسبة الملمين بالقراءة والكتابة ٤.٧%، وارتفعت نسبة الأمية بين الإناث عنها للذكور، حيث بلغت ٤ر٢١% في الأغوار الشمالية، و٦ر٢٤% في لواء ديرعلا، و٢٥% في لواء الشونة الجنوبية مقابل ١٥% و١٦.٣% و١٧.٧% للذكور في الألوية الثلاثة على الترتيب، (وزارة الداخلية، ٢٠٠٨م).

وبالنظر إلى أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني فيلاحظ تدنيها في ألوية القصبات عنها في ألوية منطقة وادي الأردن الثلاثة الأمر الذي قد يشير إلى تدني نوعية وجودة التعليم في منطقة وادي الأردن حيث يوجه التخطيط التربوي الطلبة ذوي المعدلات التحصيلية المتدنية إلى التعليم المهني وقد ارتفع عدد مراكز التدريب المهني من مركزين عام ١٩٧٣م إلى أربعة مراكز عام ٢٠٠٥م **(سلطة وادي الأردن، ٢٠٠٥م)**.

وتبلغ نسبة العاملين في القطاع التعليمي ١.٣% و ١.٨% و ١.٧ % من مجموع السكان لكل من ألوية الشونة الجنوبية و دير علا و الأغوار الشمالية على التوالي، و هي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بمثيلاتها في ألوية قصبة السلط واربد التي وبلغت بهما هذه النسبة ٣.٦٠% و٣.٢٥% من مجموع سكانهما على التوالي، وذلك لعزوف المعلمين عن العمل في مناطق الوادي لانخفاض سلم الرواتب و عدم توفر السكن المناسب لمن هم من خارج مناطق الوادي وعدم القدرة على تحمل أعباء المواصلات ودرجات الحرارة العالية صيفاً مما يؤثر على الاستقرار الوظيفي لهم.

٣ -٢ -٣. القطاع الصحي:

يعتبر المستوى الصحي الذي تحققه دولة ما أحد أهم المؤشرات المعتمدة في قياس التنمية، وقد وظفت العديد من المؤسسات الدولية والمحلية المعنية بعملية التنمية الكثير من المعايير المستندة إلى الأوضاع الصحية في تحديد مستوى التنمية في مجتمع من المجتمعات، فمن حساب أمد الحياة المتوقع إلى معدلات الوفيات إلى فترات المباعدة بين الأحمال حتى أعداد المستشفيات والمراكز الصحية والصيدليات والأطباء نسبة إلى عدد السكان وكذلك أعداد المؤمنين صحياً كلها يمكن أن تستخدم في قياس عملية التنمية ومدى التباين التنموي بين الأقاليم المختلفة والتخطيط التنموي المستقبلي لهذه الأقاليم.

وقد احتوت منطقة وادي الأردن على أربعة مستشفيات اثنان منها في لواء الأغوار الشمالية هما مستشفى أبو عبيدة ومستشفى معاذ بن جبل في حين يوجد مستشفى في لواء ديرعلا هو مستشفى الأميرة إيمان والرابع هو مستشفى الشونة الجنوبية ويمكن الإشارة إلى عدد من المؤشرات الصحية في الألوية الثلاثة وفق الجدول (٣-٧).

كما أظهر مسح النشاطات الاقتصادية أن نسب العاملين في القطاع الصحي إلى سكان ألوية منطقة وادي الأردن كانت ٠.٥٥% و٠.٥٩% في كل من الشونة الجنوبية وديرعلا على التوالي وهي متقاربة في حين بلغت ٠.٨٠% في لواء الأغوار الشمالية وهي مرتفعة ولكنها أقل من مثيلاتها في السلط واربد والتي بلغت ١.٢٩% و٠.٩٩%.

جدول (٣-٧)
المؤشـرات الصحية في منطقة وادي الأردن

المؤشر	الشونة الشمالية	الشونة الجنوبية	ديرعلا
عدد المستشفيات	٢	١	١
عدد الأطباء	١٨	٣٤	١٨
عدد المراكز الصحية الشاملة	٢	٢	٢
عدد المراكز الصحية الأولية	٩	٧	٩
عدد المراكز الصحية الفرعية	٥	٢	٥
عدد الممرضين	٥٩	٥٩	٥٩
عدد مراكز الأمومة والطفولة	١٠	٧	١٠
عدد عيادات طب الأسنان	٣	٣	٣
عدد الصيدليات	٧	٦	٧
عدد المؤمنين صحيا*	٦٤٦٣١	١٩٠١٢	٣٠٢٩٥

المصدر: وزارة الصحة ٢٠٠٨ ودائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤
***يشمل التامين المدني والعسكري والجامعي والخاص**

٣ -٢ -٤ قطاع النقل وطرق المواصلات والاتصالات:

تسهم عملية النقل وطرق المواصلات إسهاما كبيراً في عملية التنمية والتطوير من خلال الربط بين التجمعات السكانية و مواطن الخدمات والإنشاءات ومراكز الانتاج والتسويق، وذلك في حالة من خلق تكامل بين هذه العناصر المختلفة التي تصب بدورها في دفع عجلة التنمية بقطاعاتها المختلفة، فالعلاقة بين التجمع والطريق تكون واضحة، فسهولة حركة الناس والمنتجات من و إلى التجمع من أهم عوامل نجاح التجمع، ومن ثم فإن التجمع العمراني يرتبط ارتباطاً قوياً بالطرق، وأي تحول أو اندثار لأي منهما يؤدي إلى نفس المصير للآخر.

ومما زاد من أهمية النقل والمواصلات الدور الكبير الذي تلعبه منطقة وادي الأردن في رفد الأسواق المحلية والخارجية بمنتجاتها الزراعية المتنوعة، نظراً لوجود رقعة كبيرة من الأراضي الزراعية المروية، والمناخ المتميز الذي تحظى به منطقة وادي الأردن، ووجود بعض المواقع الأثرية، إضافة إلى امتدادها الطويل من الشمال إلى الجنوب إزاء عدد من محافظات المملكة في المرتفعات والذي يجعلها مقصداً للسياح والزوار والمصطافين.

ويمكن تقسيم الطرق في منطقة وادي الأردن إلى أربع فئات هي: **(سلطة وادي الأردن، ٢٠٠٥م)**

١- الطرق الرئيسية الخارجية التي تربط منطقة وادي الأردن بالمناطق الخارجية مثل طريق ناعور - البحر الميت وطريق الشونة الجنوبية – السلط وطريق العارضة – السلط وطريق وادي راجب – عجلون وطريق دير أبي السعيد – اربد وطريق الشونة الشمالية - اربد وطريق غور الصافي – وادي عربة وصولاً إلى ميناء العقبة وكذلك الطرق التي تربط الوادي مع مناطق الضفة الغربية عبر جسر الملك حسين وجسر الأمير محمد.

٢- الطرق الرئيسية الداخلية التي تربط بين التجمعات السكانية في منطقة وادي الأردن وأشهرها الطريق الممتد من بلدة الرامة في أقصى جنوب منطقة وادي الأردن إلى بلدة الشونة الشمالية في أقصى الشمال، وتمر هذه الطريق بمعظم التجمعات السكنية أو قريبا منها، ومنها تمتد الطرق الفرعية التي تربط التجمعات السكنية وكذلك الطرق الزراعية.

٣- **الطرق الفرعية:** ويرتبط أغلبها بالطريق الرئيسي السابق ذكره متجهة نحو العديد من التجمعات السكنية ومتفرعة بداخلها بين الإحياء والمرافق المختلفة.

٤- **الطرق الزراعية:** وهي الطرق التي تتفرع من الشارع الرئيسي الداخلي شرقاً وغرباً متجهة نحو المناطق الزراعية ومقسمة هذه المناطق بشكل منتظم (وحدات زراعية) وقد بلغ مجموع أطوال الطرق الزراعية المعبدة ٥٠٠٠كم عام ٢٠٠٥ م مقارنة ب٤٠كم عام ١٩٧٣م.

وتتركز عملية النقل في نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية والخارجية أو نقل مستلزمات الإنتاج وتتم عبر شاحنات مختلفة الإحجام يملكها غالبية المزارعين، أو في عملية نقل المواطنين والأيدي العاملة وتتم بواسطة حافلات وسيارات الأجرة المملوكة للقطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بشبكة الاتصالات فمنطقة وادي الأردن مغطاة في معظم تجمعاتها من قبل شركة الاتصالات الأردنية للهواتف الثابتة، وكذلك الشركات المشغلة للهواتف المحمولة التي بات وجودها عنصراً مهما وأساسيا بحيث يمكن القول إنه لم يعد يخضع لموازين مصدر الدخل أو البطالة، وقد زادت نسبة السكان المستخدمين له على ٩٦%، بل تجاوز الأمر هذا الحد إلى امتلاك الشخص الواحد لأكثر من خط هاتف بهدف خفض الكلفة والتسهيل على المتصلين، وفي الوقت الذي يسجل فيه استخدام الهاتف الخلوي تزايداً ملحوظاً فان هذا كان على حساب تناقص استخدام الهاتف الثابت الذي اقتصر استخدامه على الدوائر الحكومية ومكاتب الشركات واستخدام الانترنت وذلك نظراً لانخفاض كلفة الأول وسهولة تواجده مع المستخدم في حله وترحاله.

ويأتي استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت www) على عكس الوضع السابق حيث لم يتوفر حتى لحظة كتابة هذه السطور التغطية الكاملة لمنطقة وادي الأردن من قبل الشركات المشغلة للهواتف الخلوية وبقي تشغيلها مقتصراً على شركة الاتصالات الأردنية من خلال الخطوط الهاتفية الثابتة، كما أن كلفتها مرتفعة نوعا ما مما أبقى استخدامها محصوراً على المهتمين وذوي المصالح التي تتطلب هذه الخدمة مثل مكاتب تصاريح العمل ومحلات صيانة أجهزة الكمبيوتر والهواتف الخلوية.

ويبلغ عدد العاملين بقطاع النقل والاتصالات ما نسبته ١.١٠% و٠.٨٧% و ٠.٩٠% من مجموع سكان كل من الشونة الجنوبية وديرعلا والأغوار الشمالية على التوالي وهي نسب اقل قليلاً من مثيلاتها في ألوية قصبة السلط واربد (١.٣١% و١.٣٩%على التوالي).

٣ -٢ -٥ القطاع السكني والعمراني:

تعكس المراكز العمرانية ارتباط التركز البشرى بالموارد المتاحة في البيئة المحلية، ولذلك فإنها قد تكون مراكز عمرانية مؤقتة أو شبه دائمة، ومن الطبيعي أن القرى الثابتة نتاج بيئي لتطور طويل ارتبط بتزايد الموارد الطبيعة وبعبقرية الإنسان في الحصول على هذه الموارد وزيادتها.

تسود الأراضي الزراعية معظم منطقة وادي الأردن ومن ثم فإن عدداً من التجمعات السكنية تقع وسط هذه الأراضي وتكون مساكنها بشكل متناثر أو تنتشر على جانبي الطريق الرئيسي، كما توجد بعض التجمعات ذات البيوت المتلاصقة مثل

الروضة و الجوفة في لواء الشونة الجنوبية، ديرعلا والطوال الشمالي والطوال الجنوبي في لواء ديرعلا وكريمة والشونة الشمالية والشيخ حسين في لواء الأغوار الشمالية وذلك على مساحة من الأرض يطلق عليها

وحدات سكنية (نمرة سكنية*) حيث قامت سلطة وادي الأردن بتنظيم وتوزيع ٢٣٩٥٠ وحدة سكنية لمستحقيها كما تم توزيع ١٤٦٦ مبنىً سكنياً، ويمكن تقسيم النمط العمراني في منطقة وادي الأردن إلى سبعة أقسام: **(سلطة وادي الأردن، ٢٠٠٥م)**

١- النمط التجاري والذي يتمثل في المحلات التجارية على جوانب الطرق الرئيسية في التجمعات السكنية، وخصوصاً تلك الموجودة على جانب الطريق الرئيسي، و هي محلات البقالة والنوفوتيه والمخابز ومحلات بيع المستلزمات الزراعية وورش الصيانة المختلفة.

٢- **النمط السكني:** ويتمثل في التجمعات السكنية التي تخلو من الأراضي الزراعية وتتخلله الطرق المعبدة وتتواجد به معظم المرافق الخدمية والمساكن التابعة لمؤسسات أو أماكن عمل.

٣- **النمط الريفي وشبه الريفي:** ويتمثل في الوحدات السكنية المتناثرة في الأراضي الزراعية التي أقامها مالكوها في الأراضي الزراعية التي يملكونها.

٤- **الوحدات السكنية لذوي الدخول المرتفعة (الفلل):** و هي وحدات سكنية أقامها عدد من الميسورين في مزارع خاصة بهم، وتمتاز برفاهيتها وفخامتها من حيث وجود الساحات المبلطة والمظليات وبرك السباحة ووحدات الإنارة ونباتات الزينة والأشجار المثمرة.

٥- **نمط مباني المشاريع الإسكانية:** و هي وحدات سكنية تم بناؤها من قبل مؤسسات إسكانية في الأراضي المخصصة لأغراض سكنية وبيعها للمواطنين بنظام الأقساط، أو للموظفين بأجور رمزية.

٦- **النمط المتنقل:** ويتمثل في الوحدات السكنية المكونة من بيوت الشعر أو بيوت الصفيح و عرائش القصب والقابلة للتنقل حسب حاجة المزارع أو صاحب الماشية، لذا

تسود في المناطق الزراعية والرعوية وتخلو تقريباً من معظم الخدمات الأساسية.

٧- **نمط المباني الحكومية:** وهي المباني المخصصة للاستخدام الحكومي مثل مباني البلديات ومقار الدوائر والمديريات والمدارس.

(*) النمرة السكنية: قطعة مخصصة للإسكان تبلغ مساحتها ٢٨٨م٢.

ويسود نمط الوحدة السكنية من نوع دار منطقة وادي الأردن بغض النظر عن مادة البناء وذلك بنسبة ٩٦% من مجموع الوحدات السكنية، يليها في ذلك استخدام الخيام وبيوت الشعر بنسبة ٣% من مجموع المساكن، وذلك لاستخدام هذا النوع من قبل مربي الماشية المتنقلين وبعض المزارعين.

كما يسود المنطقة تطور عمراني سريع وبلغت نسبة العاملين بقطاع الإنشاءات ٣.٨% من مجموع عدد السكان في لواء الشونة الجنوبية و٠.٨١% في ديرعلا و١.٢١% من مجموع سكان الأغوار الشمالية غير أن أبناء المنطقة يعانون من عدم العدالة في توزيع الوحدات السكنية التي كثيراً ما تذهب لأصحاب النفوذ والواسطة من أبناء المنطقة نفسها أو من القادمين الجدد، كما بينت ذلك دراسة مسحية لوحدة التنمية المحلية في وزارة الداخلية (٢٠٠٨م).

٣ -٢ -٦ خدمات الماء والكهرباء:

يدل المسح الميداني في منطقة وادي الأردن على وجود العديد من المصادر المائية التي يحصل السكان من خلالها على مياه الشرب، ومن هذه المصادر الشبكات العامة والآبار الجوفية والصهاريج والينابيع والمياه المحلاة (محطات تحليه المياه) ويشير تقرير مؤشرات التنمية في سلطة وادي الأردن لعام ٢٠٠٥م إلى أن ٩٨% من مساكن منطقة وادي الأردن تحصل على مياه الشرب من الشبكات العامة، و هذا المؤشر على ارتفاع قيمته إلا أن الكاتب يعتقد أنه غير معبر حيث إن الكثير من المساكن تتصل مع الشبكات العامة لمياه الشرب، غير أن تدفق المياه فيها محدودا جداً و لا يفي بالحد الأدنى من الاحتياجات المائية وذلك لأسباب قد تتعلق بقلة موارد مياه الشرب المتاحة من ناحية، أو لعدم عدالة التوزيع بين الإحياء من ناحية أخرى.

أما بخصوص الربط الكهربائي فان الغالبية العظمى (٩٨%) من التجمعات السكنية مرتبطة بشبكة الكهرباء عام ٢٠٠٥م مقابل ١٠% فقط في عام ١٩٧٣م، سلطة وادي الأردن، (٢٠٠٥م) ولا يكاد يخلو منها إلا بيوت الشعر المتنقلة لمربي الماشية وبعض براكيات المزارعين في الأراضي الزراعية، ويعمل في قطاع خدمات الماء والكهرباء ٠.٢٣% و٠.٣٧% و٠.٣٥% من مجموع سكان ألوية الشونة الجنوبية وديرعلا و الأغوار الشمالية على التوالي، و قد أصبحت الحاجة ألان للكهرباء ماسة أكثر من أي وقت مضى لاعتماد كثير من المنشآت عليها.

٣ -٢ -٧ الخصائص الاقتصادية في منطقة وادي الأردن:

يعتمد النشاط الاقتصادي في منطقة وادي الأردن على القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي وقطاع التجارة والخدمات.

١. قطاع الزراعة:

يعتبر قطاع الزراعة في الأردن بشكل عام وفي منطقة وادي الأردن بشكل خاص ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من حيث مساهمته في الميزان التجاري، خصوصًا وأنه لا يزال داعماً أساسيًا للنشاطات في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي الخدمات والصناعة، ويتمثل الجانب الأهم من مساهمته في التنمية الاجتماعية في دوره في الحد من الهجرة إلى المدن، وتوفير فرص العمل لسكان الريف والبادية، وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات الريفية إضافة إلى تعزيز دور المرأة وزيادة ارتباط الإنسان بالأرض، كما يعتبر قطاع الزراعة من أكثر قطاعات الاقتصاد ارتباطا بالموارد الطبيعية التي ستكون عرضة لتدهور خصائصها وإمكانياتها الإنتاجية إذا أهمل استغلالها بصورة متوازنة ومستدامة.

ويسود القطاع الزراعي في المنطقة نظراً لتوفر كل مقوماته ومستلزماته من التربة الزراعية الخصبة ومياه الري والمناخ الملائم حيث تزرع الخضراوات بأنواعها والأشجار المثمرة والحبوب والحشائش، وبلغت المساحة التي تم استصلاحها ٢٢٠٠٠٠دونماً حتى عام ٢٠٠٥م مقابل ٩١٣٣٣ دونماً عام ١٩٧٣م، سلطة وادي الأردن (٢٠٠٥م)، ويسود فيها نمط الزراعة المروية، حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة (٣٣٠)ألف دونم زرع منها فعلياً (٢٧٠)الف دونم للموسم ٢٠٠٩/٢٠١٠، وتشكل هذه المساحة ١٠.٧%من المساحة المزروعة في المملكة.

و يعمل ما نسبته ٨.١% من مجموع سكان الوادي في القطاع الزراعي، في حين تبلغ نسبة القوى العاملة بهذا القطاع على مستوى المملكة ١.٣%، وبلغت هذه النسبة في الأغوار الشمالية ٥.٨% من مجموع سكان اللواء في حين بلغت ٩.٤%و٩.٢% من مجموع السكان في لوائي الشونة الجنوبية وديرعلا على التوالي.

ويواجه القطاع الزراعي العديد من المشاكل والمعيقات منها:

١- قلة المياه المخصصة للري وارتفاع ملوحتها.

حيث إن احتياجات المزروعات من المياه يكون أشد ما هو علية خلال أشهر حزيران، وتموز، وآب، وأيلول وهي فترة الصيف التي تصل الموارد المائية فيها إلى أقل ما يمكن بحيث يصبح مخزون السدود المائية صفر تقريباً ولا يبقى بها سوى جريان الأساس من الأودية التي ترفدها والذي يكون بأضعف حالاته أيضا.

ويزداد الحال سوءاً عندما يغلب طابع الجفاف على موسم الأمطار فتنخفض معدلاتها كما هو الحال في موسم أمطار العام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١م حيث تأخر سقوط الأمطار حتى بداية شهر شباط ثم هطلت بعد ذلك بكميات قليلة بحيث أن المخزون المائي في سدود الكفرين وشعيب والكرامة وسد الملك طلال لم يتجاوز ٥٠% من السعة الكلية لكل منها.

نفس الحال ينطبق على المياه المستخرجة من جوف الأرض والتي ما أن تبدأ أشهر الصيف حتى تبدأ كمياتها بالتراجع، ففي تجربة آجراها الكاتب على أحد الآبار الموجودة في منطقة الكفرين خلال العام ٢٠٠٠م والذي تستخرج المياه منه بواسطة مضخة كهربائية غاطسة قدرتها ٤٠م٣ في الساعة، تبين أن هذه المضخة كانت تعطي كامل قدرتها خلال الأشهر من بداية كانون الثاني حتى منتصف نيسان تقريباً، ثم آخذت هذه الكمية بالانخفاض حتى وصلت في أواخر حزيران إلى ٣٢م٣ /ساعة، أي بتناقص مقداره ٢٠%، وتوالى هذا الانخفاض خلال أشهر تموز وآب وأيلول إذ وصل في أواخر أيلول إلى ٢٦م٣ في الساعة، أي بتناقص مقداره ٣٥%، وتوالى هذا الانخفاض أيضا خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني حيث وصل في أواخر تشرين الثاني إلى ٢٤م٣ /ساعة، أي بتناقص مقداره ٤٠%، وعاودت الارتفاع في أواخر شهر كانون الأول لتصل إلى ٢٩م٣/ساعة، أي بتزايد مقداره ١٢.٥%.

و في مسح ميداني اجري في شهر تشرين ثاني من عام ٢٠١٠ على عدد من الآبار العاملة في منطقة وادي الأردن والتي تم حفرها في منتصف التسعينات، فقد تبين أن الآبار التي تم حفرها على عمق ٨٠-٩٠متر كانت تنتج ما يقارب ٨٠متر مكعب في الساعة انخفضت إنتاجيتها لتصل ١٥م مكعب في الساعة، أما الآبار التي حفرت على عمق ٦٠متر فقد كانت إنتاجيتها تصل إلى ٤٠ م مكعب في الساعة غير أن مياهها تلاشت في الوقت الحالي كما ارتفعت نسبة الأملاح الذائبة في مياهها من ٣٠٠جزء لكل مليون جزء ماء إلى ٩٠٠جزء/مليون في المناطق الشرقية من وادي الأردن، أما المناطق المحاذية لنهر الأردن فقد وصلت كمية الأملاح إلى حد لا يمكن معه زراعة أي محاصيل.

إن كميات المياه المتوفرة في السدود لا تتوزع بشكل متساو و عادل، وكذلك الحال عند استخدام المياه الجوفية كمصدر لمياه الري، فليس بمقدور كل مزارع إن يحفر بئراً جوفياً لري مزرعته، كما انه لا توجد ضوابط لتحديد هذه الكميات من المياه التي غالباً ما تتجاوز الحد الأمن لاستخراج المياه، آما قناة الملك عبد الله بن الحسين، فان الذين تجاور مزارعهم القناة يحصلون على نصيب الأسد من مياهها في حين يكتفي ذوي المسافات البعيدة منهم بما توصله أنابيب مشاريع الري.

٢- ارتفاع نسبة ملوحة التربة في كثير من المناطق الزراعية.
٣- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة من أدوات الري والتنقيط والاسمده والمبيدات.
٤- عدم وجود سياسة تسويقية تكفل للمزارع عدم تعرضه لخسائر مادية كبيرة.
٥- انخفاض استخدام الميكنة في العمليات الزراعية وثم ارتفاع كلفة الإنتاج.

٦- تدني نسبة مشاركة العمالة المحلية في العملية الإنتاجية.
٧- ارتفاع أجور العمالة الوافدة وارتفاع رسوم تصاريح العمل والاتجار بها.

٢. القطاع الصناعي:

اقتصرت الصناعة في منطقة وادي الأردن على الصناعات الخفيفة والمرتبط أكثرها بالتصنيع الزراعي المتمثل بصناعة أنابيب الري ولوازمها، إذ يوجد بالمنطقة اثنين من هذه المصانع كما توجد مصانع للعبوات البلاستيكية و تعليب المنتجات الزراعية، حيث أحصى الكاتب ٥ مصانع للتدريج والتعبئة والتغليف، ومصنعاً لإنتاج رب البندورة و٣ مصانع لإنتاج البيوت البلاستيكية ومصنعين للعبوات، ومصنع تجميع محطات تحليه المياه إضافة إلى مئات الورش ومشاغل الصيانة والميكانيك والحدادة والنجارة.

ويواجه القطاع الصناعي العديد من المشاكل والعوائق مثل عدم وجود العمالة المتخصصة و المدربة، و عدم توفر رأس المال وارتفاع أسعار الطاقة، ومحدودية القوة الشرائية للمنتجات الصناعية، وضعف الإقبال على الميكنة في العمليات الزراعية في المنطقة ويشير الشكل (٣-٨) إلى الأنشطة الاقتصادية في منطقة وادي الأردن مما ينعكس على نسبة العاملين في هذا القطاع في منطقة وادي الأردن (٠.٠٩%) ومدى مساهمته في الناتج المحلي الذي يعتبر أحياناً مقياساً لمستوى التنمية، لذا يجب أن يأخذ التخطيط التنموي العوامل والمشكلات المحددة لهذا القطاع ليعمل على رفع مستواه في توفير فرص العمل والدخل الفردي ومن ثم في عملية التنمية برمتها.

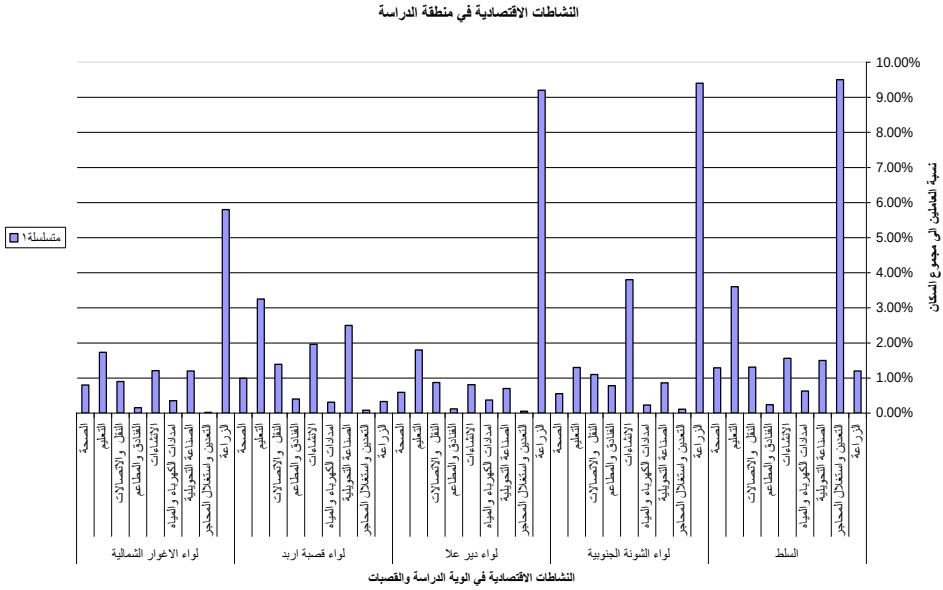

الشكل (٣-٨)

الأنشطة الاقتصادية في منطقة وادي الأردن

المصدر: عمل الكاتب اعتماداً على بيانات الإحصاءات العامة ٢٠٠٤م

الفصل الرابع

مؤشرات التنمية

الفصل الرابع

مؤشرات التنمية

يتناول هذا الفصل تحديد مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأساليب الإحصائية المستخدمة مثل التحليل العاملي والتحليل العنقودي ودليل التنمية البشرية وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية GIS.

٤ -١ مؤشرات التنمية وقياسها:

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء أكان لصياغة السياسات والخطط، وتحديد الأهداف، أم لتقييم النتائج، ونظراً للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات مهمة على محاور عدة بدءاً من مؤشرات النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية، والأدلة المركبة كدليل للتنمية البشرية.

وعلى الرغم من الاستخدام المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر فإنه لا يبدو معرفا بشكل واف، فالقواميس تعرف المؤشر بأنه " الذي يشير إلى شي آخر" لكن بالاستعمال الفعلي، كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات.

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي مؤشر تنمية عليه أن يمثل بعض العوامل التي تمثل عملية التنمية أو حالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياساً مباشراً وكاملا لعامل مخصوص من التنمية، ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية، أو عنصر من عناصرها، وعندما يكون هذا الهدف أو العنصر غير قابل بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة بأفضل ما يمكن لهذا الهدف أو العنصر، ومثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشراً لقياس مستوى الصحة العامة.**(وديع، ١٩٩٥م)**

وتعتبر عملية تجميع المعلومات عملية أساسية من أجل وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. كما تعتبر أساساً لرصد التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع مع مرور الزمن، ولمراقبة تنفيذ السياسات الموضوعة على أرض الواقع مع الأخذ بالاعتبار الظروف

المحيطة السياسية والاقتصادية، وكذلك التجاوب الاجتماعي مع هذه السياسات . UNDP، ٢٠٠٦).

لذلك تعتبر المؤشرات والأدلة إحدى الأدوات الأساسية التي تساعد في رصد وتقييم هذا الواقع، إذ إنها تسمح بالتوصيف الكمي والنوعي للواقع، كما أنها توفر وسيلة لمقارنة الأوضاع بين الدول المختلفة، أو فيما بين المناطق المختلفة في البلد الواحد، وتشكل المؤشرات والأدلة أدوات قيمة لصياغة السياسات والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية، ومراقبة تطور تنفيذها، بالإضافة إلى ذلك فإنّ المؤشرات تساهم في زيادة الوعي حول قضايا مهمة للمجتمع وتساهم أيضاً في تعزيز وتمكين المرأة.

إن عملية الاتفاق على اختيار مؤشر لقياس التنمية حسابياً لا تزال عملية محدودة، ولا تستطيع أن تقدم صورة كاملة عن التنمية الإنسانية التي تعتبر أوسع من أي المقاييس المقترحة، ولا يستطيع أي مقياس مقترح لأي مفهوم أن يعكس كليا ثراء واتساع ذلك المفهوم، ولكن على كل مستويات التنمية توجد ثلاثة عناصر أساسية، الأول هو العيش حياة طويلة وصحية، والعنصر الثاني اكتساب المعرفة، والعنصر الثالث الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، فإذا لم تتوفر هذه العناصر الأساسية ستظل هناك فرص عديدة أخرى بعيدة المنال، ولذلك فإن تقرير الأمم المتحدة التنمية البشرية لعام ١٩٩٠جمع دليلاً مركبا هو دليل التنمية البشرية، والذي تم بناؤه على أساس هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية الإنسانية.

ويضم دليل التنمية البشرية أربعة متغيرات هي: **(الأمم المتحدة، ١٩٩٠)**

أ- العمر المتوقع عند الولادة ؛يمثل بُعد الحياة الطويلة والصحية.

ب- نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة.

جـ - مجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والجامعية والثانوية، و لا من ب وجـ يمثلان البعد الثاني وهو المعرفة.

د – الناتج الإجمالي المحلي النظري للفرد " مقاسا بالدولار الأمريكي " ليكون مؤشرا بديلا عن البعد الثالث والذي يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي مقبول.

ومع ذلك أبدأ عدد من المهتمين الملاحظات والانتقادات لدليل التنمية البشرية أهمها ما يلي:**(الفرجاني، ٢٠٠٢)**

١. إن مقياس التنمية البشرية ليس دليلاً شاملا للتنمية الإنسانية، نظرا لأنه يركز فقط على العناصر الأساسية الثلاثة التي تم ذكرها سابقاً ومن ثم فأنه لابد أن يعجز عن الإحاطة بالإبعاد الأخرى المكونة للتنمية البشرية.

٢.إن الدليل مركب من نتائج التنمية على الأجل البعيد، وعليه لا يستطيع أن يعكس مدخلات الجهود المتضمنة في السياسات، أو أن يقيس الانجازات الإنسانية على المدى القصير.
٣. إن الدليل هو مقياس متوسط، وبالتالي فأنه يخفي سلسلة من جوانب التفاوت والتباين داخل البلدان.
٤.إن الدخل لا يدخل في دليل التنمية البشرية من أجل ذاته، بل لدلالته على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

ومن الممكن تسمية كل المعلومات الكمية عن التنمية الإنسانية ومختلف المؤشرات التي تؤلفها بما يعرف (الذظام المحاسبي للتنمية الإنسانية)، ولهذا الذظام المحاسبي بعد محدود يركز على مجالات محددة ضيقة، وبعد واسع يركز على مجالات واسعة.

والخلاصة إن مجال قياس التنمية البشرية مازال محدودا ولا يستطيع أن يقدم صورة كاملة للتنمية الإنسانية، ولابد من استكماله بمؤشرات أخرى مفيدة لكي نحصل على رؤية شاملة.

وقد وضع بعض الكتاب أفكارا في بناء دليل التنمية الإنسانية (البديل) لعل أهم هذه المؤشرات هي **(الفرجاني، ٢٠٠٢م)**:

١- العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في مجملها.
٢- التحصيل العلمي كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في حساب مقياس التنمية البشرية.
٣- **مقياس الحرية:** وهو التعبير عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، ويعكس مستوى التنمية السياسية في المجتمع والقدرة على التعبير وحرية الرأي والمعتقد.
٤- مقياس تمكين النوع (مدى مساهمة المرأة في عمل المجتمع) كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة، حتى يعكس مدى مساهمة النساء في القوى العاملة في المجتمع، وفي خفض معدلات الإعالة وزيادة دخل الأسرة.
٥- الاتصال بشبكة الانترنت، ويمكن قياسه بعدد حواسيب الانترنت نسبة إلى السكان للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية " التوصل إلى تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة "، و هو أحد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر.
٦- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نسبة إلى الفرد " مقاسه بالطن المتري "، حتى يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على الصعيد العالمي، ويرى أنصار هذا المؤشر البديل أنه يمكن أن يكون نقطة انطلاق جيدة لبناء مؤشر للتنمية الإنسانية، إذ إن المتغيرات الأربعة (العمر المتوقع عند

الميلاد – والتحصيل العلمي – ودرجة الحرية – ومقياس تمكين النوع) ترتبط أرتباطا موجبا بمقياس التنمية البشرية وببعضها البعض، أما انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فإنه يرتبط عكسيا بمقياس التنمية البشرية لتعكس الإضرار بالبيئة، ولذلك فهي ترتبط ارتباطا سالبا بكل المؤشرات الأخرى.

والجدير بالإشارة أن المناقشات مستمرة في سبيل تطوير مفهوم التنمية البشرية وأساليب قياسها، ولو نظرنا في تطور أهداف التنمية البشرية نجد أن هناك نظرة استراتيجيه من خلال تبني أهداف التنمية الألفية التي يمكن إجمالها بالآتي، **(تقرير التنمية البشرية لعام، ٢٠٠٥):**

- **الهدف الأول:** خفض الجوع والفقر الشديدين، أي إنقاص نسبة الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ونسبة سوء التغذية إلى النصف.
- **الهدف الثاني:** تحقيق شمولية التعليم الأساسي، و ذلك من خلال ضمان تمكين جميع الأطفال من إكمال التعليم الأساسي.
- **الهدف الثالث:** تعزيز المساواة الجنسية، وتمكين النساء من حياتهن، و إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والمفضل حدوث ذلك بحلول العام ٢٠٠٥ وفي مدة لا تتجاوز ٢٠١٥.
- **الهدف الرابع:** تخفيض نسبة وفيات الأطفال الرضع، و إنقاص نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين.
- **الهدف الخامس:** تحسين صحة الأم، تخفيض معدل الوفيات إبان الحمل والوضع بمقدار ثلاثة أرباع.
- **الهدف السادس:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الآيدز / السيدا) والملاريا، ووقف نهائي لانتشارهما.
- **الهدف السابع:** ضمان الاستقرار البيئي، و إنقاص نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي الآمن.
- **الهدف الثامن:** تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية، و إصلاح أنظمة المعونات والتجارة مع معاملة خاصة لأفقر البلدان.

وتذخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية، لكن الاهتمام بدا مؤخرا بالمؤشرات الاقتصادية –الاجتماعية، أي تلك التي ذات عائديه اقتصادية واجتماعية أو هي على الحدود بينهما، كالعمالة والبطالة والفقر والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وإنفاقها والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والتقنية و خدمات الرفاه والأمن الاجتماعي وحجم الأسرة والتركيب العمري والنوعي.الخ.

تتمثل أهم المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية التي أتيحت بياناتها للباحث، والتي لها ارتباط كبير بمعدلات الفقر والبطالة في: متوسط حجم الأسرة، التركيب العمري والنوعي للسكان، ونسبة الأمية سواء بين الأفراد أو بين أرباب الأسر، بالإضافة إلى نسبة الأسر التي ترأسها نساء (أرامل، مطلقات،).

ويرى الكاتب أن عدداً من المؤشرات التنموية التي تم استخدامها في دراسات سابقة لقياس المستوى التنموي، أو التباين التنموي بين الأقاليم أصبحت مستهلكة وغير مناسبة بسبب انتشارها العام، كاستخدام عدد المساكن المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء (٩٨%)، أو امتلاك الهاتف النقال، إذ أصبحت الغالبية الساحقة من مساكن التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن مرتبطة بالشبكة الكهربائية، بل تجاوز ذلك إلى ايصال التيار الكهربائي للمناطق الزراعية النائية في كثير من مناطق الوادي.

يستثنى من ذلك بيوت الشعر التي يقطنها مربو الماشية لكونها متنقلة وغير ثابتة، وإن كانت في كثير من الأحيان تتزود بالتيار الكهربائي البسيط الذي يغذي جهاز راديو أو تلفزيون أو شاحن هاتف نقال، ومصدره البطاريات السائلة للسيارات أو بالتيار الكهربائي العادي (٢٢٠فولت) من إحدى المزارع القريبة، وقد شاهد الكاتب بعض مربي الماشية في بيوت الشعر المتنقلة يستخدمون مولدات كهربائية صغيرة، يكون الهدف الأساسي منها تشغيل معدات خاصة لاستخراج مشتقات الحليب.

ومن ناحية أخرى فإن استخدام بعض المؤشرات قد لا يكون دقيقاً في إعطاء صورة كافية عن المستوى التنموي وتباينه، أو إعطاء الواقع الحقيقي له، فعلى سبيل المثال قد يضلل نصيب الفرد الواحد من الخدمات الكاتب في كثير من الأحيان حيث نجد أن نسبة الطلبة إلى عدد المعلمين أو مساحة الغرف الصفية أو عدد الأطباء لكل إلف نسمة في المناطق الأقل سكانا والأقل تنمية أعلى من مثيلاتها في المناطق الأكثر تنمية، ومثال ذلك أن نسبة الطلبة إلى المعلمين في المرحلة الثانوية في محافظة العاصمة تبلغ قرابة ضعف نظيرتها في محافظة معان، مما يشير إلى أفضلية التعليم في المحافظة الأخيرة عنه في الأولى، وهو عكس الواقع لأسباب أخرى قد يكون منها الخلفية الثقافية والتعليمية لأرباب الآسر، وعدم الوعي التام حول المستوى التعليمي والصحي لأبنائهم ومتابعتهم عن كثب.

كما أن وجود مستشفى لا يعني الوضع المثالي لتقديم تلك الخدمة، فالمستشفيات يجمعها تشابه الاسم، ولكن يفرقها تباين حجم ونوعية الخدمة التي تقدمها، فهناك مستشفيات تحتوي على مئات الآسرة وكافة الأجهزة الطبية اللازمة والكادر المتخصص، بينما يوجد مستشفيات بها عدد محدود من الآسرة وينقصها الكثير من الأجهزة الطبية والكوادر المختصة.

وتشير بيانات الدوائر ذات العلاقة (مثل سلطة وادي الأردن) إلى إيصال شبكة مياه الشرب إلى غالبية بيوت منطقة وادي الأردن (٩٨%) مما يشير إلى وضع جيد لهذه الخدمة، ولكن واقع الحال ومن خلال المسح الميداني يشير إلى واقع مختلف، ذلك أن تدفق المياه في هذه الشبكات لا يصل إلى البيوت بشكل منتظم من حيث الكمية، بل أفاد بعض سكان هذه المنازل في العديد من القرى إن المياه لم تصل بيوتهم منذ أشهر، وخصوصا في أشهر الصيف، أما من حيث النوعية فيمكن الملاحظة بالعين المجردة تدني نوعية المياه في بعض المناطق من خلال لون المياه الذي يعكره صدأ الأنابيب والإرسابات التي تتجمع في خزانات مياه الشرب المنزلية، وارتفاع نسبة الأملاح الذائبة في هذه المياه التي أشارت لها فحوصات مخبريه.

٤ -٢ متغيرات الدراسة:

استخدم الكاتب عددا من المتغيرات التي أمكن الحصول عليها من بيانات دائرة الإحصاءات العامة، التي اخذ بعضها خاماً كما هو مثل متوسط حجم الأسرة، أو التي تم معالجتها لتخرج على شكل نسب مئوية نسبة إلى عدد سكان التجمع السكني، مثل الفئات العمرية والنوعية ومستويات التعليم والإعاقة والتامين الصحي وتوفر الأطباء والعاملين في القطاعات الاقتصادية، أو نسبة أنواع المساكن في التجمعات السكنية إلى مجموع المساكن في تلك التجمعات.

كما تم قسمة متوسطات الدخل والإنفاق على الرقم (١٠٠٠) لسهولة التعامل معها وإدخالها إلى برامج التحليل الإحصائي التي استخدمها الكاتب (spss)، كما تم حساب المساحة لكل طالب في الغرف الصفية من خلال قسمة مجموع عدد الطلبة في التجمع السكني على مجموع مساحات الغرف الصفية في جميع المدارس القائمة والعاملة في ذلك التجمع وذلك للخروج بمصفوفة بيانات (Data Matrix) تتكون من ٤٦متغيراً و٤٧وحدة مكانية هي التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن، ويبين الجدول (٤-١) هذه المؤشر.

الجدول (٤-١)
متغيرات التنمية التي تم الحصول عليها واستخدامها في الدراسة

الرقم	المتغيرات في التجمعات السكانية	الرقم	المتغيرات في التجمعات السكانية
١	نسبة الأمية	٢٤	نسبة المؤمنين صحياً
٢	نسبة الملمين بالقراءة والكتابة	٢٥	متوسط حجم الأسرة
٣	نسبة الطلبة في التعليم الأساسي	٢٦	نسبة الإعاقات
٤	نسبة الطلبة في التعليم الثانوي	٢٧	نسبة الإناث
٥	نسبة الطلبة في التلمذة المهنية	٢٨	نسبة الذكور
٦	نسبة التعليم الجامعي	٢٩	نسبة العاملين في إمدادات الغاز والماء والكهرباء
٧	نسبة العليم العالي	٣٠	نسبة العاملين في الأنشطة العقارية والايجارية
٨	نسبة السكان اقل من ١٥سنة	٣١	نسبة الآسر التي تعين إفرادا للعمل لديها
٩	نسبة السكان للفئة ١٥-٦٤ سنة	٣٢	نسبة العاملين في الإدارة العامة والدفاع
١٠	نسبة السكان للفئة أكثر من٦٥ سنة	٣٣	نسبة العاملين في أنشطة الخدمة المجتمعية
١١	نسبة المساكن المملوكة للأسرة أو احد أفرادها	٣٤	نسبة العاملين في تجارة الجملة، إصلاح المركبات
١٢	نسبة المساكن المستأجرة دون فرش	٣٥	نسبه العاملين في التعليم
١٣	نسبة المساكن المستأجرة مفروشة	٣٦	نسبة العاملين في الإنشاءات
١٤	نسبة المساكن المملوكة للأقارب	٣٧	نسبة العاملين في البنوك والوساطة المالية
١٥	نسبة المساكن المسكونة مقابل عمل	٣٨	نسبة العاملين في الفنادق والمطاعم
١٦	نسبة المساكن المسكونة دون مقابل	٣٩	نسبة العاملين في الصناعة التحويلية
١٧	نسبة المساكن من نوع دار	٤٠	نسبة العاملين في النقل والاتصالات
١٨	نسبة المساكن من نوع شقة	٤١	نسبة العاملين في الزراعة والصيد
١٩	نسبة المساكن من نوع فيلا	٤٢	متوسط إنفاق الأسرة السنوي (دينار أردني)
٢٠	نسبة المساكن من الصفيح	٤٣	متوسط دخل الأسرة السنوي (دينار أردني)
٢١	نسبة المساكن من خيمة /بيت شعر	٤٤	نسبة العاملين في التعدين والمحاجر
٢٢	نسبة المساكن ضمن مؤسسة أو مكان عمل	٤٥	نسبة العاملين في الصحة والعمل الاجتماعي
٢٣	نسبة المساكن تحت التشييد	٤٦	عدد الطلاب /متر مربع من الغرفة الصفية

المصدر:بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤

ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى الأنواع الآتية:(2006) word Development Indicators -

٤ -٢ -١ **المتغيرات الديموغرافية:**

وشملت المؤشرات الآتية:

متوسط حجم الأسرة:

متوسط حجم الأسرة من أكثر المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الفقر، حيث بينت العديد من الدراسات أن نسبة الفقر تتناسب طرديا مع حجم الأسرة، حيث تزداد مع زيادة عدد الأطفال في الأسرة، إذ بينت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ١٩٩٧م أن نسبة الفقر بلغت ٤% للأسر التي لديها طفل أو اثنان، و ١٥% للأسر التي لديها خمسة أطفال، و ٤٦% للأسر التي لديها ٨ أطفال فأكثر.

وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٤م إلى أن متوسط حجم الأسرة على مستوى المملكة بلغ ٥.٧ فرداً، كما إن متوسط حجم الأسرة في المناطق التي صنفت كجيوب للفقر أعلى من متوسطه على مستوى المحافظة والمملكة، ومنها لواء الشونة الشمالية التي بلغ متوسط حجم الأسر فيها ٥.٨ فرداً، وهو أعلى من متوسطة على مستوى محافظة اربد (٥.٦ فرداً)، وأعلى من مستوى المملكة بقليل، وبلغ متوسط حجم الأسرة ٥.٩ فرداً في لواء ديرعلا و٦.١فرداً في الشونة الجنوبية، وبلغ متوسط حجم الأسرة على مستوى جميع مناطق الدراسة ٥.٨فرداً.

التركيب العمري للسكان:

يرتبط هذا المؤشر مع متوسط حجم الأسر، ويؤثران معا على الفقر من خلال تأثيرهما على معدلات الإعالة الاقتصادية والديموغرافية، وقد تبين تقارب نسبة فئة صغار السن(أقل من ١٥ سنة) في ألوية منطقة وادي الأردن مع متوسطها على مستوى المحافظة و أعلى من مستوى المملكة، إذ بلغت في لواء الأغوار الشمالية حوالي ٤٠% مقارنة بـ ٤١% على مستوى محافظة اربد، و ٣٦.٥% على مستوى المملكة، في حين بلغت نسبة هذه الفئة ٣٩% و ٣٨% للوائي الشونة الجنوبية و ديرعلا على التوالي مقارنة مع ٤١% مع مستوى محافظة البلقاء.

وكذلك الحال عند مقارنة نسبة فئة الشباب (١٥ و٦٤ سنة) التي تشكل حجم قوة العمل، فقد كانت نسبتها متقاربة مع متوسطها على مستوى المحافظة والمملكة، حيث بلغت ٥٦%، ٥٥%، ٥٧% لكل من الشونة الجنوبية والأغوار الشمالية ودير علا على التوالي مقارنة مع٥٤% لكل من محافظتي اربد والبلقاء.

أما فئة كبار السن (أكثر من ٦٥ سنة)، و هم على الأغلب غير القادرين على العمل، و من ثم تحتاج هذه الفئة إلى الرعاية، و تباينت نسبة هذه الفئة بين مناطق جيوب الفقر في المملكة من ٠.٥% في المريغة إلى ٧.٩% في وادي عربة، وقد بلغت بالمتوسط على مستوى المملكة ٣.٢٤% في حين بلغت ٥.٢% على مستوى مناطق الدراسة.

التركيب النوعي:

تركز التوجهات التنموية الحديثة وخاصة في العالم النامي على دور ومساهمة المرأة في عملية التنمية ووقوفها جذباً إلى جنب مع الرجل في كثير من المهام والأعمال كونها تمثل نصف المجتمع من ناحية فيما تظهر الدراسات تأخرها عن نظيرتها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

ويؤكد تخطيط النوع الاجتماعي للتنمية العربية على تطبيق المنهج الذي يهتم بما يقوم به الرجال والنساء، والاعتراف به، وتقدير مجهودات الجنسين في بناء المجتمع، والمساهمة في مشروعات التنمية والاستفادة منها، كما يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد، كما يهدف هذا التخطيط إلى تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع.**(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢م)**.

وقد بلغت نسبة الإناث بين مجمل السكان في منطقة وادي الأردن ٤٧.٢ % مقابل ٥٢.٨ % للذكور، أي أن ما يقارب نصف السكان في منطقة وادي الأردن هم من الإناث، الأمر الذي يزيد من أهمية دور ومشاركة المرأة في عملية التنمية، وعلى الرغم من التقدم الكبير في تغير النظرة إلى المرأة، ومشاركتها في العديد من الأدوار والمهام المختلفة جنبًا إلى جنب مع شقيقها الرجل في الوظائف الحكومية والخدمية والزراعية إلا أنه مازالت هناك بعض الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة بشكل كاف في بعض المهن والمهام وإكمال التعليم بسبب الرضوخ لثقافة العيب، وقيود العادات والتقاليد المحافظة التي تسود منطقة وادي الأردن.

٤ -٢ -٢ المؤشرات التعليمية:

ينظر إلى التعليم على أنه أحد أهم مؤشرات التنمية ومكاسبها، حيث أنه يمثل حاجة أساسية يجب أن يغطيها ويشملها التخطيط التنموي، كما أنه يمثل استثمارا ديمغرافياً يقود على المدى البعيد إلى دفع عجلة التنمية والتقدم، وتم استخدام مؤشرات نسبة الأمية والملمين بالقراءة والكتابة، ونسبة عدد الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة (أساسية، ثانوية، مهنية، تعليم جامعي، تعليم عالي)، كما تم استخدام مؤشر المساحة المتاحة لكل طالب في الغرفة الصفية، حيث بلغ معدل هذا المؤشر ٠.٤٨

طالب لكل متر مربع، وكان ٢٥ تجمعاً أعلى من هذا المعدل، ولم يصل إلى الوضع المثالي المتعارف عليه تربوياً وهو ١.٢ م٢ /طالب (قسم التخطيط المدرسي، وزارة التربية والتعليم) سوى تجمع سكني واحد هي بلدة خزمة في لواء ديرعلا.

٤ -٢ -٣ المؤشرات السكنية.

قسمت المؤشرات التي استخدمتها الدراسة في هذا المجال إلى قسمين هما:نوع المسكن وشمل المساكن من نوع دار وشقة وفيلا وبيت شعر(يشمل الخيش والقماش) و البراكيات (بيوت من الصفيح والخشب متعارف عليها بهذا الاسم)، والمساكن التي تكون ضمن مكان العمل، والمساكن تحت التشييد، والقسم الثاني هو حيازة السكن، وتمثلت أنواع الحيازات في المسكن المملوك للأسرة، والمستأجر مفروشاً، والمستأجر غير المفروش، والمسكن المملوك لأحد الأقارب ومؤجر بسعر مخفض والمسكن مقابل عمل، والمسكن دون مقابل.

وكان المسكن من نوع دار من أكثر أنواع المساكن شيوعا في منطقة وادي الأردن، و بلغ معدل استخدامه ٥٧.٥ % من مجموع مساكنها، وكانت الشونة الجنوبية أعلى ألوية الدراسة استخداماً لهذا النوع من السكن، بنسبة ٦٦.٢% وأقلها لواء الأغوار الشمالية بنسبة ٥٤.٩% و فاق استخدام هذا النوع من السكن في منطقة وادي الأردن نظيره في قصبة السلط (٢٥.٣%) واربد (٢٠.٣%)، وهذا عكس النمط الثاني من المساكن، وهو المسكن من نوع شقة، الذي بلغ معدل استخدامه ٣١.٩%، وكان الاستخدام الأعلى له في لواء الأغوار الشمالية، بنسبة ٣٥.٨%، والأدنى في لواء الشونة الجنوبية بنسبة ٢٥.١%، و قابل ذلك ٧١.٨% و ٧٧.٦ % في قصبتي السلط واربد على التوالي، ومما قد يفسر ذلك اعتماد الأهالي في منطقة وادي الأردن على البيوت المستقلة نظراً لاتساع حجم الملكيات، في حين يميل السكان في المدن الكبيرة والمكتظة إلى امتلاك الشقق السكنية في المباني متعددة الطبقات.

و جاءت المساكن من نوع بيت شعر في المرتبة الثالثة بمعدل٦.٧%، وبحد أعلى في لواء الأغوار الشمالية (٧.٣%)، في حين كان الحد الأدنى في لواء الشونة الجنوبية(٦%)، وبالمقابل يكاد يكون استخدام هذا النمط من المساكن معدوماً في ألوية قصبتي السلط واربد، حيث يتيح هذا النمط السكني الذي يستخدمه مربو الماشية سهولة الانتقال طلباً للكلأ.

وكان المسكن المملوك أكثر أنواع الحيازات شيوعاً، بنسبة بلغت ٧٠.٢% من مجموع المساكن، مما يعني أن ما يقارب ثلث المساكن هي مستأجرة (٣١.٢%)، سواء كانت مستأجرة مفروشة أم دون فرش، أو مستأجرة من احد الأقارب بسعر مخفض، أو مقابل عمل لدى المالك، الأمر الذي يشكل عبئاً مالياً على السكان.

و من الملاحظ أن هناك تباينا في ألوية منطقة وادي الأردن من حيث نوع الحيازة للمسكن، حيث بلغت أعلى نسبة للمساكن المملوكة في لواء دير علا (٧٦.١%)، وأقل نسبة في الأغوار الشمالية (٦٤.١%).

٤ -٢ -٤ المؤشرات الصحية.

كانت المؤشرات الصحية التي تم الحصول علي بياناتها وتوظيفها في الدراسة هي عدد المواطنين لكل طبيب وبلغ ١٣٣٦مواطن/طبيب، ونسبة المؤمنين صحياً من مجموع السكان، وبلغت ٥٦.٦%، وتشمل هذه النسبة المؤمنين في القطاع الخاص والمؤسسة العسكرية والتأمين المدني (الوظائف الحكومية) وتامين الجامعات، مع العلم أن هناك تبايناً واضحاً في مؤشر التامين الصحي بين ألوية منطقة وادي الأردن الثلاثة، حيث بلغت هذه النسبة ٤٩% في لواء الشونة الجنوبية، و ٦٥% في ديرعلا، و ٧٦% في لواء الأغوار الشمالية.

وبلغ معدل الإعاقات بين السكان ٠.٣٣% من مجمل عدد السكان وتوزعت على ألوية الدراسة بنسبة ٠.٣٦% و٠.٣٣ % و ٠.٢٩% لكل من الشونة الجنوبية ودير علا والأغوار الشمالية على التوالي.

أما العمر المتوقع للفرد (أمد الحياة)، فقد بلغ معدله ٦٨.٨سنة، و هو معدل متدن عند مقارنته بما هو علية في لواء السلط القصبة التي يصل معدل أمد الحياة فيها ٧٤سنة، و لواء اربد القصبة التي يصل فيها معدل أمد الحياة إلى ٨٠سنه (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤).

٤ -٢ -٥ المؤشرات المهنية والاقتصادية.

تُمارس العديد من المهن والأعمال في منطقة وادي الأردن، ويأتي في مقدمة هذه المهن مهنة الزراعة، حيث بلغ معدل نسبة السكان العاملين في القطاع الزراعي (٩، ٢%) من مجموع السكان، تلاه في ذلك العاملون في مؤسسات الإدارة العامة والدفاع بنسبة ٤، ١% من مجمل السكان، وجاءت نسبة العاملين في التعلم في المرتبة الثالثة بواقع ١، ٥%، ثم عدد العاملين في القطاع الإنشائي بواقع ١، ٤%.

ورغم عدم وجود تباين واضح في مهنة الزراعة بين الألوية الثلاثة كمعدل، واحتلالها النسبة الأكبر بين القطاعات الأخرى بحيث تثبت أن منطقة وادي الأردن هي منطقة زراعية بالدرجة الأولى، إلا أن هذا التباين واضح بين التجمعات السكانية، حيث بلغت أعلى نسبة للعاملين في هذا القطاع في تجمعات غور كبد ومثلث المصري وفي لواء ديرعلا بواقع ٤٦، ٨% و ٤٢، ١% من مجمل سكانه

على التوالي، في حين كانت في بلدة الشونة الجنوبية ٢، ٣% و٢، ٠% في بلدة الساخنة في لواء الأغوار الشمالية من مجمل سكان كل منهما.

أما في قطاع الإدارة العامة والدفاع، فقد تباينت نسب العاملين فيه بين ألوية منطقة وادي الأردن الثلاثة فكانت ٥، ٣% من مجمل السكان في لواء الأغوار الشمالية و٤، ٧% في لواء دير علا و٣.٢% في لواء الشونة الجنوبية، كما تباينت بين التجمعات نفسها، فقد بلغت هذه النسبة ٨.٥ % من مجمل سكان بلدة ماجد في لواء الأغوار الشمالية، وانخفضت إلى ٠.١١% في بلدة الزمالية من ذلك اللواء، أما في لواء دير علا فقد بلغت أعلى نسبة للعاملين في هذا القطاع ٨% في بلدة الطوال الجنوبي، وانخفضت إلى ٠.٧% في بلدة ظهرة الرمل، في حين كانت أعلى نسبة للعاملين في هذا القطاع في لواء الشونة الجنوبية في بلدة سويمة بنسبة ٤.٩% بينما كانت بلدة الشونة الجديدة أقلها بنسبة ٠.٩% من مجمل سكانها.

و في قطاع العاملين بالمهن التعليمية (معلمين ومعلمات) فقد بلغت النسبة ١.٣١% و١.٤٠% و١.٨٢% من مجمل السكان في لواء الشونة الجنوبية ودير علا والأغوار الشمالية على التوالي، ورغم تقارب النسب بين العاملين في القطاع التعليمي في الألوية الثلاثة ألا أنها تتباين بين التجمعات السكانية على مستوى منطقة وادي الأردن، إذ بلغت ٢.٣٢% من مجمل سكان الرامة وانخفضت إلى ٠.٢٤% من مجمل سكان سويمة في لواء الشونة الجنوبية، وفي لواء دير علا وصلت أعلى مداها في بلدة البلاونة بنسبة ٣.٧٤% في حين انخفضت إلى ٠.٧٠% في بلدة ميسرة فنوش، وفي لواء الأغوار الشمالية كانت أعلى نسبة في بلدة وادي الريان حيث بلغت ٣.٧٨% من مجمل سكانها في حين كان اقلها في سبيرة بنسبة ٠.٠٧% من مجمل سكانها.

أما في قطاع الإنشاءات فتباينت نسبة العاملين بشكل واضح بين ألوية الدراسة حيث بلغت ٤، ١% من مجمل السكان في الشونة الجنوبية، و١% منهم في الأغوار الشمالية، و٦، % في دير علا، كما تباينت نسب العاملين في هذا القطاع بين سكان التجمعات داخل كل لواء، فقد بلغت هذه النسبة ٢٢، ٣% في بلدة سويمة، و هي نسبة عالية جداً مقارنة بالتي تليها وهي ٣، ٨% في بلدة الكرامة، ويعزى ذلك إلى النشاط العمراني والإنشائي الكبير على الشواطئ الشرقية للبحر الميت خلال الخمس سنوات الماضية، والذي تم فيها بناء العديد من الفنادق والمنشآت السياحية والشقق السكنية.

واشتمل القطاع الصناعي في منطقة وادي الأردن على قسمين:الأول الصناعة التحويلية التي تمثلت في بعض الصناعات الغذائية وأنابيب الري ومعداته البسيطة وصناعة عبوات البولستيرين والملش، والثاني الصناعة الاستخراجية وتمثل في التعدين واستغلال المحاجر مثل استخراج الأملاح من الملاحات و مواد البناء من الكسارات المتواجدة في الجبال المحاذية لمنطقة وادي الأردن من الجهة الشرقية،

والتي أصبحت على أهميتها من حيث التشغيل ومصدر الدخل مصدراً من مصادر التلوث الهوائي نتيجة الاتربة والغبار بسبب عدم استخدام وسائل منع التلوث بالشكل الصحيح والسليم، كما هو حاصل في الجهة الجنوبية الشرقية من لواء الشونة الجنوبية (بلدات الروضة والرامة).

وبلغ عدد معدل العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ٠.٨٠% من مجمل سكان منطقة وادي الأردن، وكان هذا المعدل ٠.٧٤% من سكان لواء الشونة الجنوبية، و٠.٨١% من سكان لواء ديرعلا، و٠.٨٦% من لواء الأغوار الشمالية، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، ومؤشر واضح على افتقار منطقة الدارسة إلى البنية الصناعية الحديثة المتطورة، غير انه يمكن الإشارة إلى بعض التجمعات السكنية التي توافرت فيها أو حولها بعض المنشآت الصناعية، مما جعل نسبة عالية من السكان يعملون فيها مثل تجمعات الكرامة في لواء الشونة الجنوبية (١.٤٩% من سكانها)، ومثلث العارضة (١.٩٢%) والرويحة (١.٦٩%) في لواء دير علا، والشيخ حسين (١.٧٩%)، والساخنة (٢.٢٢%) في لواء الأغوار الشمالية.

أما معدل العاملين في التعدين واستغلال المحاجر فقد بلغ ٠.٣١% من مجمل سكان منطقة وادي الأردن، و تباينت هذه النسبة مابين ٠.٢١% في لواء الشونة الجنوبية، و٠.٥٧% في لواء ديرعلا، و ٠.١٥% في لواء الأغوار الشمالية، حيث يلاحظ أن هناك تبايناً في العمل في هذا القطاع بين ألوية منطقة وادي الأردن، وقد تركز العاملون بهذا القطاع في بلدات الروضة (٠.٣٩%) والرامة (٠.٧٣%) في لواء الشونة الجنوبية لوجود كسارات المناصير في الجهة الجنوبية الشرقية من اللواء، كما تركزت في ظهرة الرمل من لواء ديرعلا (٠.٥٥%) و وادي العرب (٠.٤٣%) وأبو هابيل (٠.٣٧%) من الأغوار الشمالية.

٤ -٢ -٦ المؤشرات الخدمية.

اعتمد في هذه المؤشرات على نسبة العاملين في المجالات الخدمية إلى نسبة عدد السكان، و قد احتل هذا القطاع نسبة عالية من المشتغلين به، وتباينت هذه الخدمات بين خدمات صحية وخدمات النقل والتخزين والاتصالات والوساطة المالية والأنشطة العقارية والايجارية والمشاريع التجارية، وامدادت الماء والكهرباء، و تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، والسلع الشخصية والأسرية، وقد أمكن جمع بعض البيانات المتعلقة بأعداد العاملين المشتغلين في عدد من المهن الخدمية ونسبتهم إلى مجمل السكان كما هو وارد في الجدول (٤-٢).

ويلاحظ من الجدول أن لواء الشونة الجنوبية قد برز في مجالات الأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة المشاريع التجارية، و الفنادق والمطاعم، وذلك نظراً للطفرة التي طرأت على أسعار الأراضي والعقارات وبناء العديد من المرافق السياحية والفنادق، أما في المجالات الأخرى فلم يكن هناك تباين واضح بين ألوية مناطق الدراسة الثلاث.

الجدول (٤-٢)
نسب عدد العاملين في بعض القطاعات الخدمية

المهنة	الشونةالجنوبية	ديرعلا	الأغوار الشمالية
الصحة والعمل الاجتماعي	٠.٣٨	١.٠٢	١.٢٠
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٠.٣٦	٠.١٩	٠.١٣
الفنادق والمطاعم	٠.٩١	٠.١٧	٠.٢٨
النقل والتخزين والاتصالات	٠.٨٨	٠.٨٥	٠.٩٠
الوساطة المالية	٠.٠٧	٠.٠٨	٠.٠٣
امدادت الماء والكهرباء والغاز	٠.٧٢	٠.٣٦	٠.٤٣
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية و الشخصية	٠.٨٢	٠.٧٧	٠.٧٣
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	٠.٩٩	١.٠٩	٠.٨٣

المصدر: من حسابات الكاتب استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٦

وعلى صعيد الفقر و استنادا إلى دراسة الفقر التي تم تنفيذها مؤخرا من قبل دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع البنك الدولي، و وفقا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة عام ٢٠٠٦ م، فقد بلغ عدد مناطق جيوب الفقر في المملكة (٢٢) قضاء تضم كل منها العديد من التجمعات السكانية، وتمثل مناطق جيوب الفقر تلك المناطق التي تزيد نسبة الفقر فيها عن ٢٥%، وبلغ مجموع عدد السكان في هذه المناطق (٣٩٤.٢) ألف نسمة وتشكل ما نسبته ٦.٩% من إجمالي سكان المملكة، كما بلغ عدد الفقراء في تلك المناطق ١٤٤.١ ألف نسمة أو ما يعادل ١٩.٤% من عدد الفقراء في المملكة لعام ٢٠٠٧م. وقد جاءت منطقة الرويشد في محافظة المفرق في المرتبة الأولى أي الأشد فقرا في الأردن، حيث بلغت نسبة الفقر فيها ٧٣.٧% تلتها منطقة وادي عربة في العقبة بنسبة ٦٢.٥% ثم غور الصافي في الكرك بنسبة ٥٢.٨% ثم القويرة في

العقبة بنسبة ٤٦.٦% ثم غور المزرعة في الكرك بنسبة ٤٥.٤%، فيما كانت منطقة أم الرصاص في محافظة العاصمة إقل هذه الجيوب فقرا وبنسبة ٢٦.٢%.

وقد خرجت مناطق كانت مصنفة كمناطق جيوب عام ٢٠٠٤ م، وهذه المناطق هي: الجيزة في عمان والضليل وبيرين والأزرق والهاشمية في الزرقاء ودير علا والشونة الجنوبية في البلقاء والسرحان وأم الجمال في المفرق والحسينية في معان، في حين دخلت قائمة جيوب الفقر ١٢ منطقة لم تكن ضمن جيوب الفقر و هي: الأغوار الشمالية في اربد، والبادية الشمالية الغربية وبلعما والخالدية في المفرق، و غور المزرعة والموجب والقطرانة في الكرك، وبصيرا في الطفيلة، وبرما في جرش، وكفرنجة وعرجان في عجلون، والديسة في العقبة، مما يعني إن تحسننا طرا على هذه الظاهرة في لوائي الشونة الجنوبية و ديرعلا في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بينما زادت هذه الظاهرة في لواء الأغوار الشمالية في الفترة نفسها.

٤ -٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة.

٤ -٣ -١ أسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis) وإجراءات استخدامه.

وظفت الدراسة أسلوب التحليل العاملي في الكشف عن مستويات التنمية في قرى وتجمعات منطقة وادي الأردن المختلفة ومستوى هذا التباين، والتحليل العاملي (Factor Analysis)هو أسلوب إحصائي يستهدف تفسير معاملات الارتباطات الموجبة والسالبة - التي لها دلالة إحصائية - بين مختلف المتغيرات، وبمعنى آخر فإن التحليل العاملي عملية رياضية تستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولاً إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها.

ويعد التحليل العاملي اسلوباً إحصائياً لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط التلخصي في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، وترتكز فكرة التحليل العاملي على استخلاص مجموعة من العوامل مرتبطة بالمتغيرات الأصلية، بحيث تفسر هذه العوامل أكبر نسبة ممكنة من التباين في المتغيرات الأصلية. ويمكن استخدام التحليل العاملي لتحويل مجموعة مرتبطة من المتغيرات إلى مجموعة أخرى مستقلة تربطها بالمجموعة الأولى علاقات خطية.

وقد شاع تطبيق التحليل العاملي في الدراسات الجغرافية من أجل تصنيف المناطق العمرانية، وقد ازداد تطبيق هذا الأسلوب الإحصائي في دراسات المدن منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين وقد اشتملت هذه الدراسات تحليل التباين والاختلاف لأبعاد تركيبية وأنماط مكانية لظواهر متعددة **(أبو صبحه، ١٩٨٣)**.

ويعرف التحليل العاملي بأنه دراسة لمزيج معقد من العلاقات المتداخلة بين مجموعة من المتغيرات كالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، كما يمكن تطبيق هذا الأسلوب الإحصائي من أجل اكتشاف محتوى المنطقة وبنائها ومن أجل وضع خريطة للمفاهيم غير المعروفة وتصنيف المعلومات واختصارها ومن أجل القضاء على أسباب المظاهر السيئة وكذلك تحويل المعلومات ووصف التفاعلات وبناء النظريات وفحصها. **(أبو صبحه، ١٩٨٣)**

وبمعنى أضيق يحدد " سولمون ديموند" أهداف التحليل العاملي بأنه تكوين الفروض واختبارها، وتحديد أصغر عدد من العوامل المحددة التي يمكن أن تفسر العلاقات التي نلاحظها بين عدد كبير من الظواهر الواقعية، وإلى أي مدى يؤثر كل من هذه العوامل في كل متغير.**(أحمد عبد الخالق، ١٩٩٤)**

ويمكن القول أن أوضح وظيفة للتحليل العاملي تتمثل في خفض أو اختزال مكونات جداول الارتباطات إلى أقل عدد ممكن ليسهل تفسيرها، وكان استخدامه مقتصراً على العلوم التربوية والنفسية، وبعد ذلك تم توظيفه في علوم أخرى منها الجغرافيا في استخلاص العوامل الرئيسية التي تفسر التباين التنموي والتركيب الداخلي للمدن.

ويسعى أسلوب التحليل العاملي إلى استخلاص العوامل من المتغيرات بحيث:

١. يكون العامل الأول هو أكثرها ارتباطًا بالمتغيرات، أو أكثرها تفسيراً للتباين المشترك يليه العامل الثاني وهكذا.
٢. أن يكون في كل عامل عدد غير قليل من المعاملات الصفرية.
٣. أن يسهل تفسير هذه العوامل على ضوء علاقاتها بالمتغيرات.

و يتطلب إجراء التحليل العاملي المرور بثلاث خطوات أساسية:

١. يتم تكوين مصفوفة الارتباط R-matrix لتحتوي على معاملات الارتباط لجميع أزواج المتغيرات.
٢. من مصفوفة الارتباط (R-matrix) يتم حساب العوامل factors، ومن أكثر الطرق استخداما الأسلوب المعروف باسم المركبات الأساسية Principal Component.
٣. تدوير المحاور Rotated بهدف جعل العلاقات بين المتغيرات وبعض هذه العوامل اقوى ما يمكن.

٤ -٣ -٢ دليل التنمية البشرية (Human Development Index (HDI))

في عام ١٩٩٠م اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشراً لتحديد وضعية التنمية البشرية في بلد معين، حيث يحاول هذا المؤشر ترتيب البلدان أو الأقاليم على مقياس يبدأ من الصفر، وهي المرتبة الأدنى، وينتهي بواحد، وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية، وقد استخدم هذا المقياس لقياس التنمية البشرية بناءً على ثلاثة متغيرات، تقرير الأمم المتحدة (٢٠٠٧) هي.

١. العمر المتوقع عند الميلاد.
٢. التحصيل العلمي من خلال مؤشرين هما:
   أ- نسبة التعليم (أو البالغون الملمون بالقراءة والكتابة)
   ب- نسبة الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة (الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، والجامعية).
٣. متوسط دخل الفرد السنوي.

وقد جاء هذا التصور أو النموذج الشامل لمنظومة التنمية البشرية، ليحل محل تلك المعايير الأحادية والاقتصادية التي شاع استعمالها لقياس نتائج التنمية في

الماضي، وبخاصة الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من المواد الاستهلاكية وغير ذلك، حيث تتم دراسة الأوضاع المجتمعية وتحديد التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع عادة بالاعتماد على ثلاثة محاور أساسية:

الأول: هو محور الزمن، أي ما يحدث لدليل التنمية البشرية ومؤشراتها من تطور إيجابي أو سلبي أو استقرار خلال فترة زمنية محددة معنى مقارنة الماضي بالحاضر.

الثاني: هو محور مقارنة دليل التنمية البشرية ومؤشراتها في دولة معينة، لمعرفة درجة تطور المجتمع في الإطار الدولي، الذي أضحت فيه المقارنات أداة مهمة من أدوات دفع التنمية نحو الأمام.

الثالث: هو محور توزيع نتائج وثمار التنمية بين السكان.

وقد تم تقسيم مستويات التنمية البشرية وفق هذا الدليل إلى ثلاثة مستويات هي:

١- تنمية بشرية منخفضة إذا كان مستوى المؤشر اقل من ٠.٥٠٠.

٢- تنمية بشرية متوسطة إذا كان حاصل مؤشر التنمية ما بين ٠.٥٠٠ - ٠.٧٩٩

٣- تنمية بشرية عالية إذا كان حاصل مؤشر التنمية ٠.٨٠٠فاكثر.

وقد استخدمت دراسة العموش هذا الدليل في تقسيم المملكة الأردنية الهاشمية إلى أنماط تنموية على مستوى الألوية البالغ عدده ٥١ لواء، وقد أظهرت الدراسة أن ألوية وادي الأردن (منطقة وادي الأردن) كانت ضمن الفئة المتوسطة وبترتيب ٤٥ و٤٣و٤٢ للألوية الشونة الجنوبية والأغوار الشمالية وديرعلا على الترتيب من بين ألوية المملكة، ولذلك بهدف معرفة التباين التنموي بين هذه الألوية، العموش (٢٠١٠).

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة بعد عمليات توظيف المؤشرات التنموية المتاحة في أدوات التحليل الإحصائي التي استخدمتها الدراسة، وهي التحليل العاملي والتحليل العنقودي، ودليل التنمية البشرية والنتائج التي أفضى إليها التحليل وتفسيرها.

٥-١ التباين التنموي في منطقة وادي الأردن:

لمعرفة التباين التنموي بين تجمعات منطقة وادي الأردن أمكن التعرف على العوامل التي تم احتسابها من مصفوفة الارتباط من خلال ارتباطها بالمتغيرات الأصلية أو تشبعات العوامل من خلال استخدام ٤٦ مؤشرا مختلفاً وكانت تشبعاتها كما هي موضحة بالجدول رقم(٥-١).

الجدول رقم
(٥-١) تشبعات العوامل

الرقم	المتغيرات في التجمعات السكانية	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
١	نسبة الأمية	-.519	-.633	-.088	.024
٢	نسبة الملمين بالقراءة والكتابة	-.223	-.417	.235	.373
٣	نسبة الطلبة في التعليم الأساسي	.551	-.750	-.013	.148
٤	نسبة الطلبة في التعليم الثانوي	.322	.486	-.123	.086
٥	نسبة الطلبة في التلمذة المهنية	-.068	.290	-.005	-.175
٦	نسبة التعليم الجامعي	.048	.365	.058	.058
٧	نسبة العليم العالي	-.029	.210	.001	-.004
٨	نسبة السكان للفئة اقل من ١٥سنة	-.475	-.072	-.143	-.420
٩	نسبة السكان للفئة ١٥-٦٤ سنة	.490	-.037	.177	.447
١٠	نسبة السكان للفئة أكثر من٦٥ سنة	.548	.417	-.075	-.029
١١	نسبة المساكن المملوكة للأسرة	.241	-.316	٨٣٧.	-.003
١٢	نسبة المساكن المستأجرة دون فرش	-.058	.506	-.098	.063
١٣	نسبة المساكن المستأجرة مفروشة	-.039	-.120	.983	.079
١٤	نسبة المساكن المملوكة للأقارب	.023	.824	-.023	-.088
١٥	نسبة المساكن المسكونة مقابل عمل	-.750	-.348	-.114	.429
١٦	نسبة المساكن المسكونة دون مقابل	.014	-.025	-.128	-.032
١٧	نسبة المساكن من نوع دار	.297	-.376	.828	-.060
١٨	نسبة المساكن من نوع شقة	.134	.905	-.003	-.103
١٩	نسبة المساكن من نوع فيلا	-.300	-.135	.546	.042
٢٠	نسبة المساكن من الصفيح (البراكيات)	-.337	-.254	.014	-.070
٢١	نسبة المساكن من خيمة /بيت شعر	-.514	-.580	.009	-.535
٢٢	نسبة المساكن ضمن مؤسسة أو مكان عمل	-.408	-.265	.504	.192
٢٣	نسبة المساكن تحت التشييد	.123	.231	.058	-.050
٢٤	نسبة المؤمنين صحياً	.739	.587	.045	-.074
٢٥	متوسط حجم الأسرة	.676	.043	.258	-.099

٢٦	نسبة الإعاقات	-.285	-.285	-.103	.320
٢٧	نسبة الإناث	.684	.269	.287-	.200-
٢٨	نسبة الذكور	.684-	.269-	.287	.201
٢٩	نسبة العاملين في إمدادات الغاز والماء والكهرباء	.107	.312	.163-	.456-
٣٠	نسبة العاملين في الأنشطة العقارية والايجارية	.069	.091	.110-	.158
٣١	نسبة الأسر التي تعين إفرادا للعمل لديها	.222-	.049-	.094-	.256
٣٢	نسبة العاملين في الإدارة العامة والدفاع	.028	.040	.054-	.224
٣٣	نسبة عدد المواطنين لكل طبيب	0.776-	.002-	.018-	.023
٣٤	نسبة العاملين في تجارة الجملة، إصلاح المركبات	.103	.464	.073-	.256-
٣٥	نسبه العاملين في التعليم	.142	.267	.093-	.041-
٣٦	نسبة العاملين في الإنشاءات	.055-	.067-	.091	.959
٣٧	العمر المتوقع عند الميلاد	.146	.124	.026-	.016-
٣٨	نسبة العاملين في الفنادق والمطاعم	.063	.054	.020-	.547
٣٩	نسبة العاملين في الصناعة التحويلية	.236	.093-	.178-	.314
٤٠	نسبة العاملين في النقل والتخزين والاتصالات	.102	.242	.171-	.301-
٤١	نسبة العاملين في الزراعة والصيد	.027-	.552-	.152-	.650-
٤٢	متوسط إنفاق الأسرة/سنوياً (دينار أردني)	.223	.062-	.141-	.045
٤٣	متوسط دخل الأسرة/سنوياً (دينار أردني)	.134	.221	.094-	.048-
٤٤	نسبة العاملين في التعدين والمحاجر	.077	.131	.002-	.016
٤٥	نسبة العاملين في الصحة والعمل الاجتماعي	.222	.105	.077-	.136-
٤٦	المساحة المتاحة في غرفة الصف (م٢) /طالب	.404	.056-	.129	.149

المصدر: عمل الكاتب باستخدام ssps استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤م.

وقد أمكن اشتقاق أربعة عوامل أسهمت بتفسير حوالي ٨١% من التباين الكلي كما هو موضح بالجدول (٥-٢)

جدول (٥-٢)
عدد العوامل ونسبة التفسير والنسبة التراكمية للتفسير والقيم المميزة

العوامل	القيم المميزة	نسبة التباين المفسر %	النسبة التراكمية للتباين المفسر %
العامل الأول	28.581	42.085	42.085
العامل الثاني	29.954	19.668	61.753
العامل الثالث	8.909	11.470	73.223
العامل الرابع	13.538	7.759	80.983

المصدر: عمل الكاتب باستخدام ssps استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤م

ومن الملاحظ كما هو موضح من خلال الشكل (٥-١) أن العامل الأول فسر أكثر من نصف التباين المفسر (٤٢.٠٨٥%) في حين فسرت بقية العوامل مجتمعة النسبة الباقية (٣٨.٨٩٧%).

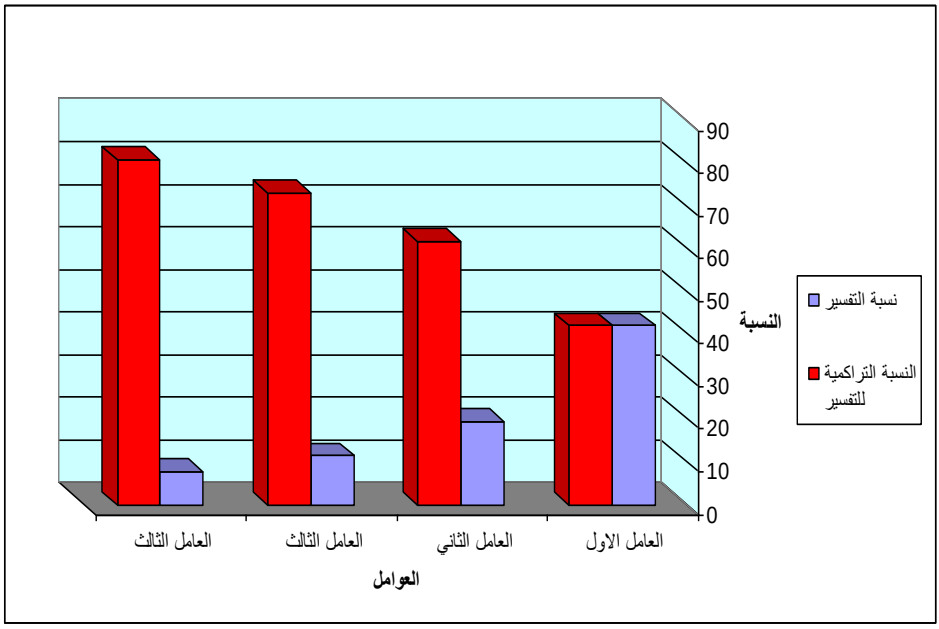

الشكل (٥-١)
نسبة تفسير العوامل والنسبة التراكمية للتفسير

المصدر: عمل الكاتب

٥ -٢: تركيب الأنماط (العوامل)

تشير درجات تشبعات العوامل إلى مقدار الارتباط بين العامل المحدد والمتغيرات التي ارتبطت به، وتتراوح قيمة الارتباط في المصفوفة الأصلية بين ارتباط ايجابي تام (+١)وارتباط سلبي تام (-١)، بحيث أن التغير الايجابي في المتغير يسهم بزيادة قوة هذا العامل والعكس في حين أن التغير السلبي للمتغير ذي الارتباط السالب يسهم بزيادة قوة العامل والعكس، وتشير درجات التشبع (صفر)إلى عدم وجود ارتباط بين كل متغير من المتغيرات وذلك العامل، أي أن هذه الارتباطات السلبية والموجبة توضح قوة الارتباط واتجاهه بين كل متغير من المتغيرات والعامل المحدد في التحليل. وسيتم تفسير العوامل وتسميتها حسب أهميتها في الدراسة من أجل معرفة الخصائص التنموية المختلفة لمنطقة وادي الأردن وذلك وفق أحد المنهجين التاليتين:

١-**المنهج الوصفي:** يتم فيه تسمية العوامل حسب المتغيرات ذات التشبعات الكبيرة بحيث تعتبر تسمية هذا العامل وصفاً دقيقاً للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات.

٢-**المنهج السببي:** وتسمية العامل تبعاً لهذا المنهج تكون معبرة عن الأسباب الخلفية التي يشبع عليها العامل من خلال العلاقات المتبادلة.وسيتم الاعتماد على المنهج الأول في تسمية العوامل.

٥ -٢ -١ العامل الأول (العامل الديمغرافي)

يعد هذا العامل من أهم العوامل المفسرة للتباين التنموي الذي ظهر في منطقة وادي الأردن، ومن خلال الجدول رقم (٥-٢) يتبين أن نسبة التباين المفسر في هذا العامل ٤٢.٠٨٥ % وبقيمة مميزة نسبتها ٢٨.٥٨%. وقد سمي هذا العامل ينمط الخدمات في دراسة حيدر لمدينة الزرقاء **(فارس حيدر، ٢٠٠٤م)** و دراسة ابداح للأغوار الشمالية و دراسة الوشاح لمحافظة البلقاء **(الوشاح، ١٩٩٨م)** ودراسة السنيني لمدينة صنعاء **(نبيلة السنيني، ٢٠٠٤م)**، وقد تم رصد التشبعات العالية لهذا العامل في الجدول(٥-٣).

الجدول (٥-٣)
تشبعات العامل الأول

الرقم	اسم المتغير	تشبعات العامل
١	نسبة السكان للفئة اقل من ١٥سنة	-٠.٤٧٥
٢	نسبة السكان للفئة ١٥-٦٤ سنة	٠.٤٩٠
٣	نسبة السكان للفئة أكثر من٦٥ سنة	٠.٥٤٨
٤	نسبة المساكن من نوع الصفيح	-٠.٣٣٧
٥	نسبة المؤمنين صحياً	٠.٧٣٩
٦	نسبة عدد الإعاقات	-٠.٣٨٥
٧	نسبة عدد الذكور	٠.٦٨٤
٨	نسبة عدد الإناث	-٠.٦٨٤
٩	نسبة عدد المواطنين لكل طبيب	-٠.٧٧٦
١٠	متوسط حجم الأسرة	٠.٦٧٦

المصدر: عمل الكاتب باستخدام ssps استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤م

ويظهر من خلال الجدول (٥-٣) والشكل (٥-٢) أن عدد المتغيرات التي انطوت تحت هذا العامل بلغت ١٠ متغيرات منها ٦ متغيرات ديمغرافية، وبدرجات تشبع متفاوتة كان منها الايجابي ومنها السلبي، وكان من المؤشرات الإيجابية نسبة الفئة العمرية من ١٥-٦٤ سنة، وهي فئة الشباب القادرة على العمل التي تسعى السياسات السكانية التي يتبناها المجلس الأعلى للسكان إلى زيادة نسبتها في المجتمع الأردني على حساب فئة صغار السن من خلال إطلاق مبادرة الفرصة السكانية التي تتحقق عندما يكون نمو الفئة السكانية في أعمار القوى البشرية العاملة (الأفراد في أعمار ١٥ – ٦٤ سنة) بالتفوق بشكل كبير على نمو فئة المُعالين في أعمار دون ١٥ سنة وفوق سن ٦٤ سنة،، حيث يؤدي على الحد من معدلات الإعالة وزيادة نصيب الفرد من الدخل العائلي ومن ثم رفع المستوى المعيشي للأسرة الذي هو أحد أهداف عملية التنمية.

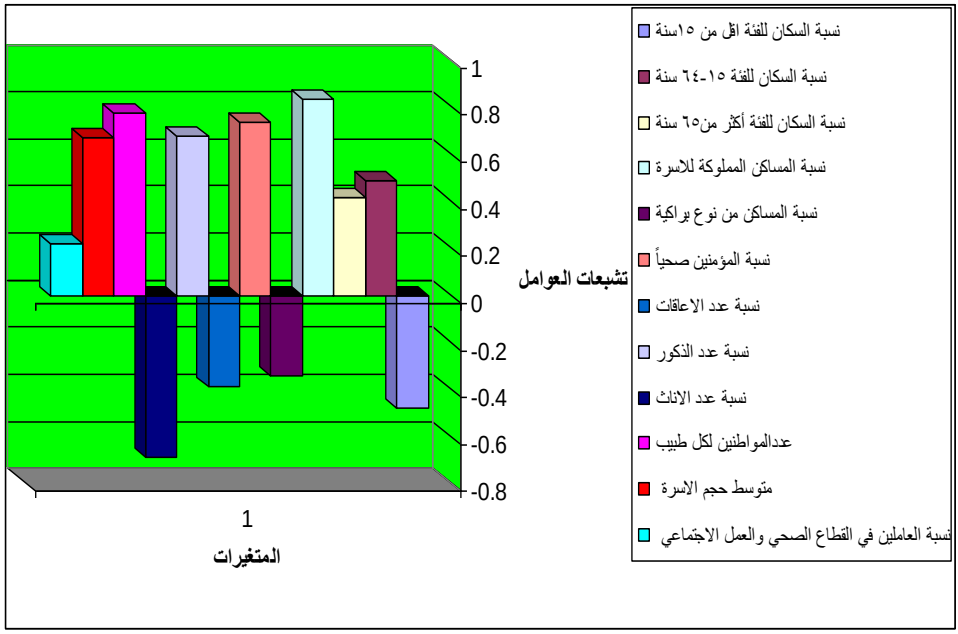

الشكل (٥-٢)
تشبعات العامل الديمغرافي

المصدر: عمل الكاتب

ومن المؤشرات الايجابية الأخرى ضمن هذا العامل نسبة السكان للفئة العمرية أكثر من ٦٥ سنة وبلغت ٠.٥٤٨، مما يعني أن بعض أفراد هذه الفئة يمارسون العمل الحر أو العمل الزراعي الذي تمتاز به المنطقة، كما ارتفع مؤشر نسبة المؤمنين صحياً (٠.٧٣٩) مما يعني تحسن الوضع الصحي والخدمات الطبية في المنطقة من حيث تغطية الكلفة من خلال التأمين الصحي من قبل جهات حكومية متعددة.

على الجانب الآخر، تمثلت المؤشرات التي كان لها تشبعات بقيم سلبية في نسبة السكان ضمن الفئة العمرية دون ١٥ سنة (٠.٤٧٥-)، حيث تكون هذه الفئة ممن هم دون سن العمل، (وما زالوا على مقاعد الدراسة)، عدد المواطنين لكل طبيب (٠.٧٧٦-) وهو ما يعكسه واقع الخدمات الطبية من حيث مظاهر الاكتظاظ على المراكز والعيادات والمستشفيات الحكومية.

وقد ارتأت الدراسة تسمية هذا العامل بهذا الاسم لان المتغيرات التي اندرجت تحته كانت في معظمها مؤشرات ديمغرافية.

٥-٢-٢ التوزيع المكاني للدرجات العاملية للعامل الأول (الديمغرافي).

يمثل الجدول (٥-٤) توزع التجمعات السكانية والبالغ عددها ٤٧ تجمعاً سكنياً على الدرجات العاملية للعامل الأول.

الجدول (٥-٤)

توزع التجمعات السكانية على الدرجات العاملية للعامل الأول.

الرقم	المنطقة	الدرجة العاملية	الرقم	المنطقة	الدرجة العاملية
١.	الشونة الجديدة (السكنه)	-0.35213	٢٥.	الشونة الشمالية	-0.1218
٢.	الروضة	.75246٠	26.	المشارع	0.47314
٣.	الشونة الجنوبية	-1.83005	27.	كريمه	-0.28548
٤.	الكفرين	-0.94262	28.	أبو زياد	-2.17384
٥.	سويمة	-0.25752	29.	المنشية	-0.42829
٦.	جوفة الكفرين	.87236٠	30.	القرن	-0.12783
٧.	الرامة	.03397٠	31.	العدسية	1.68769
٨.	الكرامة	-0.97847	32.	سليخات	0.59788
٩.	ضرار	.62882٠	33.	الساخنة	0.5578
١٠.	داميا	.94096٠	34.	سبيره	-1.62718
١١.	الطوال الجنوبي	.54902١	35.	وقاص	0.68045
١٢.	مثلث العارضة	-0.41073	36.	الباقوره	0.9812
١٣.	ظهرة الرمل	.58408٠	37.	ماجد	-0.24231
١٤.	البلاونة	-0.28178	38.	أبو هابيل	-0.11482
١٥.	دير علا	-0.34672	39.	طبقة فحل	1.55651
١٦.	معدي	0.27844	40.	الشيخ حسين	0.04216
١٧.	أبو الزيغان	0.68305	٤١.	وادي الريان	-0.09938
١٨.	ميسرة فنوش	1.17809	٤٢.	أبو سيدو	0.61945
١٩.	الرويحة	0.95002	٤٣.	كركمة	-1.14322
٢٠.	الدباب	-0.2876	٤٤.	المرزة	0.48916
٢١.	غور كبد	-2.36864	٤٥.	الزمالية	-0.57958
٢٢.	خزمة	-0.21903	٤٦.	الفضيين	-0.02506
٢٣.	الطوال الشمالي	1.50985	٤٧.	وادي العرب	0.13043
٢٤	مثلث المصري	-2.53289			

المصدر: عمل الكاتب باستخدام ssps استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤م

٥ -٢ -٣ التوزيع المكاني للعامل الأول (الديمغرافي) حسب الدرجات العاملية.

قسمت الدرجات العاملية إلى أربع فئات على النحو الآتي:

١. **الفئة الأولى:** أكبر من ١ وهو النمط المرتفع للخصائص الديموغرافية، وقد ضمت التجمعات السكانية التالية: الطوال الجنوبي، ميسرة فنوش، الطوال الشمالي، العدسية، طبقة فحل، وتشكل ١١% من مجموع التجمعات السكانية.
٢. **الفئة الثانية:** من ٠ إلى ١ وهو النمط فوق المتوسط للخصائص الديموغرافية، وقد ضمت التجمعات السكانية التالية: الروضة، جوفة الكفرين، ضرار، داميا، أبو الزيغان، المشارع، الساخنة، الباقورة، أبوسيدو، وادي العرب، الرامة، ظهرة الرمل، معدي، الرويحة، سليخات، وقاص، الشيخ حسين، المرزة وتشكل ٣٨% من مجموع التجمعات السكانية.
٣. **الفئة الثالثة:** من -١ إلى ٠ وهو النمط المتوسط للخصائص الديموغرافية وضمت الفئة الثالثة المناطق السكنية التالية:الشونة الجديدة، سويمة، مثلث العارضة،، دير علا، خزمة، كريمة، القرن، ابوهابيل، الزمالية، الكفرين، الكرامة، البلاونة، الدباب، الشونة الشمالية، المنشية، ماجد، وادي الريان، الفضيين وتشكل ٣٨% من مجموع التجمعات السكانية.
٤. **الفئة الرابعة:** أقل من -١ وهو النمط المتدني للخصائص الديموغرافية وضمت المناطق السكنية التالية:الشونة الجنوبية، غور كبد، مثلث المصري، أبو زياد، سبيرة، كركمة وتشكل ١٣% من مجموع التجمعات السكانية.

ويلاحظ من الشكل (٥-٣) أن الفئتين الثانية والثالثة قد استحوذتا على القسم الأكبر من التجمعات السكانية مما يدل على أن الخصائص الديموغرافية في هذه المناطق معيقة للمسيرة التنموية من حيث ارتفاع متوسط حجم الأسرة والفئات السكانية دون سن العمل، ومن ثم ارتفاع معدلات الإعالة بين ساكني هذه التجمعات، وقد اندرج ما نسته ٨٧% من التجمعات

الشكل (٥-٣)
التوزيع المكاني للعامل الأول

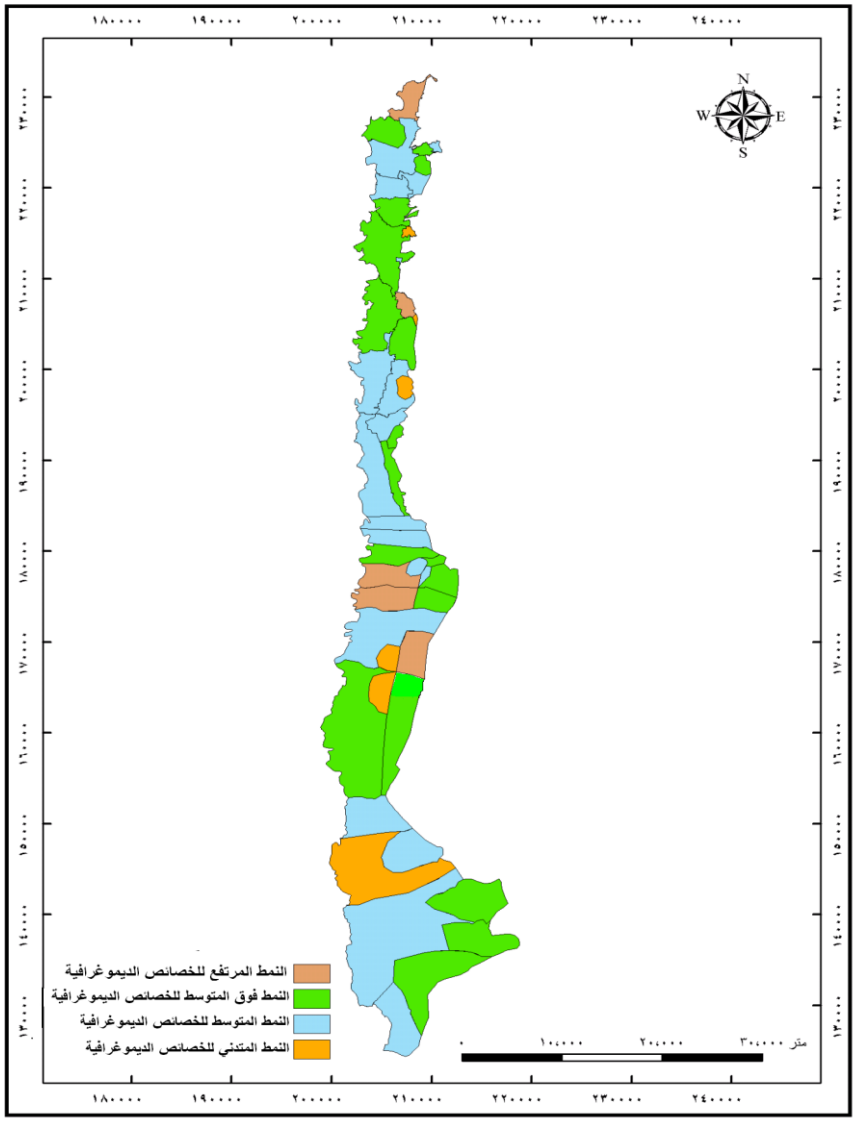

المصدر: المركز الجغرافي الأردني بتعديل من الكاتب باستخدام Arc Editor GIS

السكانية ضمن فئات النمط المرتفع وفوق المتوسط والمتوسط للخصائص الديموغرافية أي التي يوجد بها نمو سكاني مرتفع، كما تشير إلى تدني في الخدمات الطبية من حيث النوعية والكمية، فالأطباء غالباً ما يكونوا قليلي الخبرة (تعين جديد) ما يلبث بعد مدة أن ينتقل إلى مراكز المحافظات ناهيك عن قلة العدد من أطباء الاختصاص والمراكز الصحية الشاملة.

٥ -٢ -٤ العامل الثاني (التعليمي والاقتصادي):

يأتي هذا العامل في المرتبة الثانية من حيث نسبة التفسير التي بلغت ١٩.٦٦٨ % بقيمة مميزة مقدارها ٢٩.٩٥%، في حين فسر هذا العامل في دراسة لمدينة الزرقاء **(فارس حيدر٢٠٠٤م)** ١٢، ٣%، وفسر٦، ٨% لمدينة البلقاء **(عبلة الوشاح، ١٩٩٨م)**، وفي دراسة لمحافظة صنعاء **(السنيني، ٢٠٠٤ م)**فسر ١٤.٣%، و في دراسة الأغوار الشمالية فسر هذا العامل ما نسبته ٢١.٧٩%**(ابداح، ٢٠٠٣م)**.

وقد ارتبط بهذا العامل عدد من المتغيرات التي استخدمت في الدراسة كما هي مبينة في الجدول (٥-٥) ويوضح اتجاهاتها الشكل (٥-٤) حيث يلاحظ أنها في أغلبها مؤشرات تعليمية واقتصادية، كما يلاحظ من تشبعات هذا العامل الارتفاع الايجابي في مؤشر الشقق المستأجرة،

الجدول (٥-٥)
تشبعات العامل الثاني

الرقم	المتغير	تشبعات العامل	الرقم	المتغير	تشبعات العامل
١.	نسبة الأمية	-٠.٦٣٣	٢.	نسبة الملمين بالقراءة والكتابة	-٠.٤١٧
٣.	نسبة التعليم الثانوي	٠.٤٨٦	٤.	نسبة طلبة التلمذة المهنية	٠.٢٩٠
٥.	نسبة التعليم الجامعي	٠.٣٦٥	٦.	نسبة التعليم العالي	٠.٢٨٠
٧.	المساكن المستأجرة دون فرش	٠.٥٠٦	٨.	البيوت المملوكة لأحد الأقارب	٠.٨٢٤
٩.	نسبة التعليم الأساسي	-٠.٧٥٠	١٠.	نوع المسكن شقة	٠.٩٠٥
١١.	نوع المسكن بيت شعر	-٠.٥٨٠	١٢.	المسكن تحت التشييد	٠.٢٣١
١٣.	نسبة العاملين في التجارة	٠.٤٦٤	١٤.	نسبة العاملين في التعليم	٠.٢٦٧
١٥.	نسبة العاملين في النقل والتخزين	٠.٢٤٢	١٦.	متوسط دخل الأسرة	٠.٢٢١
١٧.	نسبة العاملين في التعدين والمحاجر	٠.١٣١	١٨.	عدد الطلبة لكل متر مربع	٠.٤٠٤

المصدر: عمل الكاتب باستخدام ssps استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤م

والتعليم الثانوي والعاملون في التجارة، والارتفاع السلبي مع الأمية، والملمين والتعليم الأساسي، مما يوحي بأنهم تجار أو رجال أعمال يعملون في الأعمال الحرة وغير الرسمية وبوضع اقتصادي جيد.

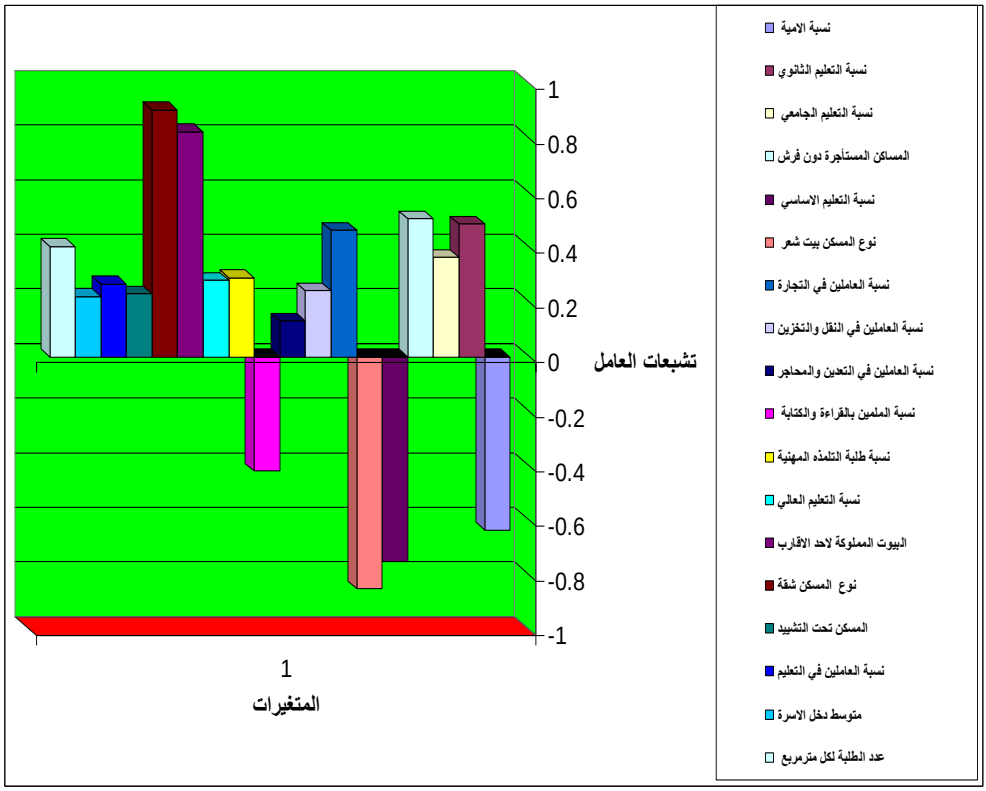

الشكل (٥-٤)
تشبعات العامل الثاني

المصدر: عمل الكاتب

٥ -٢ -٥ توزيع الدرجات العاملية للعامل الثاني:

قسمت الدرجات العاملية إلى أربع فئات على النحو الآتي:

١. **الفئة الأولى:** أكبر من ١ و هو النمط المرتفع للخصائص الاقتصادية و التعليمية، واندرج تحتها المناطق التالية: دير علا، الدباب، خزمة، الشونة الشمالية، المنشية، ماجد، الشيخ حسين، وادي الريان، الزمالية، الفضيين، وادي العرب وتشكل ٢٣% من مجموع التجمعات السكانية.

٢. **الفئة الثانية:** من ٠ إلى ١ وهو النمط فوق المتوسط للخصائص الاقتصادية والتعليمية، و ضمت المناطق السكنية التالية: الشونة الجنوبية، الكرامة، ضرار، مثلث العارضة، أبو الزيغان، المشارع، كريمة، القرن، أبوهابيل، أبوسيدو، المرزة، البلاونة وتشكل ٢٦% من مجموع التجمعات السكانية.

٣. **الفئة الثالثة:** من -١ إلى ٠ و هو ا لنمط المتو سط للخصائص الاقتصادية والتعليمية وضمت المناطق السكنية التالية: الشونة الجديدة، الروضة، الكفرين، سويمة، جو فة الكفرين، الرا مة، الطوال الجنوبي، طبقة فحل، معدي، الرويحة، مثلث المصري، العدسية، سليخات، الساخنة، الباقورة وتشكل ٣٢% من مجموع التجمعات السكانية.

٤. **الفئة الرابعة:** أقل من -١ وهو النمط المتدني للخصائص الاقتصادية والتعليمية، و قد ضمت التجمعات السكانية: داميا، ظهرة الر مل، ميسرة فنوش، غوركبد، أبوزياد، سبيرة، وقاص، كركمة، الطوال الشمالي وتشكل ١٩% من مجموع التجمعات السكانية.

وقد كان التوزيع المكاني للعامل الثاني في الفئات الأربع على مناطق الدراسة كما هو موضح في الشكل (٥-٥).

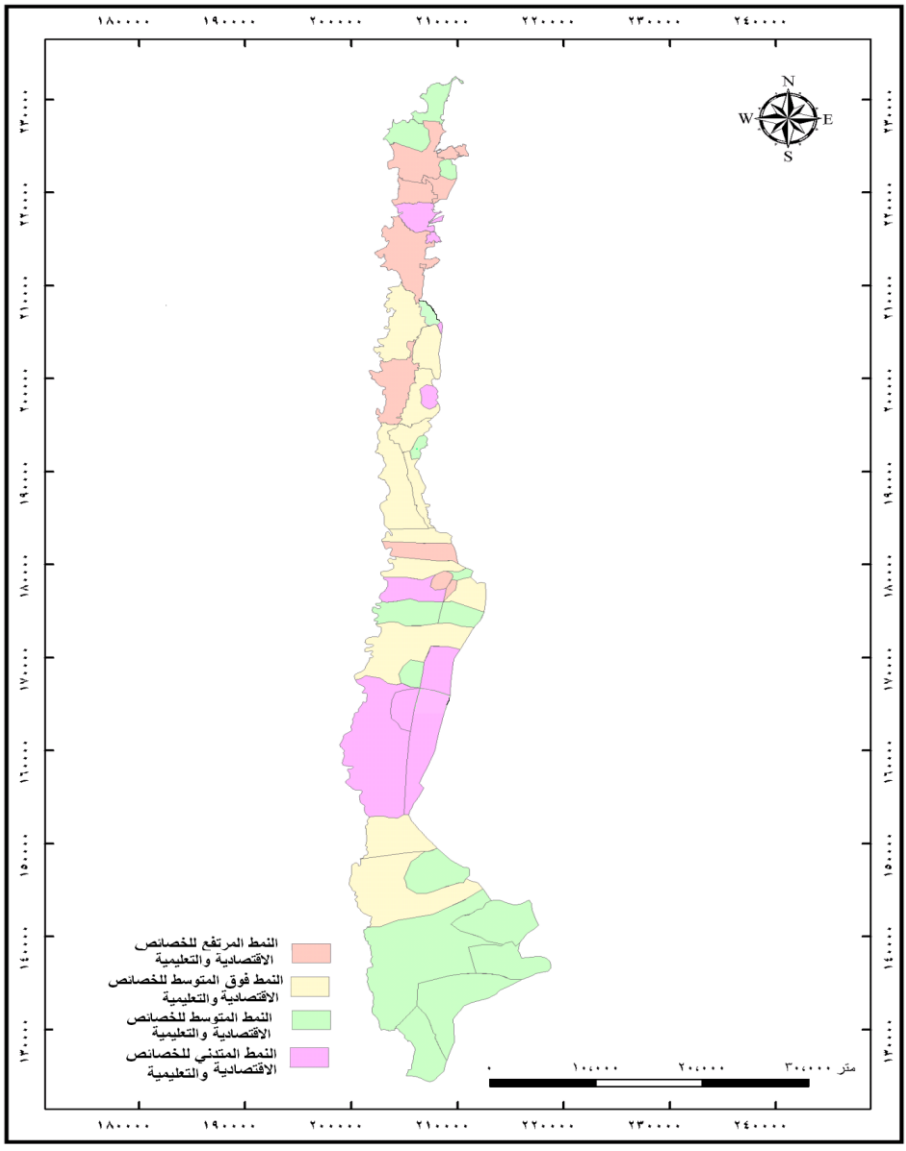

الشكل (٥-٥)

التوزيع المكاني للعامل الثاني

المصدر: المركز الجغرافي الأردني بتعديل من الكاتب باستخدام Arc Editor GIS

٥ -٢ -٦ **العامل الثالث (خصائص السكن).**

يأتي هذا العامل في المرتبة الثالثة من حيث نسبة التفسير والتي بلغت ١١.٤٧% بقيمة مميزة مقدارها ٨.٩١%، وقد فسر العامل الثالث في دراسة السنيني ٩.١ %، وفي دراسة ابداح ١٠.٦٥%، كما فسر العامل الثالث ٦.٥% في دراسة فارس حيدر، و٦.٨ % في دراسة الوشاح، وقد اندرج تحت هذا العامل المؤشرات في الجدول الآتي.

الجدول (٥-٦)
تشبعات العامل الثالث

الرقم	المتغير	تشبعات العامل	الرقم	المتغير	تشبعات العامل
١.	مستأجر مفروش	٠.٩٨٣	٢.	المسكن من نوع فيلا	٠.٥٤٦
٣.	مكان السكن مؤسسة أو مكان عمل	٠.٥٠٤	٤.	المسكن من نوع دار	٠.٨٢٨
٥.	السكن دون مقابل	-٠.١٢٨			

المصدر: عمل الكاتب باستخدام ssps استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤م

ويلاحظ من الجدول السابق أن مؤشرات العامل الثالث مقتصرة على مؤشرات لها علاقة بالواقع السكني، ولذلك يمكن تسمية هذا العامل بخصائص المسكن، كما أنه من الملاحظ ارتفاع تشبعات مؤشر المسكن من نوع دار، وهو النمط السكني السائد في منطقة وادي الأردن، حيث إنه السكن المناسب والمتاح للغالبية العظمى من السكان، وبالمقابل انخفض تشبع النمط السكني من نوع الفلل والذي يستخدمه غالباً الموسرون والأغنياء من ساكني المنطقة أو مرتاديها في فصول الشتاء، كما انخفضت تشبعات نمط السكن من دون مقابل، سواء في أماكن العمل، أو مؤسسات تقديم خدمة الإسكان، ويدل ارتفاع تشبع النمط السكني المستأجر مفروشاً إلى أن هؤلاء المستأجرين هم من الميسورين القادمين من خارج منطقة وادي الأردن سواء من المستثمرين أو المصطافين.

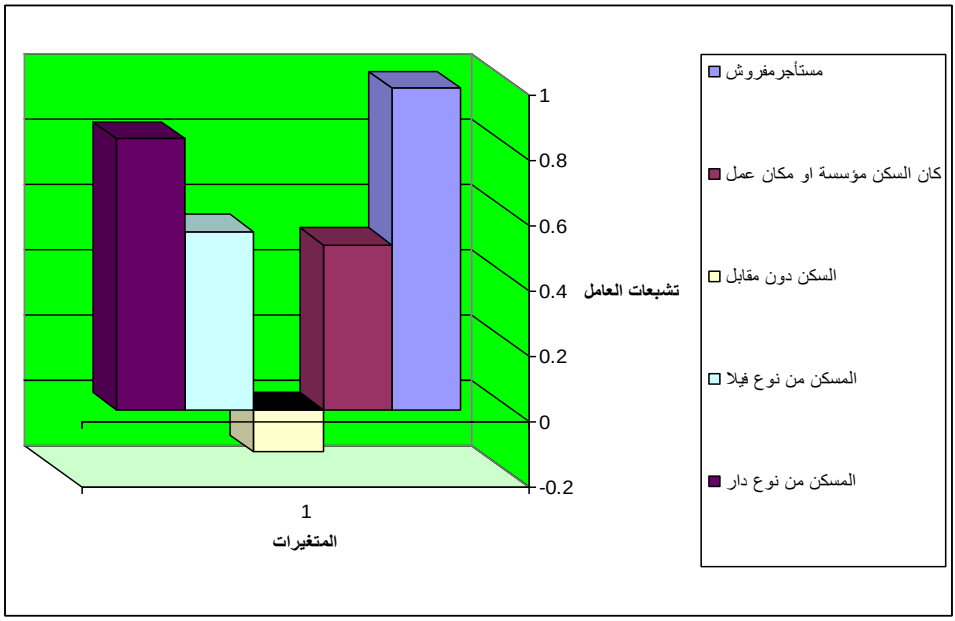

الشكل: (٥-٦)
تشبعات العامل الثالث

المصدر: عمل الكاتب

٥ -٢ -٧: توزيع الدرجات العاملية للعامل الثالث:

قسمت الدرجات العاملية إلى أربع فئات على النحو الآتي:

١. **الفئة الأولى:** أكبر من ١ و هو النمط المرتفع للخصائص السكنية، واندرج تحتها منطقة سويمة في لواء الشونة الجنوبية والواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الميت، حيث انتشر في الفترة الأخيرة بناء الفنادق والشقق السياحية والمشاريع الإسكانية الحديثة، وتشكل ٢% من التجمعات السكانية.

٢. **الفئة الثانية:** من ٠ إلى ١ و هو النمط فوق المتوسط للخصائص السكنية، وضمت المناطق السكنية التالية: الشونة الشمالية، دير علا، معدي، خزمة، ماجد، الفضيين، وتشكل ١٣% من مجموع التجمعات السكانية.

٣. **الفئة الثالثة:** من -١ إلى ٠ وهو النمط المتوسط للخصائص السكنية وضمت المناطق السكنية التالية: الشونة الجديدة، الروضة، الكفرين، جوفة الكفرين، الرامة، الكرامة، ضرار، داميا، الطوال الجنوبي، مثلث العارضة، ظهرة الرمل، البلاونة، أبو الزيغان، ميسرة فنوش، الرويحة، الدباب، غور كبد، الطوال الشمالي، مثلث المصري، المشارع، كريمة،

ابوزياد، المنشية، القرن، العدسية، سليخات، الساخنة، سبيرة، وقاص، الباقورة، ابوهابيل، طبقة فحل، الشيخ حسين، وادي الريان، ابوسيدو، كركمة، المرزة، الزمالية، وادي العرب وتشكل ٨٥% من مجموع التجمعات السكانية.

٤. **الفئة الرابعة:** أقل من -١ و هو النمط المتدني للخصائص السكنية، و لم يندرج تحت هذه الفئة أي منطقة سكنية.

ويلاحظ من الشكل (٥-٧) أن معظم المناطق السكنية وفق تشبعات هذا العامل قد اندرجت ضمن النمط المتوسط للخصائص السكنية.

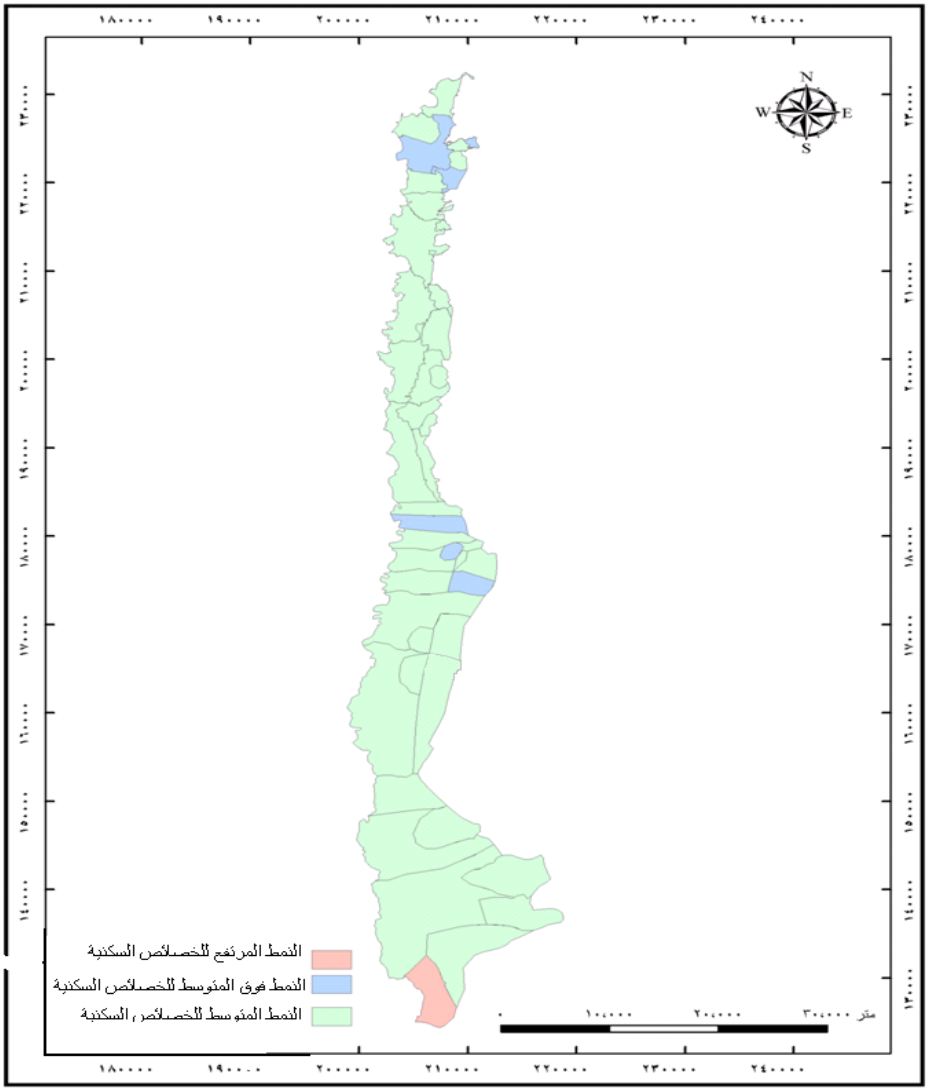

الشكل (٥-٧) التوزيع المكاني للعامل الثالث

المصدر:المركز الجغرافي الأردني بتعديل من الكاتب باستخدام Arc Editor GIS

٥ – ٢ –٨: **العامل الرابع(خصائص المهن)**.

جاء هذا العامل في المرتبة الرابعة بقدرة تفسير بلغت ٧٥٩٧.% بقيمة مميزة بلغت ١٣.٥٤%، وقد فسر العامل الرابع في دراسة السنيني ٧.٤ %، وفي دراسة ابداح ٨.٧٧%، كما فسر العامل الرابع ٤.٣% في دراسة فارس حيدر، و٤.٦ % في دراسة الوشاح، وقد اندرج تحت هذا العامل المؤشرات الواردة في الجدول الآتي.

الجدول (٥-٧)

تشبعات العامل الرابع

الرقم	المؤشر	تشبعات العامل	الرقم	المؤشر	تشبعات العامل
١	العاملين في الزراعة والصيد	-.٦٥٠	٢	العاملين في الصناعة التحويلية	.٣١٤
٣	العاملين في الإنشاءات	.٩٥٩	٤	العاملين في المطاعم والفنادق	.٥٤٧
٥	العاملين في إمدادات الماء والكهرباء	-.٤٥٦	٦	العاملين في الأنشطة العقارية	.١٥٨
٧	العاملين في الإدارة والدفاع	.٢٥٦	٨	الأسر التي تعين أفرادا للعمل لديها	.٢٤٤

المصدر: عمل الكاتب باستخدام ssps استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤

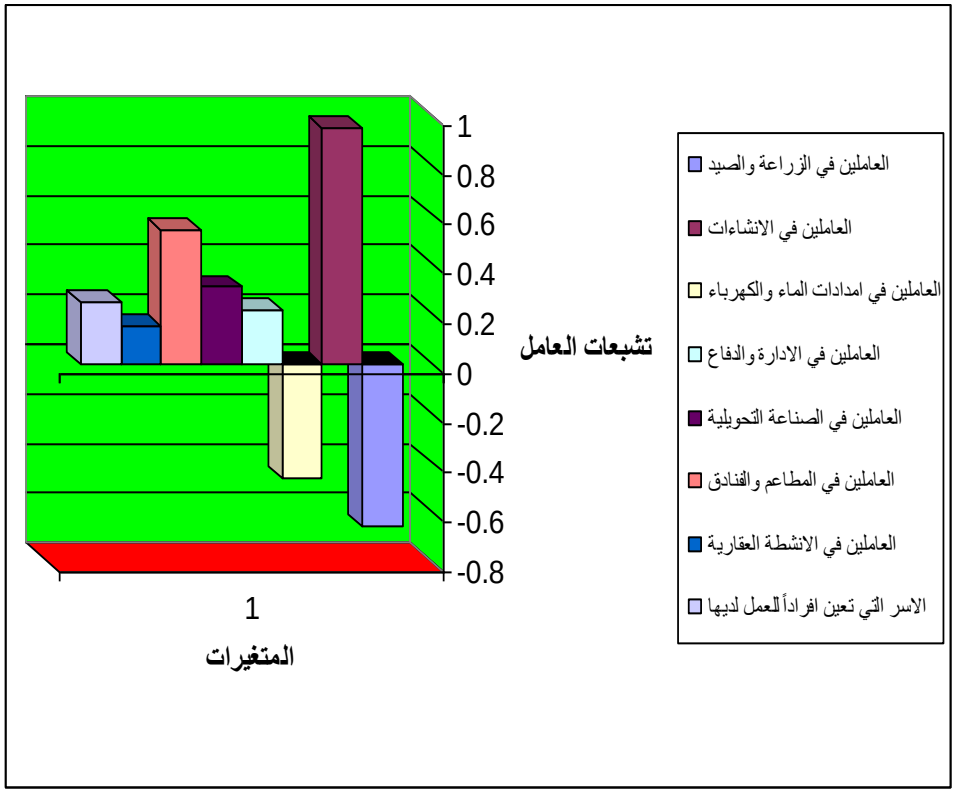

الشكل (٥-٨)
تشبعات العامل الرابع

المصدر: عمل الكاتب

ويلاحظ من الجدول السابق أن المتغيرات التي اندرجت تحت تشبعات هذا العامل هي متغيرات تعبر عن مهن مختلفة يعمل بها سكان المنطقة، ولذا يمكن تسمية هذا العامل بخصائص المهن، وقد تراوحت قيم التشبعات بين ٠.٩٥٩ لمتغير العاملين في قطاع الإنشاءات والمباني، و-٠.٦٥٠ للعاملين في القطاع الزراعي، الأمر الذي يدل على دور نشط للعامل الأول في عملية التنمية مقابل تراجع كبير للقطاع الثاني نتيجة النهضة التعليمية وهجر العمل الزراعي والهجرة من الريف إلى المدن.

وقد أشارت تشبعات العاملين في قطاع الفنادق والمطاعم إلى دور متوسط لمساهمة هذا العامل في عملية التنمية، ولكنه أفضل من ذي قبل بسبب فرص العمل الكثيرة التي أتاحها إقامة العديد من الفنادق والمرافق السياحية في المنطقة خلال السنوات العشر الماضية، وخصوصاً على الشاطئ الشرقي للبحر الميت في لواء

الشونة الجنوبية حيث بلغت نسبة العاملين في الفنادق ٠.٨% يعملون في خدمات الإيواء والطعام والشراب و النظافة والنقل والحدائق والمسابح، واتت تشبعات العاملين في القطاع الصناعي منخفضة نظراً إلى قلة المنشئات الصناعية في المنطقة.

٥ -٢ -٩ : **توزيع الدرجات العاملية للعامل الرابع :**

قسمت الدرجات العاملية إلى أربع فئات على النحو الآتي:

١. **الفئة الأولى:** أكبر من ١ و هو النمط المرتفع للخصائص المهنية، واندرج تحتها المناطق السكنية التالية: الشونة الجنوبية، مثلث العارضة، ابوزياد، سبيرة، وشكلت ما نسبته ٩% من التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن.

٢. **الفئة الثانية:** من ٠ إلى ١ و هو النمط فوق المتوسط للخصائص المهنية، وضمت المناطق السكنية التالية: الشونة الجديدة، الروضة، الكفرين، سويمة، جوفة الكفرين، الرامة، الكرامة، ضرار، داميا، الطوال الجنوبي، ظهرة الرمل، البلاونة، ابوالزيغان، ميسرة فنوش، الرويحة، الدباب، الطوال الشمالي، المنشية، العدسية، ابوهابيل، ابوسيدو، الزمالية، وشكلت ما نسبته ٤٦% من التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن.

٣. **الفئة الثالثة:** من -١ إلى ٠، وهو النمط المتوسط للخصائص المهنية، وضمت المناطق السكنية التالية:خزمة، مثلث المصري، الشونة الشمالية، المشارع، كريمة، المنشية، سليخات، الساخنة، وقاص، الباقورة، ماجد، المرزه، طبقة فحل، الشيخ حسين، وادي الريان، الفضيين، وادي العرب، وشكلت ما نسبته ٣٦% من التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن.

٤. **الفئة الرابعة:** أقل من -١، وهو النمط المتدني للخصائص المهنية، و يندرج تحت هذه الفئة المناطق السكنية التالية: دير علا، معدي، غور كبد، كركمة، و شكلت ما نسبته ٩% من التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن.ويوضح الشكل (٥-٩) هذا التوزيع.

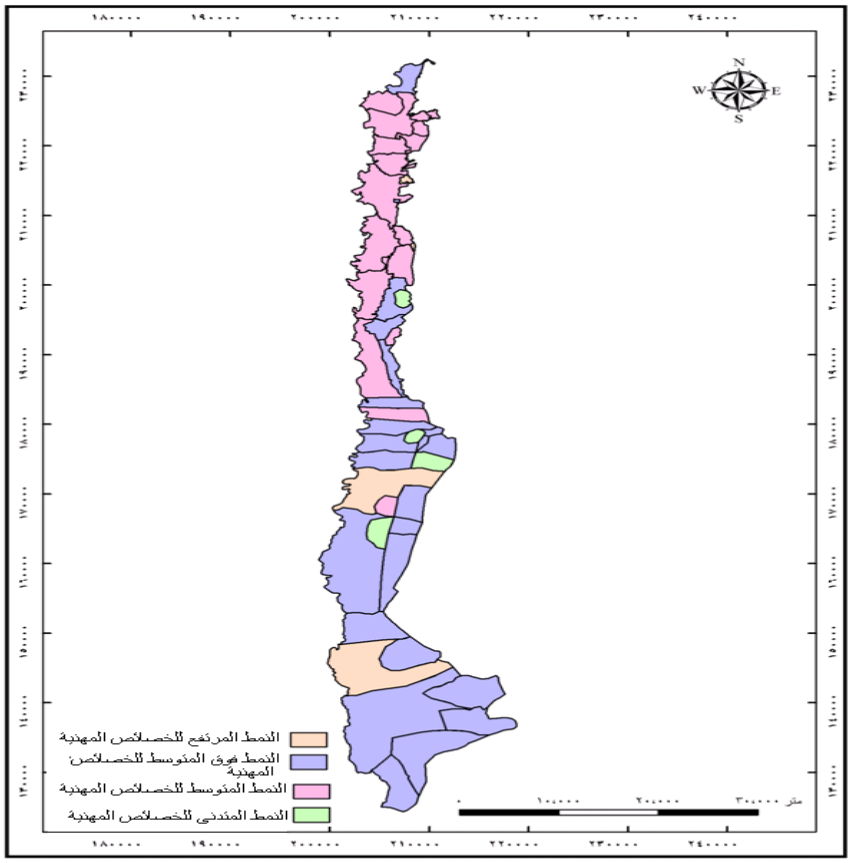

الشكل (٥-٩) التوزيع المكاني للعامل الرابع .

المصدر: المركز الجغرافي الأردني بتعديل من الكاتب باستخدام Arc Editor GIS

٥-٣ التباين التنموي بين الوحدات المكانية (التجمعات السكانية) في وادي الأردن

اعتماداً على التحليل البياني للدرجات العاملية للعوامل مقابل العامل الأول :

ويمكن بهذه الطريقة التعرف على مدى التباين القائم بين التجمعات السكانية في منطقة وادي الأردن من خلال توقيع الدرجات العاملية كنقاط إحداثية على رسوم بيانية من أجل تصنيف القرى والتجمعات السكانية إلى مجموعات تنموية وفق عاملين

بدلاً من عاملٍ واحد، وذلك من خلال توقيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العوامل الثاني والثالث والرابع، حيث تم الاعتماد على العامل الأول كنقطة أساس كونه العامل الأكثر تفسيرا للتباين التنموي بين وحدات الدراسة البالغة ٤٧ تجمعاً سكنياً، والذي بلغت نسبة التباين المفسر له ٤٢.٠٨%، والذي زاد عن نصف التباين الذي فسرته العوامل الثلاثة الأخرى.

٥ -٣ -١ توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الديمغرافي) مقابل الدرجات العاملية للعامل الثاني (الاقتصادي والتعليمي).

ويظهر الشكل رقم (٥-١٠) توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثاني حيث تظهر أربع مجموعات من التجمعات السكنية:

المجموعة الأولى:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة، وكذلك الحال بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية والتعليمية، حيث ارتبطت ايجابيا مع العامل الأول و العامل الثاني، مما يدل على أن الخدمات التعليمية ومصادر الدخل من المهن التي استخدمت كمؤشرات للخصائص الاقتصادية قد تغلبت على المتغيرات التي استخدمتها الدراسة كمؤشرات ديمغرافية من حيث الإعاقة التي تسببها للخدمة التعليمية ويوضح الجدول رقم (٥-٨) التجمعات السكانية التابعة لهذه المجموعة وأرقامها التسلسلية، والألوية التابعة لها، حيث يلاحظ خلوها من مناطق لواء

الجدول (٥-٨)

الوحدات المكانية التابعة للمجموعة الأولى(العامل الأول مع العامل الثاني)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
٩	ضرار	ديرعلا	١٧	أبو الزيغان	دير علا
٢٦	المشارع	الأغوار الشمالية	٣٥	وقاص	الأغوار الشمالية
٤٠	الشيخ حسين	الأغوار الشمالية	٤٢	ابوسيدو	الأغوار الشمالية
٤٤	المرزة	الأغوار الشمالية	٤٧	وادي العرب	الأغوار الشمالية

المصدر:تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

الشونة الجنوبية وانحصارها بلوائي ديرعلا و الأغوار الشمالية، وشكلت ١٧% من تجمعات منطقة وادي الأردن ككل:

المجموعة الثانية:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة، ومؤشرات اقتصادية وتعليمية متوسطة إلى متدنية، بحيث ارتبطت ايجابيا مع العامل الأول و سلبياً مع العامل الثاني كما هو في الشكل(٥-١٠)، ويوضح الجدول (٥-٩) التجمعات السكانية التابعة لهذه المجموعة، وشكلت ٣٢% من تجمعات منطقة وادي الأردن.

الجدول(٥-٩)
التجمعات السكانية التابعة للمجموعة الثانية (العامل الأول مع العامل الثاني)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
٢	الروضة	الشونة الجنوبية	٦	جوفة الكفرين	الشونة الجنوبية
٧	الرامة	الشونة الجنوبية	١٠	داميا	ديرعلا
١١	الطوال الجنوبي	ديرعلا	١٣	ظهرة الرمل	ديرعلا
١٦	معدي	ديرعلا	١٨	ميسرة فنوش	ديرعلا
١٩	الرويحة	ديرعلا	٢٣	الطوال الشمالي	ديرعلا
٣١	العدسية	الأغوار الشمالية	٣٢	سليخات	الأغوار الشمالية
٣٣	الساخنة	الأغوار الشمالية	٣٦	الباقورة	الأغوار الشمالية
٣٩	طبقة فحل	الأغوار الشمالية			

المصدر:تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

المجموعة الثالثة:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية، مقابل مؤشرات اقتصادية وتعليمية فوق متوسطة إلى مرتفعة، حيث ارتبطت سلبيا مع العامل الأول و ايجابيا مع العامل الثاني، وربما ساعد تدني الحراك الديمغرافي على تحسن الخدمات التعليمية، ويوضح الجدول رقم (٥-١٠) التجمعات السكنية التابعة لهذه المجموعة، وشكلت ٣٤% من تجمعات منطقة وادي الأردن.

الجدول (٥-١٠)
التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثالثة(العامل الأول مع العامل الثاني)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
٣	الشونة الجنوبية	الشونة الجنوبية	٨	الكرامة	الشونة الجنوبية
١٢	مثلث العارضة	ديرعلا	١٤	البلاونة	ديرعلا
١٥	ديرعلا	ديرعلا	٢٠	الدباب	ديرعلا
٢٢	خزمة	ديرعلا	٢٥	الشونة الشمالية	الأغوار الشمالية
٢٧	كريمة	الأغوار الشمالية	٢٩	المنشية	الأغوار الشمالية
٣٠	القرن	الأغوار الشمالية	٣٧	ماجد	الأغوار الشمالية
٣٨	ابوهابيل	الأغوار الشمالية	٤١	وادي الريان	الأغوار الشمالية
٤٥	الزمالية	الأغوار الشمالية	٤٦	الفضيين	الأغوار الشمالية

المصدر:تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

المجموعة الرابعة:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات اقتصادية وتعليمية متوسطة إلى متدنية أيضاً، حيث ارتبطت سلبيا مع العامل الأول و العامل الثاني، واندرج ضمن هذه المجموعة التجمعات السكنية الواردة بالجدول الآتي، و التي شكلت ١٧% من تجمعات منطقة وادي الأردن:

الجدول رقم (٥-١١)
التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الرابعة(العامل الأول مع العامل الثاني)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
١	الشونة الجديدة	الشونة الجنوبية	٤	الكفرين	الشونة الجنوبية
٥	سويمة	الشونة الجنوبية	٢١	غوركبد	دير علا
٢٤	مثلث المصري	دير علا	٢٨	ابوزياد	الأغوار الشمالية
٣٤	سبيرة	الأغوار الشمالية	٤٣	كركمة	الأغوار الشمالية

المصدر:تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

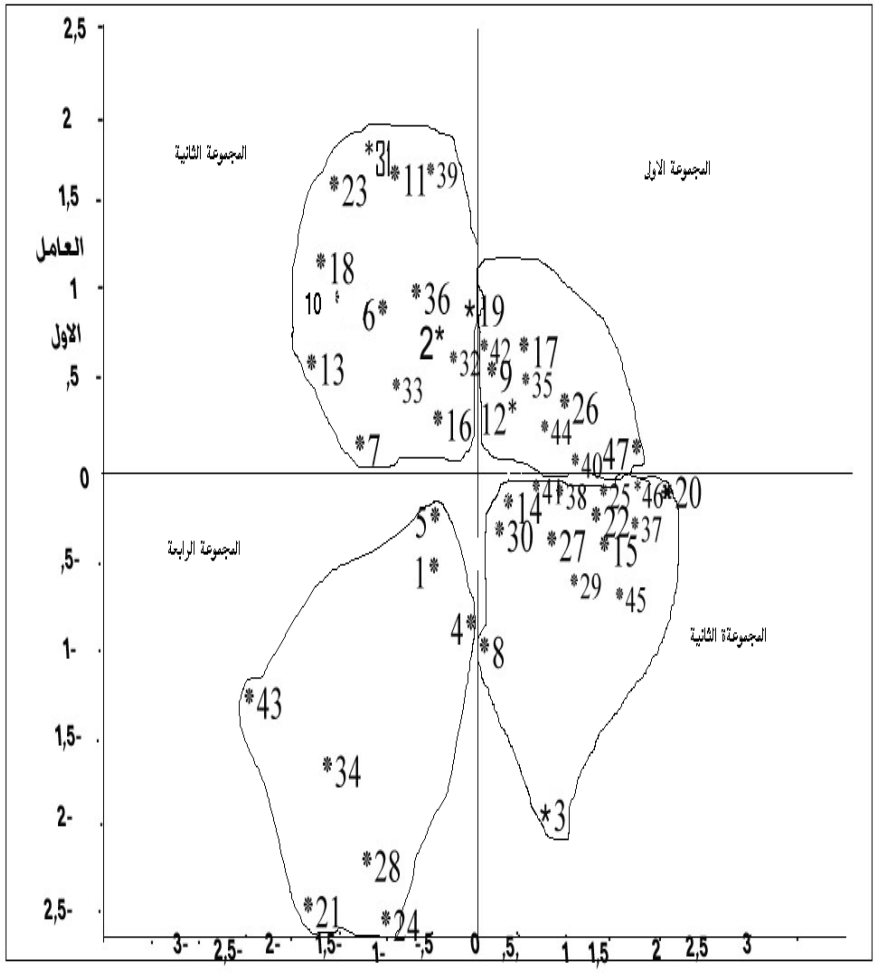

الشكل (٥-١٠)

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثاني

المصدر: عمل الكاتب

٥ -٣ -٢ : توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الديمغرافي) مقابل الدرجات العاملية للعامل الثالث (الخصائص السكنية).

ويظهر الشكل رقم (٥-١١) توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثالث حيث تظهر أربع مجموعات من التجمعات السكنية:

المجموعة الأولى:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة وكذلك الحال بالنسبة للمؤشرات السكنية حيث ارتبطت ايجابيا مع العامل الأول و العامل الثالث وهنا يظهر دور العامل الديمغرافي في التأثير على السكن حيث سترتفع نسبة البيوت المستأجرة والبيوت العادية (من نوع دار) حيث لم تضم هذه المجموعة سوى تجمع سكني واحد هو معدي في لواء دير علا.

المجموعة الثانية:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة مقابل مؤشرات سكنية متوسطة إلى متدنية، حيث ارتبطت ايجابيا مع العامل الأول و سلبياً مع العامل الثالث، والجدول الآتي يوضح هذه التجمعات.

الجدول (٥-١٢)

التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثانية(العامل الأول مع العامل الثالث)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
٢	الروضة	الشونة الجنوبية	٦	الجوفة	الشونة الجنوبية
٧	الرامة	الشونة الجنوبية	١٠	داميا	دير علا
٩	ضرار	دير علا	١١	الطوال الجنوبي	دير علا
١٣	ظهرة الرمل	دير علا	١٧	ابوالزيغان	دير علا
١٨	ميسرة فنوش	دير علا	١٩	الرويحة	دير علا
٢٣	الطوال الشمالي	دير علا	٢٦	المشارع	الأغوار الشمالية
٣١	العدسية	الأغوار الشمالية	٣٢	سليخات	الأغوار الشمالية
٣٣	الساخنة	الأغوار الشمالية	٣٥	وقاص	الأغوار الشمالية

٣٦	الباقورة	الأغـــــوار الشمالية	٣٩	طبقة فحل	الأغـــــوار الشمالية
٤٠	الشيخ حسين	الأغـــــوار الشمالية	٤٢	ابوسيدو	الأغـــــوار الشمالية
٤٤	المرزة	الأغـــــوار الشمالية	٤٧	وادي العرب	الأغـــــوار الشمالية

المصدر:تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

وعلى عكس المجموعة الأولى، فقد ضمت هذه المجموعة ٢٢ تجمعاً سكنيا، أي ما يقارب نصف تجمعات منطقة وادي الأردن، أو ما نسبته ٤٧% منها، مما يشير إلى أن للعوامل الديموغرافية أثر معين على المؤشرات السكنية.

المجموعة الثالثة:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات سكنية فوق المتوسط إلى مرتفعة، حيث ارتبطت سلبياً مع العامل الأول وايجابياً مع العامل الثالث، وضمت ٦ تجمعات سكنية وشكلت ١٣% من التجمعات السكنية وهي موضحة بالجدول الآتي:

الجدول(٥-١٣)
التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثالثة (العامل الأول مع العامل الثالث)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
٥	سويمة	الشونة الجنوبية	١٥	ديرعلا	ديرعلا
٢٢	خزمة	ديرعلا	٢٥	الشونة الشمالية	الأغوار الشمالية
٣٧	ماجد	الأغوار الشمالية	٤٦	الفضيين	الأغوار الشمالية

المصدر: تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

المجموعة الرابعة:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات سكنية متوسطة إلى متدنية، حيث ارتبطت سلبياً مع العامل الأول و العامل الثالث وضمت ١٨ تجمعاً سكنياً، وشكلت ٣٨% من التجمعات السكنية وهي موضحة بالجدول الآتي:

الجدول(٥-١٤)

التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الرابعة(العامل الأول مع العامل الثالث)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
١	الشونة الجديدة	الشونة الجنوبية	٤	الكفرين	الشونة الجنوبية
٣	الشونة الجنوبية	الشونة الجنوبية	٨	الكرامة	الشونة الجنوبية
١٢	مثلث العارضة	دير علا	١٤	البلاونة	دير علا
٢٠	الدباب	دير علا	٢١	غور كبد	دير علا
٢٤	مثلث المصري	دير علا	٢٧	كريمة	الأغوار الشمالية
٢٨	ابوزياد	الأغوار الشمالية	٢٩	المنشية	الأغوار الشمالية
٣٠	القرن	الأغوار الشمالية	٣٤	سبيرة	الأغوار الشمالية
٣٨	ابوهابيل	الأغوار الشمالية	٤١	وادي الريان	الأغوار الشمالية
٤٣	كركمة	الأغوار الشمالية	٤٥	الزمالية	الأغوار الشمالية

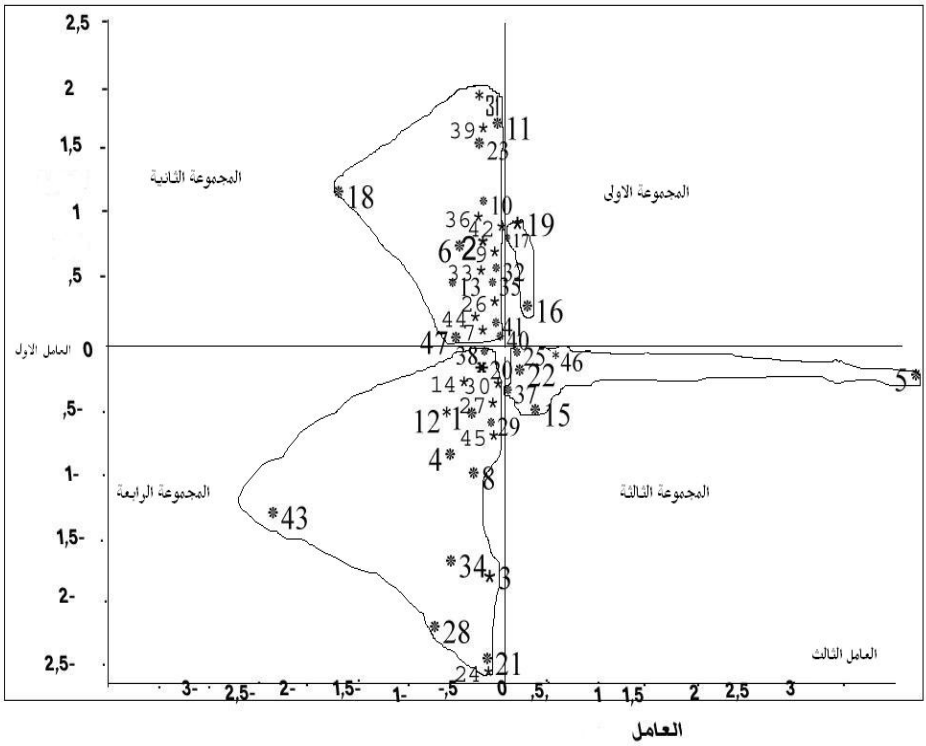

الشكل رقم (٥-١١)
توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثالث.
المصدر: عمل الكاتب

ويلاحظ شذوذ تجمع سويمة في لواء الشونة الجنوبية (رقم ٥ في الشكل ٥-١١) عن مجموعته وذلك لتأثره بالخصائص السكنية التي أحدثها بناء الشقق والمرافق السياحية على الشاطئ الشرقي للبحر الميت.

٥ -٣ -٣: توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الديمغرافي) مقابل الدرجات العاملية للعامل الرابع (الخصائص المهنية).

ويظهر الشكل رقم (٥-١٢) توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الرابع، حيث تظهر أربع مجموعات من التجمعات السكنية:

المجموعة الأولى:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة وكذلك الحال بالنسبة للمؤشرات المهنية حيث ارتبطت ايجابيا مع العامل الأول و العامل الرابع والجدول الآتي يوضح هذه التجمعات.

الجدول(٥-١٥)

التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الأولى(العامل الأول مع العامل الرابع)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
٢	الروضة	الشونة الجنوبية	٦	جوفة الكفرين	الشونة الجنوبية
٧	الرامة	الشونة الجنوبية	٩	ضرار	دير علا
١٠	داميا	دير علا	١١	الطوال الجنوبي	دير علا
١٣	ظهرة الرمل	دير علا	١٧	ابوالزيغان	دير علا
١٨	ميسرة فنوش	دير علا	١٩	الرويحة	دير علا
٢٣	الطوال الشمالي	دير علا	٣١	العدسية	الأغوار الشمالية
٣٦	الباقورة	الأغوار الشمالية	٤٢	ابوسيدو	الأغوار الشمالية

المصدر: تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

المجموعة الثانية:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة مقابل مؤشرات مهنية متوسطة إلى متدنية، حيث ارتبطت ايجابيا مع العامل الأول وسلبياً مع العامل الرابع، والجدول الآتي يوضح هذه التجمعات.

الجدول (٥-١٦)

التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثانية(العامل الأول مع العامل الرابع)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
١٦	معدي	ديرعلا	٢٦	المشارع	ديرعلا
٣٢	سليخات	الأغوار الشمالية	٣٣	الساخنة	الأغوار الشمالية
٣٥	وقاص	الأغوار الشمالية	٣٩	طبقة فحل	الأغوار الشمالية
٤٠	الشيخ حسين	الأغوار الشمالية	٤٤	المرزة	الأغوار الشمالية
٤٧	وادي العرب	الأغوار الشمالية			

المصدر: تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

المجموعة الثالثة:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات مهنية فوق المتوسط إلى مرتفعة، حيث ارتبطت سلبياً مع العامل الأول وايجابياً مع العامل الرابع، والجدول الآتي يوضح هذه التجمعات.

الجدول (٥-١٧)
التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الثالثة(العامل الأول مع العامل الرابع)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
١	الشونة الجديدة	الشونة الجنوبية	٣	الشونة الجنوبية	الشونة الجنوبية
٤	الكفرين	الشونة الجنوبية	٥	سويمة	الشونة الجنوبية
٨	الكرامة	الشونة الجنوبية	١٢	مثلث العارضة	دير علا
١٤	البلاونة	دير علا	٢٠	الدباب	دير علا
٢٨	ابوزياد	الأغوار الشمالية	٣٤	سبيرة	الأغوار الشمالية
٣٨	ابوهابيل	الأغوار الشمالية	٤٥	الزمالية	الأغوار الشمالية

المصدر: تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

المجموعة الرابعة:

وحظيت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات مهنية متوسطة إلى متدنية، حيث ارتبطت سلبياً مع العامل الأول و العامل الرابع و ضمت ١٢ تجمعاً سكنياً موضحة بالجدول الآتي:

الجدول(٥-١٨)

التجمعات السكنية التابعة للمجموعة الرابعة(العامل الأول مع العامل الرابع)

رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء	رقم التجمع	التجمع السكني	اللواء
١٥	دير علا	دير علا	٢١	غوركبد	دير علا
٢٢	خزمة	دير علا	٢٤	مثلث المصري	دير علا
٢٥	الشونة الشمالية	الأغوار الشمالية	٢٧	كريمة	الأغوار الشمالية
٢٩	المنشية	الأغوار الشمالية	٣٠	القرن	الأغوار الشمالية
٣٧	ماجد	الأغوار الشمالية	٤١	وادي الريان	الأغوار الشمالية
٤٣	كركمة	الأغوار الشمالية	٤٦	الفضيين	الأغوار الشمالية

المصدر: تقاطعات العوامل /نتائج التحليل العاملي

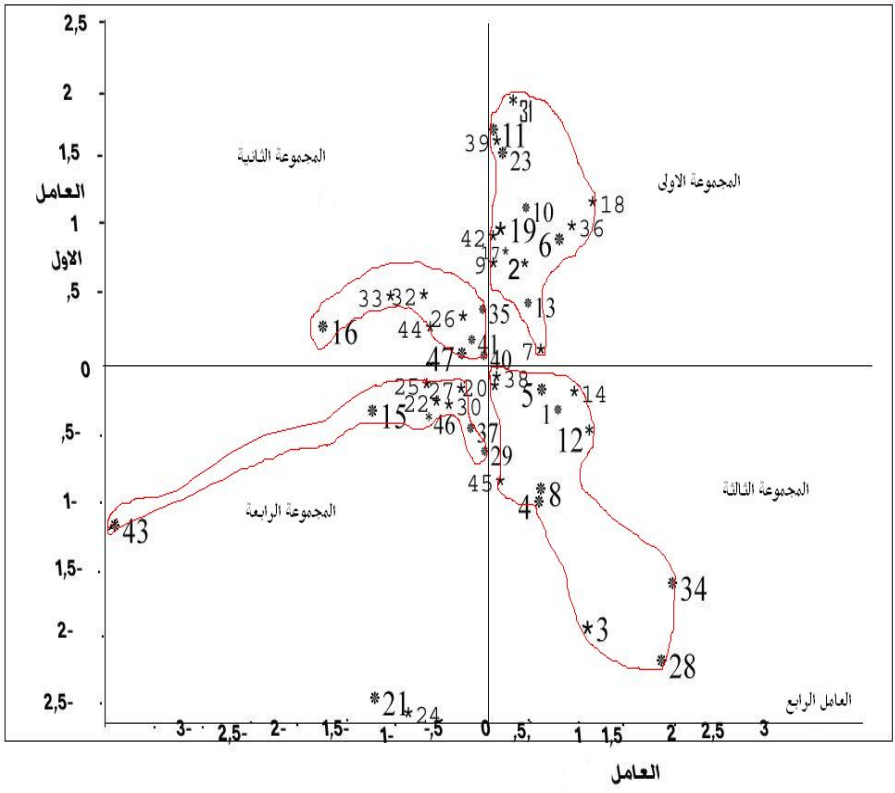

الشكل رقم (٥-١٢)
توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الرابع.
المصدر: عمل الكاتب

٥ -٤ نتائج دليل التنمية البشرية Human Development Index (HDI):

قامت الدراسة بتوظيف دليل التنمية البشرية بين التجمعات السكانية داخل ألوية منطقة وادي الأردن الثلاثة، ولتوضيح طريقة حساب دليل التنمية البشرية Human Development Index على مستوى التجمعات نعرض حالة الشونة الجنوبية وستحدد القيمة العليا والدنيا من خلال الجدول رقم (٥-١٩):

جدول رقم (٥-١٩)
القيمة الدنيا والعليا لحساب دليل التنمية البشرية

القيمة الدنيا	القيمة القصوى	مؤشر البعد
٢٥	٨٥	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)
٠	١٠٠	نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%)
٠	١٠٠	نسبة القيد الإجمالي في التعليم (%)
لو ١٠٠	لو ٤٠٠٠٠	لوغاريتم متوسط دخل الفرد السنوي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

المصدر: (Human Development Reports ٢٠٠٨ -2007)

أ- دليل العمر المتوقع =Life Expectancy Index

العمر المتوقع الفعلي –القيمة الدنيا للعمر المتوقع
القيمة العليا للعمر المتوقع – القيمة الدنيا للعمر المتوقع
دليل العمر المتوقع الشونة الجنوبية = ٧٨-٢٥ =٠.٨٨٣
٨٥-٢٥

(بيانات دائرة الاحوال المدنية ٢٠١٠م)

ب- دليل التحصيل التعليمي(Education Index) (بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤)

١-دليل معرفة القراءة والكتابة للبالغين =

نسبة التعليم (أي البالغون الملمون بالقراءة والكتابة) الفعلية- القيمة الدنيا لتلك النسبة القيمة العليا نسبة التعليم (أو البالغون الملمون بالقراءة والكتابة) - القيمة الدنيا لتلك النسبة.

دليل معرفة القراءة والكتابة للبالغين في الشونة الجنوبية = ٠.٣٣ - ٠ = ٠.٠٣٣
١٠٠ - ٠

٣. دليل نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي =
نسبة الالتحاق الفعلية – القيمة الدنيا لتلك النسبة
القيمة العليا لنسبة الالتحاق – القيمة الدنيا لنسبة الالتحاق
دليل نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي في الشونة الجنوبية
= ٢١.٧ - ٠
_____ =٠.٢١٧
١٠٠ - ٠

دليل التحصيل التعليمي =٢ (دليل معرفة القراءة والكتابة) +١(-دليل نسب الالتحاق)

٣

دليل التحصيل التعليمي للشونة الجنوبية = ٢(٠.٠٣٣) + ١(٠.٢١٧) =٠.٠٩٢
٣

ج- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product Index)

دليل متوسط دخل الفرد السنوي =

لوغاريتم (متوسط دخل الفرد السنوي)- لوغاريتم(الحد الأدنى متوسط دخل الفرد السنوي)
لوغاريتم (الحد الأقصى متوسط دخل الفرد) –(لوغاريتم الحد الأدنى لدخل الفرد)

دليل متوسط دخل الفرد السنوي للشونة الجنوبية = (بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٦ م على مستوى اللواء).

لوغاريتم (٥٣٠٠)- لوغاريتم(١٠٠) = ٣.٧٢- ٢ = ٠.٦٦٢
لوغاريتم (٤٠٠٠٠) – لوغاريتم (١٠٠) ٤.٦- ٢

دليل التنمية البشرية=

دليل العمر المتوقع + دليل التحصيل التعليمي + دليل متوسط دخل الفرد السنوي
٣

دليل التنمية البشرية للشونة الجنوبية = ٠.٨٨٣ + ٠.٠٩٢ + ٠.٦٦٢ = ٠.٥٤٦
٣

وهكذا يتم حساب دليل التنمية البشرية لبقية التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن، حيث تبين أن غالبية التجمعات السكنية تقع ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسط (٠.٥٠٠-٠.٧٩٩)، وعدد قليل (٩تجمعات سكنية) كانت ضمن مستوى التنمية البشرية المتدني وقد ارتأت الدراسة تقسيم مستوى التنمية البشرية المتوسطة إلى ثلاثة مستويات فرعية على النحو التالي:

١- تنمية بشرية متوسطة دنيا إذا كان دليل التنمية البشرية المتوسط ما بين (٠.٥٠٠-٠.٥٩٩) وقد ضمت ٣٤ تجمعاً سكنياً.
٢- تنمية بشرية متوسطة وسطى إذا كان دليل التنمية البشرية المتوسط ما بين (٠.٦٠٠-٠.٦٩٩) وقد ضمت ٤ تجمعات سكنية، وكانت محصورة في لواء ديرعلا فقط.
٣- تنمية بشرية متوسطة مرتفعة إذا كان دليل التنمية البشرية المتوسط ما بين (٠.٧٠٠-٠.٧٩٩) وقد خلت منطقة وادي الأردن تماماً من هذه الفئة، مما يعني أن معظم تجمعاتها كانت ضمن فئة التنمية المتوسطة وفي الحدود الدنيا منها، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (٥-٢٠).

جدول رقم(٥-٢٠)

نتائج دليل التنمية البشرية حسب التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن.

مكونات دليل التنمية البشرية حسب التجمعات السكنية في منطقة وادي الأردن

المستوى	التجمع لسكني	دليل العمر المتوقع عند الولادة	دليل التحصيل العلمي	دليل متوسط الدخل السنوي للفرد	دليل التنمية البشرية	المرتبة
متوسطة وسطى	ابوالزيغان	٠.٩٦٧	٠.١٥٦	٠.٧٢٣	٠.٦١٥	١
	البلاونة	٠.٩٥٠	٠.١٦١	٠.٧٢٣	٠.٦١١	٢
	معدي	٠.٩١٧	٠.١٧٤	٠.٧٢٣	٠.٦٠٥	٣
	ديرعلا	٠.٩٣٣	٠.١٥٦	٠.٧٢٣	٠.٦٠٤	٤
متوسطة دنيا	الدباب	٠.٨١٧	٠.١٦١	٠.٧٣١	٠.٥٦٩	٥
	الشونة الشمالية	٠.٨٨٣	٠.١٥١	٠.٦٧٣	٠.٥٦٩	٦
	المشارع	٠.٨٨٣	٠.١٤٢	٠.٦٧٣	٠.٥٦٦	٧
	مثلث العارضة	٠.٨٣٣	٠.١٦٢	٠.٦٩٦	٠.٥٦٤	٨
	كريمة	٠.٨٨٣	٠.١٣٣	٠.٦٧٣	٠.٥٦٣	٩
	داميا	٠.٨١٧	٠.١٤٥	٠.٧٠٤	٠.٥٥٥	١٠
	ميسرة فنوش	٠.٨١٧	٠.١٥٥	٠.٦٨٨	٠.٥٥٣	١١
	الرويحة	٠.٨٠٠	٠.١٥٢	٠.٧٠٠	٠.٥٥١	١٢
	الشيخ حسين	٠.٨٣٣	٠.١٦٤	٠.٦٥٤	٠.٥٥٠	١٣
	المنشية	٠.٨٥٠	٠.١٣٤	٠.٦٦٢	٠.٥٤٨	١٤
	الشونة الجنوبية	٠.٨٨٣	٠.٠٩٢	٠.٦٦٢	٠.٥٤٦	١٥
	خزمة	٠.٧٨٣	٠.١٢٠	٠.٧٢٣	٠.٥٤٢	١٦
	وادي الريان	٠.٨٣٣	٠.١٣٨	٠.٦٥٤	٠.٥٤٢	١٧
	الطوال الجنوبي	٠.٨٠٠	٠.١٥٠	٠.٦٦٢	٠.٥٣٧	١٨
	القرن	٠.٨٥٠	٠.١٤١	٠.٦١٥	٠.٥٣٦	١٩
	ضرار	٠.٧٨٣	٠.١٤٩	٠.٦٧٣	٠.٥٣٥	٢٠
	ظهرة الرمل	٠.٨١٧	٠.١٠٦	٠.٦٨١	٠.٥٣٤	٢١

	الروضة	٠.٨٣٣	٠.١٤٠	٠.٦٢٧	٠.٥٣٣	٢٢
	الطوال الشمالي	٠.٧٦٧	٠.١٣٠	٠.٧٠٠	٠.٥٣٢	٢٣
	العدسية	٠.٨١٧	٠.١٤٦	٠.٦١٩	٠.٥٢٧	٢٤
	الزمالية	٠.٨١٧	٠.١٤٨	٠.٦١٥	٠.٥٢٧	٢٥
	سليخات	٠.٨٣٣	٠.١٢٢	٠.٦٢٣	٠.٥٢٦	٢٦
	ابوسيدو	٠.٨١٧	٠.١٣٧	٠.٦١٩	٠.٥٢٤	٢٧
متوسطة دنيا	المرزة	٠.٨١٧	٠.١٣٧	٠.٦١٩	٠.٥٢٤	٢٨
	الساخنة	٠.٨٥٠	٠.١٤٦	٠.٥٦٩	٠.٥٢٢	٢٩
	طبقة فحل	٠.٨١٧	٠.١٢٦	٠.٦١٩	٠.٥٢١	٣٠
	الباقورة	٠.٨٥٠	٠.١٤٩	٠.٥٦٢	٠.٥٢٠	٣١
	سبيرة	٠.٧٦٧	٠.٢٥٠	٠.٥٤٢	٠.٥٢٠	٣٢
	الفضيين	٠.٨١٧	٠.١٢٥	٠.٦١٥	٠.٥١٩	٣٣
	الرامة	٠.٧٦٧	٠.١٥٦	٠.٦٢٧	٠.٥١٦	٣٤
	الكرامة	٠.٧٦٧	٠.١٤٥	٠.٦٢٣	٠.٥١٢	٣٥
	وقاص	٠.٧١٧	٠.١٤٦	٠.٦٦٢	٠.٥٠٨	٣٦
	غوركبد	٠.٧٦٧	٠.٠٨٧	٠.٦٦٢	٠.٥٠٥	٣٧
	الشونة الجديدة	٠.٧٣٣	٠.١٥١	٠.٦٢٣	٠.٥٠٢	٣٨
متدني	ابوهابيل	٠.٧٣٣	٠.١٣٠	٠.٦١٩	٠.٤٩٤	٣٩
	الكفرين	٠.٨٥٠	٠.١٥٩	٠.٤٦٢	٠.٤٩٠	٤٠
	مثلث المصري	٠.٧٥٠	٠.٠٥٥	٠.٦٦٢	٠.٤٨٩	٤١
	جوفة الكفرين	٠.٧١٧	٠.١٤٠	٠.٥٩٢	٠.٤٨٣	٤٢
	ماجد	٠.٧٥٠	٠.١٤٥	٠.٥٥٠	٠.٤٨٢	٤٣
	سويمة	٠.٦٦٧	٠.١٨٠	٠.٥٨١	٠.٤٧٦	٤٤
	وادي العرب	٠.٧٥٠	.٠١٢٩	٠.٥٤٢	٠.٤٥٨	٤٥
	كركمة	٠.٧٦٧	٠.٠٥٨	٠.٥٥٠	٠.٤٥٨	٤٦
	ابوزياد	٠.٦٦٧	٠.١٢٤	٠.٥٥٠	٠.٤٤٧	٤٧

المصدر: عمل الكاتب (استناداً إلى بيانات الإحصاءات العامة ٢٠٠٦، ومسح دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٦م ودائرة الأحوال المدنية ٢٠١٠م ومعادلة تقريرالامم المتحدة الإنمائي لحساب التنمية البشرية).

و يو ضح الشكل (٥-١٣) التوز يع المكاني لدليل التنمية البشرية في منطقة وادي الأردن.و قد توافقت مستويات التنمية حسب دليل التنمية البشرية مع التحليل العاملي في عدد من التجمعات واختلفت بين تجمعات و أخرى وذلك لاختلاف المؤشرات التي يعتمد عليها كل تحليل وتباين هذه المؤشرات بين تجمع وأخر.

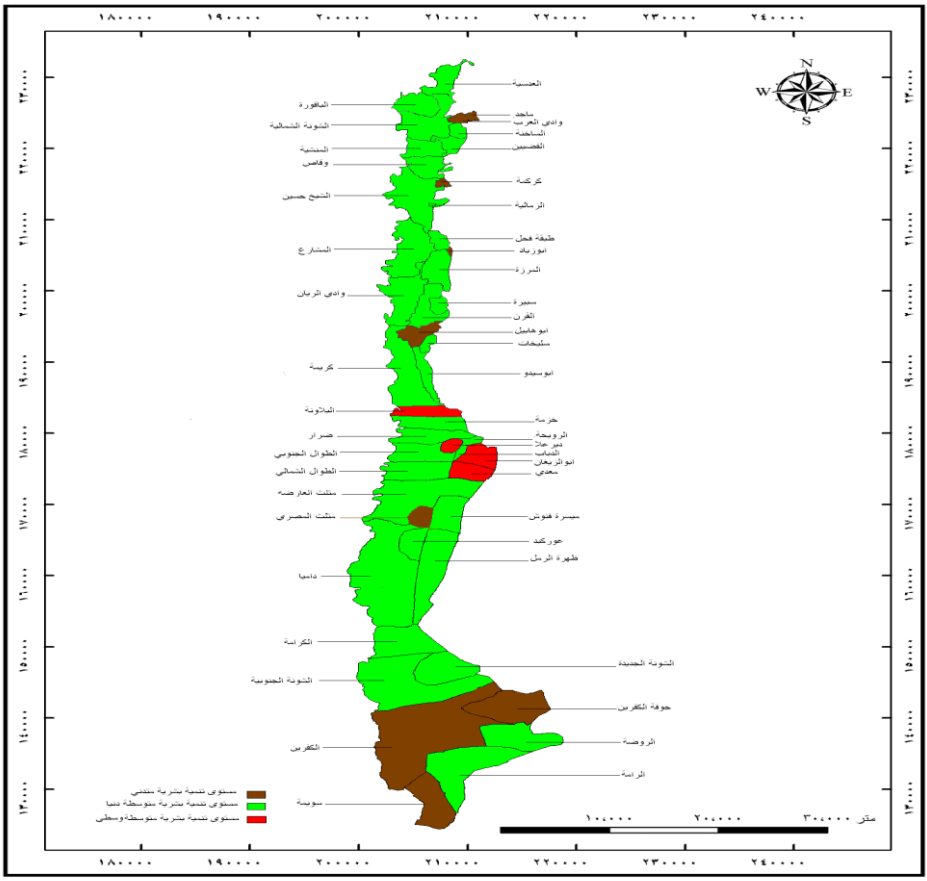

الشكل (٥-١٣)
التوزيع المكاني لدليل التنمية البشرية في منطقة وادي الأردن

المصدر: المركز الجغرافي الأردني بتعديل من الكاتب باستخدام Arc Editor GIS

الفصل السادس

التخطيط التنموي المستقبلي

الفصل السادس

التخطيط التنموي المستقبلي

يتناول هذا الفصل السياسات التنموية ونتائج الدراسة والتوصيات التي خرجت بها بناء على هذه النتائج.

٦ -١ - مقدمة:

بعد أن تم التعريف بمشكلة الدراسة، والمنطقة التي تشملها وتحليل المقومات الطبيعية والبشرية في وادي الأردن، والتعرف على الأنماط التنموية وتحديدها، والكشف عن التباين التنموي في منطقة وادي الأردن من خلال الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها، حيث تختلف الإمكانيات التنموية من منطقة أو تجمع سكني إلى آخر تبعاً للأسلوب الإحصائي المستخدم والمؤشرات التنموية التي اعتمد عليها، لذلك فإنه يمكن رسم سياسات للتنمية المكانية تتناسب والقدرات التي تملكها المنطقة من اجل رفع مستوى التنمية توزيع مكاسبها بشكل متوازن وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية وذلك بعد ذكر النتائج التي توصلت لها الدراسة.

٦ -٢ - التخطيط التنموي لوادي الأردن (السياسات التنموية المقترحة):

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يقترح الكاتب سياسات تنموية من اجل تخطيط تنموي لوادي الأردن وتشمل هذه السياسات ما يلي:

١. السياسة التنموية المقترحة للقطاع الزراعي.

بالنسبة لدولة مثل الأردن، تحتل الصحراء مساحة تقارب ٩٠% من مساحتها السطحية يمكن أن يكون هناك خياران متناقضان لدور القطاع الزراعي في التنمية، الخيار الاقتصادي الليبرالي الذي يدعي أن القطاع الزراعي ليس له مستقبل في الأردن نتيجة شح المياه وتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية والتلوث والتملح وهجوم الاستثمار العمراني والسياحي على الأراضي الزراعية، إضافة إلى المنافسة الإقليمية والدولية العالية في عصر العولمة وهشاشة الأسواق المحلية أمام التجارة الحرة وعدم قدرة الحيازات الزراعية الأسرية والصغيرة على منافسة الإنتاج الزراعي-الصناعي.

وفي المقابل هناك الخيار الاقتصادي-الاجتماعي الذي يؤكد بأن الموارد الطبيعية والمائية الشحيحة في الأردن تتطلب المزيد من الجهد والتخطيط والإبداع في دعم وتقوية القطاع الزراعي الذي يرتبط سياسيا واقتصاديا وثقافيا بالأنماط المعيشية الأساسية التي تشكل المجتمعات العربية، ومنها المجتمع الأردني بشكل عام، ومنطقة وادي الأردن بشكل خاص، ويؤكد هذا التيار على أن كل التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الأردن يمكن مواجهتها بالمزيد من خيارات التخطيط السياسي الإستراتيجي ونقل التكنولوجيا الملائمة، ولكن الأهم من ذلك كله أن السياسة الزراعية في الأردن مرتبطة تماما بالسياسة المائية.

دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

تتصف الزراعة التقليدية في الدول العربية بفقر ممارسيها وذلك لأسباب عديدة منها:**(حمدان، ٢٠٠٣)**

١. ضعف الموارد وتدني مستوى التكنولوجيا المطبقة في الإنتاج واستخدام أساليب وتجهيزات زراعية بدائية مما يؤثر سلباً على الإنتاج.
٢. صعوبة الوصول إلى رأس المال بسبب تدني الادخار.
٣. الاعتماد على العمالة مما يؤدي إلى رفع كلفة الإنتاج.
٤. سوء توزيع الموارد الزراعية لصالح كبار ملاك الأراضي والشركات الاستثمارية.
٥. عدم قدرة صغار المزارعين على تحمل أضرار الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والأوبئة والأمراض الزراعية.
٦. غياب أو غموض السياسات الزراعية وضعف الإدارة المزرعية.

ومع إدراكنا لتدني الأهمية النسبية قطاع الزراعة لعلمية التنمية وخاصة في مراحل التنمية الاقتصادية المتقدمة، إلا انه لا يجوز إهمال مساهمة الزراعة في

التنمية على المدى البعيد، وهو المطب الذي وقعت فيه أقطار نامية كثيرة لتركيز ها على القطاع الصناعي دون القطاع الزراعي مما أدى إلى فشل العملية التنموية فيها.

ويمكن اعتماد نموذج شومبيتر الذي يعتبر رائداً في دراسات التنمية الاقتصادية كأسلوب اقتصادي سلوكي لتحقيق التنمية، حيث اعتبر شومبيتر المنظم (entrepreneur) المحور الرئيسي في النظام الاقتصادي لأجل التنمية لما يقدمه من جهد التجديد والإبداع اللذان يتخذان احد الأشكال التالية:

١. إدخال أو استنباط سلعة جديدة أو محصول جديد أو خدمة جديدة، حيث يمكن التحول نحو زراعة سلع إستراتيجية ذات مردود مادي أكثر، وبنفس الوقت تكون أكثر تأقلماً مع واقع الوضع المائي كماً ونوعاً، وقد بدأت نواه هذا التحول في منطقة وادي الأردن بالتوجه نحو زراعة النخيل وقصب السكر، ولكن بقي هذا الاتجاه مقتصراً على الشركات الاستثمارية وكبار المزارعين.
٢. إدخال أسلوب إنتاجي جديد، كالتوجه نحو أسلوب الزراعة المتكاملة، فزراعة المحاصيل العلفية تتيح أمام المزارع كلفة اقل عند ممارسته تربية المواشي، كما يمكن الاستفادة من مخلفات المحاصيل والإعشاب كأعلاف لهذه الموشي وبالمقابل يمكن الاستفادة من روث هذه المواشي ـ إضافة إلى المردود الرئيسي ـ في عمليات التسميد وإنتاج الطاقة.
٣. اكتشاف أسواق جديدة.
٤. استغلال مورد جديد من الموارد الخام، حيث أمكن في منطقة وادي الأردن الإفادة من المياه المسوس المتوفرة كمورد لتغطية النقص الحاصل في كميات المياه عن طريق إعادة تحليتها.

٢. السياسة التنموية المقترحة للقطاع الصناعي.

قد يكون من الأقرب للواقع في منطقة وادي الأردن أن يقسم الاقتصاد إلى قسمين أو قطاعين، قطاع يستخدم المعدات التقليدية أو الحديثة، ويطبق أساليب زراعية مختلفة بحيث يكون الغذاء أهم منتجاته، ويكون إنتاجه موجه نحو الاكتفاء الذاتي أو نحو السوق، وقطاع أخر كالقطاع الصناعي، يستخدم منتجات القطاع الأول في التصنيع وما هو فائض عنه من القوى العاملة حسب قانون تناقص الغلة، ويستخدم معدات تكنولوجية متطورة، ويكون اقتصاده موجه نحو السوق، وتسمى هذه الازدواجية بالاقتصاد المزدوج.

ويمكن الإفادة من القطاع الزراعي في المنطقة والذي يمكن أن يكون مؤهلاً لتقديم ثلاثة أنواع من المساهمة في تحقيق التنمية في منطقة وادي الأردن وهي:

١. إنتاج السلع المصنعة، حيث تظهر درجة عالية من اعتماد التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى على الزراعة المحلية، كصناعة التعليب.
٢. تشكيل الطلب على السلع الصناعية، حيث يشكل السكان الزراعيون سوقاً أساسية لسلع القطاع الصناعي.
٣. اعتبار الزراعة كمصدر لرأس المال اللازم للتنمية الصناعية.

وتشير بعض المؤشرات التي استخدمتها الدراسة في تقيم القطاع الصناعي كنسبة عدد العاملين فيه وكذلك المسح الميداني وحجم المساهمة في الإنتاج في إقليم وادي الأردن إلى ضعف هذا القطاع وانحصاره في عدد محدود من الصناعات الأولية، حيث يواجه هذا القطاع معيقات عديدة تمثل في درجات الحرارة العالية صيفاً، وضعف القوة الشرائية للمتطلبات الصناعية خاصة الصناعات الإقليمية ذات الإنتاج التي يكون استهلاكها في مناطق الأغوار محدوداً وتتطلب أسواقاً خارجية، كما تعتبر عملية النقل بحد ذاتها مكلفة بسبب انخفاض منسوب المنطقة على بقية محافظات المملكة.

٣. السياسة التنموية المقترحة لقطاع الخدمات.

تلعب الخدمات دوراً مهماً في عملية التنمية، إذ تنمو وتتطور المراكز العمرانية بنمو وتطور الخدمات، ويمكن اعتبارها الرابط والدافع نحو التكامل بين مقومات التنمية الطبيعية والبشرية، فكما تؤدي خدمات النقل المواصلات دوراً مهماً في نقل الموارد الطبيعية والبشرية من أماكن تواجدها إلى أماكن الإنتاج والاستهلاك فان خدمات الصحة والتعليم تؤدي دورها في صقل الموارد البشرية وجعلها كفؤةً لاستثمار مقومات المكان الطبيعية لا بل والتغلب على نقصها ومحدوديتها.

خدمة التعلم:

تعتبر هذه الخدمة عنصراً أساسياً في عملية التغير الاجتماعي وتطوير المفاهيم والقيم الاجتماعية التي تشكل مدخلاً لا غنى عن التعامل معه، واستخدامه في عملية التنمية، ومن ثم تهيئة السكان بما يتلاءم مع دورهم الفعال في عملية التنمية الشاملة، وحتى يؤدي هذا القطاع دوره المطلوب لابد من تحقيق عدد من الخطوات والمهام منها:

١. التوزيع المكاني المناسب لخدمات للخدمات التعليم بما يتلاءم مع التوزيع الجغرافي للسكان، وذلك من أجل تقليل وخفض تكلفة الانتقال من والى المدارس، والتقليل من حوادث المرور التي يتعرض لها طلبة المدارس، والمحافظة على الوقت الضائع في عملية الانتقال اليومي من والى المدارس.

٢. تقليل نسبة التسرب من المدارس وخاصة الإناث حيث بلغت نسبة التسرب من المدارس في منطقة وادي الأردن ثلاثة أضعاف مثيلتها على مستوى المملكة.
٣. التركيز على البعد النوعي في محتويات المناهج بحيث يجعلها تؤدي خدمات وظيفية تتناسب واحتياجات البيئة المحلية وسوق العمل، والتوسع في التدريب والتعليم المهني والتوعية الاجتماعية الهادفة إلى رفع مستويات الفهم والوعي الكاملين بجميع العناصر والمتغيرات المؤثرة على جوانب حياة الأسرة، لاسيما المتعلقة بدخل الأسرة وأنماط استهلاكها، وثقافة العيب وتبني روح التجديد والابتكار والمحافظة على الموارد والممتلكات العامة.

خدمة الصحة:

إن العلاقة بين الخدمات بين الصحية والمستويات التنموية علاقة وطيدة، فإذا لم توفر المستوى الكافي من الخدمات الصحية للمجتمع كما ونوعاً فأنه لن يكون بمقدوره النهوض وبناء المشاريع المجدية، وسيؤدي ذلك إلى انتشار الأمراض والأوبئة.

وحتى تساهم الخدمات الصحية في عمليات التنمية الشاملة لابد من تخطيط وتوجيه هذه الخدمات من حيث البعدين المكاني والنوعي، ويعتبر البعد الأول اللبنة الأولى في بناء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يحد من التباين في توفر هذه الخدمة وتأمينها بحيث تصبح في متناول السكان في شتى مواقعهم لاسيما بعد الزيادة الواضحة في تكاليف الحصول على الخدمات الصحية من ناحية، وانتشار أمراض العصر التي لم تكن معروفة قبل عقود قليلة من الزمن، وقد أشارت بعض المتغيرات التي استخدمتها الدراسة إلى وجود تباين في التوزيع المكاني للخدمات الصحية من حيث توفر المستشفيات والمراكز الصحية الشاملة والصيدليات.

أما البعد النوعي في آلية تخطيط الخدمات الصحية فأن يتمثل بوجود المستوى الملائم والنوعية الجيدة والوقت المناسب في الحصول على الخدمة والكلفة المادية المترتبة على الحصول على هذه الخدمة.

وقد أشارت بعض بيانات المتغيرات التي استخدمتها الدراسة بوجود تباين بين ألوية منطقة وادي الأردن في خدمة التأمين الصحي، كما دلت المشاهدات العامة للباحث في بعض مراكز تقديم هذه الخدمات على وجود مظاهر الاكتظاظ على عيادات الاختصاص مما يتطلب زمناً أكثر ليتمكن المواطن من الحصول على الخدمة الطبية، كما توجد بعض مظاهر النقص في بعض الأدوية والأجهزة المتعلقة بمرض الكلى.

وترتكز سياسة تقديم الخدمة الطبية وتفعيل وتعظيم دورها على بعض الأسس منها:

١. الإيمان الكامل والاقتناع المطلق بأن مشاريع وبرامج وخطط الخدمات الصحية ما هي إلا مشاريع استثمارية وإن كانت ذات أهداف طويلة أو متوسطة المدى وما هي إلا لبنة أساسية في بناء التنمية.
٢. الموائمة بين مراكز الخدمات الصحية والتوزيع المكاني للسكان وكذلك التوزيع النوعي المناسب لهذه الخدمة، خاصةً التأمين الصحي لهذه الخدمة الذي سيساعد كثيراً على زيادة العطاء وتنمية روح الانتماء المشاركة الفعالة في عملية التنمية والتطوير.
٣. إعطاء الأهمية للخدمات الصحية الوقائية من منطلق أن الوقاية خير من العلاج، وخاصة في المناطق التي يمكن أن تعتبر بيئة مناسبة لظهور الأمراض مثل البحيرات والسدود وقنوات الري وبرك المياه الزراعية والأسمدة العضوية التي يستخدمها المزارعون، آخذين بعين الاعتبار أن مقاومة حدوث الأمراض أو معالجتها في مراحلها الأولى هي أفضل وأقل كلفة من معالجة الأمراض والمشكلات الصحية بعد وقوعها وانتشارها بشكل واسع بين قطاعات عريضة من المجتمع.

النقل والمواصلات:

تعتبر عملية النقل من العمليات المهمة في التنمية بشكل عام والتنمية الإقليمية بشكل خاص، وذلك لتوحد كل هدف منهما مهماً في الأسلوب، إذ يعمل كل منهما على مد ونشر التنمية فالطريق كلما امتد ونشط امتدت معه الحياة والعمران ولا عجب أن قامت العديد من التجمعات السكانية في منطقة وادي الأردن كمراكز عمرانية على جانبي الطريق الرئيسي الممتد من البحر الميت جنوباً حتى العدسية شمالاً.

على صعيد التنمية الزراعية يعتبر النقل أحد أهم العوامل المسؤولة عن نشر وتطوير الإنتاج الزراعي، واستصلاح أراضي جديدة حيث بينت دراسات إعداد خطط التنمية الإقليمية في الأردن للسنوات (٨٦-١٩٩٠) إن ضعف خدمات النقل كانت إحدى أهم مشكلات التنمية الزراعية، إذ يعمل قطاع النقل على الربط بين التكلفة والسهولة كلما كان لذلك أثراً هاماً في دعم الإنتاج الزراعي على الاستمرار والتطور والزيادة والتنوع.

أما في التنمية الصناعية فالنقل يمثل عاملاً حاسماً في تحديد مواقع توطنها واستمرار حياتها، إذ انه أحد أهم القنوات المستخدمة لتوجيه توطن الصناعة حيث تتجه الصناعة للتوطن في المواقع التي تعتبر تكلفة النقل فيها اقل ما يكون، لذلك

استوطنت منطقة وادي الأردن صناعات عبوات الخضار والفواكه وأدوات الري والتعليب وإنتاج الأسمدة.

وفي معظم أقاليم الأردن نالت مشاريع قطاع النقل نسباً هامةً من استثمارات الخطط التنموية إيماناً من المخططين وصناع القرار في الأردن بأهمية ودور هذا القطاع في عملية التنمية، وترتكز سياسة خدمة النقل والمواصلات على عدد من المحاور الرئيسة منها:

١. شمولية المنطقة أو الإقليم بهذه الخدمة وذلك لاستغلال جميع المقومات الطبيعية والبشرية المتوفرة.
٢. دورية الصيانة وإعادة التأهيل بما يتناسب مع حجم المتغيرات التي تطرأ على المنطقة مثل حجم السكان ومستخدمي الطرق وحجم الإنتاج ونمو الأشجار والحشائش على جوانب الطرق والحفر.
٣. الشمولية والنظرة المستقبلية بحيث يراعي عند إنشاء الطرق وإعادة خدمات البنية التحتية الأخرى مثل خطوط الهاتف والمياه وأنابيب الري الزراعية والجسور والإنفاق والتي كثيراً ما يؤدي إنشائها بعد شق الطرق وتعبيدها إلى الحفر والتشققات الانخفاضات.

الماء والكهرباء:

أصبحت هاتين السلعتين أحد أهم مقومات الاستقرار والتوطن البشري، وإن كانت الآية القرآنية قد أشارت إلى أهمية الماء في إصباغ خاصية الحياه في الوجود بأبسط صورة، فأن التقدم التقني قد جعل للكهرباء خاصية تكاد تضاهي تلك التي للماء، بل إن الأولى تؤدي دوراً مهماً في توجيه الثانية من خلال عمليات استخراجها أو معالجتها أو توزيعها.

وتعتقد الدراسة أن منطقتها تكاد تكون مشبعة في توفير هذه الخدمة من حيث الكمية، كما تم الإشارة إليه سابقاً عند الحديث عن مقومات التنمية البشرية ومتغيرات التنمية، إلا أن المشكلة كانت تتعلق بالنوعية وعدالة التوزيع، وخاصة في خدمة المياه، إذ تصل أنابيب نقلها إلى غالبية بيوت منطقة وادي الأردن ولكن بكميات قليلة ونوعية رديئة، أما الكهرباء فيتشابه الحال مع المياه في وصولها إلى معظم منازل وبيوت منطقة وادي الأردن ومنشأتها الصناعية والزراعية والسياحية (٩٨%منها)، ولكن المشكلة تكمن في أسعار وحدات هذا المصدر من الطاقة، لذا فأن على السياسات المتعلقة بهذه الخدمة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الأسعار وآلية تخفيضها ودعمها وإيجاد مصادر بديلة لتوفيرها، مثل الكهرباء المولدة من السدود ومصادر الرياح والطاقة الشمسية والطاقة النووية، وخاصة في القطاع الزراعي الذي أصبح

مستخدماً رئيساً للطاقة الكهربائية لكثير من معدات رفع المياه من الآبار وضخها في أنابيب الري لاسيما بعد الارتفاع الكبير الذي طرأ على مشتقات البترول.

٤. سياسة المشاركة الأهلية والشعبية (الإدارة اللامركزية للتنمية):

تعتبر المشاركة الأهلية والشعبية في وضع وإدارة المرافق والمصالح المختلفة من أبرز مرتكزات إستراتجية التنمية الإقليمية، حيث تعتبر هذه المشاركة حجر الأساس في عملية اللامركزية التي هي في أبسط معاينها تتمثل في منح الأقاليم والمناطق المختلفة إدارة شؤونها مع مراعاة التنسيق الكافي مع السلطات المركزية.

وقد أثبتت عقود التنمية أن التنمية يمكن أن تحقق من أعلى فقط بل يمكن كذلك أن تحدث من أسفل، ومن خلال المشاركة الفعالة للمجموعات المستهدفة وأن عملية التنمية معقدة ومتشعبة وليس من السهل تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها من خلال المركز.

وقد نجحت هذه السياسة في منطقة وادي الأردن إلى حد ما في إدارة بعض المشاريع المتعلقة بالخدمة العامة مثل توزيع الوحدات السكنية وإدارة مياه الري، ولكنها بقيت سياسة وأسلوب إداري محدود في كثير من الأحيان، حيث يواجه تنفيذ هذه السياسة في عملية نشر وتطوير التنمية في الاقاليم وخاصة منطقة وادي الأردن عدداً من المعيقات والتي يمكن الحد من أثرها بأتباع احد الوسائل التالية:

١. رفع سقف الصلاحيات أو المسؤوليات الممنوحة للسلطات والهيئات المشكلة بالأقاليم والمناطق التنموية.
٢. الحد من التنافس الواضح في حق الإشراف والمسؤولية بين أصحاب القرار في المراكز والأقاليم.
٣. رفع مستوى التنسيق بين الجهات الأهلية والمؤسسات المعنية بتطوير عناصر التنمية.
٤. التعريف بالإمكانات والموارد المحلية التي تصلح لأن تشكل قضايا تنموية.
٥. رفع الوعي الاجتماعي والسياسي بين صفوف أفراد المجتمعات المحلية.

٥. سياسة أقطاب النمو:

مركز النمو (قطب الجذب) مفهوم يستخدم للتعبير عن عملية الاستقطاب والتراكم على مستوى الإقليم المستهدف ويتميز عن باقي المراكز بموقعه الجغرافي ودوره الوظيفي وقدراته على تحقيق النمو والمساعدة فيه.

ويعتقد ريتشاردسون أن أداه التنمية خاصة للدول النامية هو بالاتجاه نحو نمط من الفعاليات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، وذلك بعد أن واجهت استراتيجيه الصناعة الإخفاق ويكمن نموذج ريتشاردسون في اتجاهين، يتبنى الأول النشاط الزراعي كبديل عن الاستحداث الصناعي، في حين يتبنى الاتجاه الثاني إمكانية الأماكن المركزية (أقطاب النمو) في نقل المؤثرات من قطب النمو في القمة نزولاً إلى التجمعات المحيطة، ومن ثم تحقيق التنمية المكانية في الوسط الإقليمي.

ويجدر الذكر أن هناك نظريات ونماذج تتحدث حول أقطاب النمو كنظرية فرانسوا بيرو ونموذج فرديدمان، وهي تركز على إن القطاع الصناعي هو العامل الرئيسي المحرك لقطب النمو ونجاحه، ولذلك فهي لا تصلح لمنطقة وادي الأردن، ولاقتراح أقطاب تنموية في منطقة وادي الأردن فأنه يفضل تبني نماذج تعتبر إن القطاع الزراعي من العوامل المهمة في نشاطات ودعائم إقامة قطب تنموي حيث إنه القطاع الرئيسي السائد في منطقة وادي الأردن.

في منطقة وادي الأردن يمكن تسمية ثلاثة تجمعات سكانية تتصف بصفات الأقطاب التنموية، وهي مراكز ألوية منطقة وادي الأردن، الشونة الشمالية ودير علا والشونة الجنوبية حيث تتواجد فيها جميع الدوائر الحكومية وخدمات المستشفيات والبريد وأسواق الجملة وأسواق المؤسسات الاستهلاكية، ومقار الحكام الإداريين ومجمعات الباصات كما أنها تقع على ملتقى الطرق الرئيسة.

وللعمل على زيادة فعالية أقطاب النمو في عملية التنمية فانه يمكن اقتراح عدد من الأقطاب التنموية بناء على خصائص معينة كالخصائص السكانية والتمركز الوسطي كبلدتي المشارع وكريمة في لواء الشونة الشمالية والطوال الجنوبي في دير علا وبلدتي الروضة وسويمة في لواء الشونة الجنوبية.

٦. سياسة مقترحة لتنمية وتشجيع زراعة القمح والحبوب في منطقة وادي الأردن:

مقدمة:

كان الأردن وحتى ستينيات القرن الماضي مكتفيا ذاتيا من القمح، بل ويصدر الفائض، ففي عام ١٩٥٢ وصلت صادرات المملكة منه إلى ٥٨٤٦٠ طنا، وتراجعت إلى الصفر في آخر ٢٥ عاما، وهو ذات الأمر الذي ينطبق على زراعه حبوب الشعير والعدس؛ إذ انخفضت من ١٤١٥٧ طنا في عام ١٩٥٢ إلى أن توقف تماما في آخر ٢٥ سنة، إضافة إلى تراجع العدس من صادرات مقدارها ٢٤٧٨٨ إلى أن توقف تماما في آخر ٢٠ سنة.

وأصبح رغيف الخبز المادة الأساسية على المائدة الأردنية "صناعة مستوردة" هي الأخرى، فقد ارتفعت مستوردات المملكة من مادة القمح إلى حوالي ٨٠٧ آلاف طن في عام ١٩٩٨ وهي أعلى كمية استيراد للقمح، فيما وصلت في عام ٢٠٠٥ بحسب بيانات وزارة الزراعة إلى ٦٢٧.١ ألف طن. ومثلها في مادة الشعير فقد استوردت المملكة في عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٧٦٥ ألف طن وفي عام ٢٠٠٥ نحو ٦٢٧ ألف طن.

ويعزو الخبراء انخفاض معدلات إنتاج الحبوب في الأردن إلى عدة أسباب:

أولها: السياسات الزراعية الرسمية الخاطئة التي انتهت باستيراد الحكومات للقمح بالأسعار العالمية، وبيعه دقيقا للمخابز بالسعر المدعوم مما يعني ضغطًا إضافيًّا على الموازنة، إضافة إلى الاعتماد على الزراعة البعلية حيث الجفاف والتحولات المناخية، ورعي أصحاب المواشي المباشر للمحاصيل الزراعية الحقلية.

وكان أحد معالم هذه السياسة السماح للزحف العمراني على الرقعة الزراعية، حيث تراجعت مساحة الأرض المخصصة لزراعة القمح من ٢.٥٢ مليون دونم في عام ١٩٣٩ إلى ٨٦.٢ ألف دونم في عام ٢٠٠٦، أي أن المساحات المخصصة لزراعة القمح تراجعت بنسبة ٢٩٠ بالمائة، كما تراجعت مساحات الأراضي الزراعية المخصصة للمحاصيل الحقلية لصالح المباني والبستنة بشكل عام، فبعد أن كانت مساحة الأراضي الزراعية ٣.٦٣٤ مليون دونم في عام ١٩٣٩ وصلت إلى ١٧٦ ألف دونم فقط في عام ٢٠٠٦.

وتراجعت تبعًا لذلك كميات إنتاج الحبوب من أعلى مستوى لها في عام ١٩٣٩ والبالغة آنذاك ٢٢٤.٨ ألف طن إلى ١٢ ألف طن في عام ٢٠٠٦.

وحسب وزارة الزراعة فإن تراجع مساحة الأراضي المزروعة يعتبر المسئول عن حوالي ٧٠ بالمائة من هذا التراجع، وترجم المواطنون هذه السياسة بالإقبال على الوظائف الحكومية على حساب القطاع الزراعي، ورافق كل تلك الأسباب "البشرية" عامل آخر هو النمو المضطرد للسكان، و بالإضافة إلى الأسباب السابقة فإن عدم تبني المزارعين للتوجيه والإرشاد المنبثق عن البحث العلمي فيما يتعلق بدودة الزرع على وجه الخصوص، ساهم إلى حد كبير في انخفاض زراعة الحبوب في الأردن.

وثانيها: أن الحكومات المتعاقبة لم تتنبه إلى أن هناك مشكلة، و كانت الرؤية الرسمية تتعامل مع الزراعة بأنها قطاع استثماري ينتج سلعة تُباع وتشترى وليس قطاعًا إستراتيجيًّا تخسر الأمم لكي يبقى قائماً، و التعامل مع القطاع الزراعي بالأرقام الصماء دون النظر إلى الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يمثله القطاع الزراعي كقطاع إنتاجي بالدرجة الأولى ومولد لفرص العمل ودوره في الحد من هجرة أهل الريف إلى المدينة.

ويلاحظ خبراء الزراعة في الأردن أن من أسباب انهيار زراعة القمح في الأردن خسارة المملكة للضفة الغربية عام ١٩٦٧ التي ظلت أراضيها الخصبة تنتج كميات كبيرة من القمح، وهو ما ساهم بإرباك زراعة الحبوب أردنيا.

وتعتقد الدراسة أن زراعة القمح أصبحت قضية وطنية، خاصة مع تدمير مكون القطاع الرئيسي وهو الأرض الزراعية، ومن ناحية أخرى فأن التوجه نحو زراعة المحاصيل الإستراتيجية في الوقت الراهن لربما يكون انسب من أي وقت مضى في ظل ظروف طبيعية واقتصادية يعيشها القطاع الزراعي في منطقة وادي الأردن منها:

١. قلة كميات المياه المتاحة للري لبعض المحاصيل السائدة في منطقة وادي الأردن كالخضراوات الأشجار المثمرة وارتفاع نسبة الملوحة فيها بحيث أصبحت لا تناسب الكثير من هذه المحاصيل ولكنها ملائمة لزراعة القمح والحبوب الأخرى.
٢. إن زراعة القمح من الناحية الاقتصادية أصبحت مجزية نظرًا لارتفاع سعره في السوق العالمية بعد توجه أكبر منتج للقمح في العالم (أمريكا) لزراعة الذرة لإنتاج الوقود الحيوي.
٣. تدني أسعار الكثير من الخضراوات الفواكه التي تنتجها منطقة وادي الأردن في مواسمها المختلفة في الأسواق المحلية بحيث لا تغطي كلفة إنتاجها وتتسبب بخسائر فادحة للمزارعين سنوياً، وهذا سيكون حافزاً للمزارع الذي يعتبر من الناحية الاقتصادية (متجانس اقتصادياً) ويسعى إلى تحقيق ربح مادي ودخل يضمن له عيش كريم.
٤. ارتفاع قيمة الفاتورة الاستيرادية من الحبوب وخاصة مادتي القمح والشعير واحتياجها إلى الدعم الحكومي الكبير والمستمر لتظل في متناول المواطن وضمن إمكانياته مما يزيد من عبء ميزانية الدولة المنهكة والتي تعاني عجزاً ماليا في معظم السنوات.

وتحتاج إستراتيجية خاصة لإعادة تشجيع القمح والحبوب الأخرى إلى عدد من الخطوات والإجراءات المتسلسلة، وتتمثل حسب ما تراها الدراسة بناء على تجارب سابقة أجريت في منطقة وادي الأردن حول النمط الزراعي وسياسات الدعم والتموين التي استخدمتها الجهات المختلفة المعنية، تتمثل بعدد من الخطوات التالية:

١.توفر ميزانية نقدية من إحدى الجهات الداعمة أو المعنية مثل وزارة الزراعة أو التموين أو الصناعة والتجارة أو غيرها من الجهات المعنية ووفق دراسة جدوى اقتصادية، وذلك لتوفير الدعم العيني اللازم مثل البذار والأسمدة ومعدات الحراثة البذار والحصاد والنقل ورواتب القائمين على تنفيذ الخطة من مهندسين وعمال وسائقين مع تجنب دفع الأموال بشكل مباشر للمزارعين حيث لا يتم توجيه هذه الأموال لغايتها كما حدث في كثير من حالات التمويل والإقراض في سنوات سابقة.
٢. التأكد من أهلية المزارع لزراعة الحبوب من خلال ما يلي:

أ- امتلاك المزارع قطعة الأرض المناسبة أو حيازتها بأحد طرق الحيازة المتعارف عليها في منطقة وادي الأردن.
ب- توفر مصدر مياه وأدوات ري مناسبة لدى المزارع.
ت- التأكد من توفر رغبة المزارع نفسه في زراعة الحبوب واقتناعه بالجدوى الاقتصادي وببنود الخطة الأخرى.

٣. حراثة الأرض بالمحاريث المناسبة لزراعة الحبوب، وبذر الأرض، وتسميدها بالمعدات المناسبة التي توفرها ميزانية الخطة، وتعتبر هذه الخطوة العملية الأولى في الجانب العملي والتنفيذي على الأرض، وتغطى كلفة هذه الأعمال من ميزانية الخطة بأسعار تغطي كلفتها إضافة إلى هامش ربح بسيط لدعم استمرار الخطة في سنوات لاحقة بحيث يتم استيفاء هذه الكلفة من المزارع الذي لدية القدرة المادية أو تترك كديون عليه يتم استيفاءها بعد مواسم الحصاد نقدياً من الإنتاج الذي يتم شراءه أو عينياً من الإنتاج سواء كحبوب أو مواد علفية.

٤. متابعة المزروعات وتعهدها بالرعاية والإرشاد من قبل المهندسين في كادر الخطة وتوجيه المزارعين إلى الأسمدة والمبيدات المناسبة.

٥. القيام بعمليات الحصاد بواسطة آليات الخطة واستلام ما يترتب على المزارعين من ذمم سابقة نقدياً أو عينياً وتخزينها بالطرق المناسبة لدعم استمرارية العمل وديمومته في المواسم التالية

٦ -٣ النتائج.

توصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها والمؤشرات التي تم حسابها إلى عدد من النتائج هي:

١. كان المسكن من نوع دار من أكثر أنواع المساكن شيوعا في منطقة وادي الأردن والذي بلغ معدل استخدامه ٥٧.٥% من مجموع مساكنها في حين أن ثلث المساكن كانت مستأجرة (بنسبة ٣١.٢%).
٢. وجود تباين بين ألوية منطقة وادي الأردن من حيث نوع الحيازة للمسكن حيث بلغت أعلى نسبة للمساكن المملوكة في لواء دير علا (٧٦.١%) وأقل نسبة في الأغوار الشمالية (٦٤.١%).
٣. وجود تباين واضح في مؤشر التامين الصحي بين ألوية منطقة وادي الأردن الثلاثة حيث بلغت هذه النسبة ٤٩% في لواء الشونة الجنوبية و ٦٥% في ديرعلا و ٧٦% في لواء الأغوار الشمالية، وذلك مؤشر لانخفاض عدد الموظفين في القطاعين العام والخاص المشمولون بهذه الخدمة.
٤. تدني العمر المتوقع عند الميلاد (٦٨.٨سنة) في منطقة وادي الأردن عند مقارنته بما هو علية في لواء السلط القصبة (٧٤سنة) و لواء اربد القصبة (٨٠سنه)، بحيث انعكس على مؤشر أمد الحياة ومن ثم على الجانب الصحي والمستوى التنموي في المنطقة.
٥. عدم وجود تباين واضح في مهنة الزراعة بين الألوية الثلاثة كمعدل واحتلالها النسبة الأكبر من بين القطاعات الأخرى بحيث تثبت أن منطقة وادي الأردن هي منطقة زراعية بالدرجة الأولى إلا أن التباين واضح بين التجمعات السكانية في العمل بهذا القطاع.
٦. في قطاع الإنشاءات تباينت نسبة العاملين بشكل واضح بين ألوية الدراسة حيث بلغت ٤، ١% من مجمل السكان في الشونة الجنوبية، و١% في الأغوار الشمالية، و٦، % في ديرعلا، كما تباينت نسب العاملين في هذا القطاع بين سكان التجمعات داخل كل لواء فقد بلغت هذه النسبة ٢٢، ٣% في بلدة سويمة وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالتي تليها وهي ٣، ٨% في بلدة الكرامة ويعزى ذلك إلى النشاط العمراني والإنشائي الكبير على الشواطئ الشرقية للبحر الميت خلال الخمس سنوات الماضية، والتي تم فيها بناء العديد من الفنادق والمنشآت السياحية والشقق السكنية.

٧. بلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ٠.٨٠% من مجمل سكان منطقة وادي الأردن وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، ومؤشر واضح على افتقار منطقة الدارسة إلى البنية الصناعية والحديثة المتطورة.

٨. ارتفعت نسبة العاملين في مجالات الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية والفنادق والمطاعم في لواء الشونة الجنوبية وذلك نظراً للطفرة التي طرأت على أسعار الأراضي والعقارات وبناء العديد من المرافق السياحية والفنادق.

٩. على صعيد الفقر و استنادا إلى دراسة الفقر التي تم تنفيذها مؤخرا من قبل دائرة الإحصاءات العامة، بالتعاون مع البنك الدولي وفقا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة عام ٢٠٠٦ خرجت مناطق كانت مصنفة كمناطق جيوب فقر عام ٢٠٠٤ منها لوائي دير علا والشونة الجنوبية في البلقاء في حين دخلت قائمة جيوب الفقر ١٢ منطقة لم تكن ضمن جيوب الفقر منها الأغوار الشمالية في اربد، مما يعني إن تحسننا طرا على هذه الظاهرة في لوائي الشونة الجنوبية و دير علا في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بينما زادت هذه الظاهرة في لواء الأغوار الشمالية في نفس الفترة.

١٠. يعد العامل الديموغرافي من أهم العوامل المفسرة للتباين التنموي الذي ظهر في منطقة وادي الأردن وبلغت نسبة التباين المفسر في هذا العامل ٤٢.٠٨٥ % وبقيمة مميزة نسبتها ٢٨.٥٨%، وهو أكثر من نصف التباين المفسر في حين فسرت بقية العوامل مجتمعة النسبة الباقية (٣٨.٨٩٧%)، مما يدل على أن الخصائص الديموغرافية في منطقة وادي الأردن تلعب دوراً مهماً في التباين التنموي وانخفاض مستوى التنمية، حيث يؤدي ارتفاع متوسط عدد الأسرة والفئات السكانية دون سن العمل إلى ارتفاع معدلات الإعالة بين ساكني هذه التجمعات، إذ أظهرت تشبعات هذه المؤشرات قيماً سلبية عالية، وقد اندرج ما نسته ٨٧% من التجمعات السكانية ضمن فئات النمط المرتفع وفوق المتوسط والمتوسط للخصائص الديموغرافية.

١١. أشار التحليل إلى أن ٥٨% من التجمعات السكانية تتصف بوضع متوسط و فوق المتوسط فيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية والتعليمية إلى استخدمها كمؤشرات للتنمية مقابل ٢٣% للنمط المرتفع من هذه الخصائص و ١٩% للنمط المتدني من مجموع التجمعات السكانية مما

يفسر خروج لوائي الشونة الجنوبية ودير علا من المناطق المصنفة كجيوب فقر في المملكة.

١٢. أشار التحليل إلى وقوع ما نسبته ٩٨% من التجمعات السكنية ضمن فئة النمط المتوسط وفوق المتوسط من حيث الخصائص السكنية التي أتيحت بياناتها مما يعني أن نتائج المؤشرات التي استخدمتها الدراسة كانت متدنية في معظم مناطق الدراسة، أما النمط المرتفع والذي كان بنسبة ٢% من التجمعات السكنية وانطبق على بلدة سويمة فقط فهو لم يكن نتيجة تحسن الوضع السكني للقطاع الأهلي والشعبي، وإنما لتأثر البيانات ببيانات القطاع الاستثماري والفندقي الناشط على الشاطئ الشرقي للبحر الميت ضمن حدود هذه البلدية.

١٣. فيما يتعلق بالمؤشرات المرتبطة بالخصائص المهنية اظهر التحليل أن ما نسبته ٨٢% من تجمعات منطقة وادي الأردن تقع ضمن فئة النمط المتوسط وفوق المتوسط مقابل ٩% لنمط الخصائص المهنية المرتفع ونفسها للنمط المتدني.

١٤. اظهر التباين التنموي بين الوحدات المكانية (التجمعات السكانية) في وادي الأردن اعتماداً على التحليل البياني للدرجات العاملية للعوامل مقابل العامل الأول دور العوامل الديموغرافية في التأثير على الخدمات التعليمية والاقتصادية حيث شكلت المناطق التي يتوفر بها مؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة ومؤشرات اقتصادية وتعليمية متوسطة إلى متدنية ٣٢% من تجمعات منطقة وادي الأردن في حين شكلت المناطق التي يتوفر بها مؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات اقتصادية وتعليمية فوق متوسطة إلى مرتفعة ٣٤% من تجمعات منطقة وادي الأردن.وفي عدد محدود من التجمعات السكنية تغلبت الخصائص التعليمية والاقتصادية على إعاقة العوامل الديموغرافية وبلغت ما نسبته ١٧% من التجمعات السكنية.

١٥. من ناحية ارتباط المؤشرات الديموغرافية بالمؤشرات السكنية اظهر التحليل أن ارتفاع الأولى يؤثر في الثانية في حين أن انخفاضها لم يعمل على تحسن الظروف السكنية بنفس المستوى، حيث إن التجمعات التي حظيت بمؤشرات ديمغرافية فوق المتوسط إلى مرتفعة مقابل مؤشرات سكنية متوسطة إلى متدنية شكلت ما نسبته ٤٧% منها، بينما ١٣% من التجمعات التي حظيت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات سكنية فوق المتوسط إلى مرتفعة و ٣٨% من

التجمعات السكنية تميزت بمؤشرات ديمغرافية متوسطة إلى متدنية مقابل مؤشرات سكنية متوسطة إلى متدنية.

١٦. اظهر دليل التنمية البشرية أن غالبية التجمعات السكنية تقع ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسط (٠.٥٠٠-٠.٧٩٩).

٦ -٤ التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة الذكر التي أظهر ها التحليل والمسح والملاحظة، والتغذية الراجعة التي تلقاها الكاتب من ساكني المناطق والتجمعات في منطقة وادي الأردن، وفي ضوء العوامل التي أنتجها التحليل العاملي، والبيانات التي أمكن إتاحتها، يمكن اقتراح السياسات التالية للقطاعات المرتيطه بهذه العوامل من اجل تخطيط تنموي مستقبلي لوادي الأردن على النحو الآتي:

القطاع الديمغرافي:

كما تم الاشارة إليه سابقاً من اثر العوامل الديموغرافية على الجوانب الاقتصادية ومسيرة التنمية ومستواها حيث تعمل الخصائص الديموغرافية المختلفة مثل حجم الآسرة والتراكيب العمرية والنوعية على التأثير في مستويات التنمية المختلفة وهنا لابد من وضع اقتراحات تنموية ديمغرافية تتناسب مع حجم ومستوى التنمية المنشودة وهي:

١- التشجيع على سياسة تنظيم الأسرة بحيث يمكن خفض معدلات الخصوبة والحد من تضخم الفئة العمرية دون ١٥سنة والتي شكلت ما نسبته٣٩% من سكان منطقة وادي الأردن، وذلك من خلال البرامج السكانية الهادفة إلى الحد من معدلات الإنجاب والولادة، وتسهيل الحصول على موانع الحمل المختلفة بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، وخصوصاً في التجمعات السكانية التي أدرجها التحليل العاملي ضمن الفئات ذات النمو السكاني المرتفع.

٢- العمل على زيادة تأهيل الفئة العمرية ١٥-٦٤سنة التي تشكل حجم قوة العمل وتنظيمها وإحلالها مكان القوى العاملة الوافدة التي تشغل الكثير من فرص العمل المختلفة وذلك من خلال مديريات العمل ومؤسسات التشغيل المختلفة.

٣- تمكين المرأة ومشاركتها في القطاعات المختلفة، وتحقيق العدالة والمساواه بين الجنسين في المشاركة في الفرص، والسيطرة على الموارد، والتخلص من ثقافة العيب التي تدعمها العادات والتقاليد البالية التي تنظر نظرة سلبية إلى تعليم الفتيات وعمل النساء، وخصوصاً في المهن ذات الطابع المختلط، وذلك من خلال البرامج التوعوية والمشاريع التنموية المهتمة بإشراك المرأة في العمل والإنتاج.

٤- التركيز في البرامج السابقة على المناطق الجغرافية التي لديها نمط مرتفع وفوق المتوسط للخصائص الديموغرافية بناء على تشبعات عواملها وهي: الطوال الجنوبي، ميسرة فنوش، الطوال الشمالي، العدسية، طبقة فحل، الروضة، جوفة الكفرين، ضرار، داميا، أبو الزيغان، المشارع، الساخنة، الباقورة، ابو سيدو، وادي العرب، الرامة، ظهرة الرمل، معدي، الرويحة، سليخات، وقاص، الشيخ حسين، المرزة.

القطاع التعليمي.

رغم التحسن النسبي الذي طرأ على منطقة وادي الأردن في النواحي التعليمية إلا أن الزيادة السكانية وارتفاع تكاليف المعيشة ومتطلبات التعليم لعبت أدوارا مختلفة في التأثير على هذا القطاع الحيوي والمهم في دفع عجلة التنمية بحيث غدا سبباً ونتيجة فيها، ومن أهم التوصيات التي خلص الكاتب إليها في هذا المجال:

١- العمل على خفض الأمية التي وصلت نسبتها إلى ١٥.٥% من مجمل سكان منطقة وادي الأردن، وذلك من خلال زيادة فتح مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتركيز على الدعم المادي والمعنوي لها.

٢- زيادة أعداد الغرف الصفية سواء بإضافة غرف جديدة إلى المدارس القائمة (وهو الأنسب والأفضل مادياً) أو بناء مدارس جديدة.والمتفحص لواقع التعليم المدرسي في هذا الجانب يلاحظ أن الغالبية العظمى من قرى وتجمعات منطقة وادي الأردن مغطاة بالمدارس الأساسية والثانوية والمهنية ألا إنها مكتظة بأعداد الطلبة في بعض التجمعات وخصوصاً الكبيرة منها بحيث يصل عدد الطلبة في بعض الصفوف إلى ٥٥طالباً في الغرفة الصفية ذات الإبعاد ٨م *٥م مع وجود المدارس ذات الأعداد القليلة التي لا يتجاوز عدد الطلبة فيها ١٥ طالباً للغرفة التي لها نفس المساحة السابقة، ويفيد التحليل الإحصائي أن معدل المساحة المتاحة للطالب هي ٢م٠.٤٨ علماً بان الوضع المفترض أو المثالي في العرف التربوي هو ٢م١.٢.

٣- إنشاء جامعة أو كليات جامعية في منطقة وادي الأردن تضم عدداً من التخصصات إلي تهم أبناء المنطقة مثل الزراعة والتعليم الفندقي والآثار والبيئة والسياحة، وتعمل على رفع نسبة التعليم الجامعي بين ساكني المناطق والتي بلغت ٩.٨% من مجموع السكان، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمثيلتها على مستوى المملكة وقصبات محافظات منطقة وادي الأردن، كما أن وجود جامعة يتيح فرص عمل مختلفة للسكان.

٤- العمل على توفير وتشجيع المعلمين المؤهلين من خلال تحسين مستواهم الاقتصادي، وإعادة علاوة المناطق النائية للمعلمين الذي يعينون من محافظات أخرى والتي سنتها وزارة التربية والتعليم في وقت سابق لضمان استمرارية عملهم وعدم انتقالهم أو استقالتهم، وذلك لحين يتم الاكتفاء الذاتي من المعلمين أبناء منطقة وادي الأردن نفسها.

٥- التشجيع على التعليم المهني والحد من ظاهرة عودة الطلبة الموجهين نحو التعليم المهني بعد المرحلة الأساسية إلى الفروع الأكاديمية، لما للتعليم المهني من أهمية في إعداد العمال المهنيين والمتخصصين في مستويات العمل الأساسية والتي تشكل جاذباً مهماً في منظومة تنمية الموارد البشرية، كما أن التعليم المهني يحتل مكانه بارزة داخل النظم التعليمية أو خارجها بسبب الحاجة إلى نواتجه لرفد مجالات العمل بالقوى العاملة المدربة والمؤهلة.

٦- إعادة النظر في قوانين التربية التعليم المتعلقة بالتسرب من المدارس، فعدم النجاح في المدرسة أو حبها لا يعني الفشل في مجالات أخرى، فعديدهم الذين تركوا مقاعد الدراسة الأساسية وأصبحوا من رجال الأعمال أو الحرفيين البارزين في مجتمعهم، وبالتالي فانه أجدر بالقوانين في هذا المجال متابعة الطالب المتسرب من المدرسة إلى ميدانه الخاص والتأكد من انه يتعلم حرفة أو يساعد عائلته في الإنتاج وزيادة الدخل.

القطاع الاقتصادي والمهني.

١- توجيه السياسات التنموية على التجمعات ذات النمط المتوسط والمتدني للخصائص الاقتصادية والتعليمية والتي ضمت المناطق السكنية التالية: الشونة الجديدة، الروضة، الكفرين، سويمة، جوفة الكفرين، الرامة، الطوال الجنوبي، طبقة فحل، معدي، الرويحة، مثلث المصري، العدسية، سليخات، الساخنة، الباقورة، داميا، ظهرة الرمل، ميسرة فنوش، غوركبد، ابوزياد، سبيرة، وقاص، كركمة، الطوال الشمالي وتشكل ٥١% من مجموع التجمعات السكانية.

٢- العمل على تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنح المستثمرين حوافز وتسهيلات لضمان استمرارية ونجاح مشاريعهم، وخصوصا في المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية، واستغلال مقومات المنطقة الطبيعية مثل خامات مواد البناء والبحر الميت والطقس الدافئ شتاءً وضفاف بحيرات السدود وخصوصاً قرب التجمعات السكانية التي أظهرت تشبعات العوامل فيها أنماطا متوسطة إلى متدنية

وهي خزمة، مثلث المصري، الشونة الشمالية، المشارع، كريمة، المنشية، سليخات، الساخنة، وقاص، الباقورة، ماجد، المرزه، طبقة فحل، الشيخ حسين، وادي الريان، الفضيين، وادي العرب، دير علا، معدي، غور كبد، كركمة.

٣ - تشكيل لجان من الجهات المعنية، لمتابعة واقع العمالة الوافدة لوضع الحلول الجذرية ليس للمشكلات القانونية وحسب، بل وللجوانب البيئية والأمنية، وتقليل أو منع منح تصاريح عمل للعمالة الوافدة في قطاع الخدمات كالمطاعم والمكاتب و البقالة والمهن الإنشائية والصناعية والفنية، واقتصار ذلك على العمل الزراعي فقط، وذلك بهدف تزويد العرض من فرص العمل أمام العمالة المحلية من أبناء المنطقة.

٤ - تبنى سياسات إصلاحية شاملة تعتمد مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي من شأنها جعل قطاع الزراعة قطاعا جاذبا للاستثمار، وذلك بعد مراجعة العوامل المؤثرة على كلفة الإنتاج الزراعي، والعمل على زيادة الجدوى الاقتصادية للاستثمار الزراعي وتعزيز فرص منافسة منتجات هذا القطاع في الأسواق الإقليمية والعالمية

٥- إعادة النظر في السياسات التسويقية والجمركية على المنتجات الزراعية، ففي اغلب الأحيان ومن اجل أن تعمل الحكومات على الحد من إنتاج زراعة محصول معين فأنها تشجع على استيراده وإغراق السوق المحلي من هذا المنتج، الأمر الذي يودي إلى انخفاض أسعاره إلى دون سعر الكلفة، مما يلحق الضرر والخسارة لزارعي هذا المحصول، وإحجامهم عن زراعته بعد مضي عدد من السنوات، حيث أن السياسة الاغراقية حتى تؤتي أكلها تكون قد أوصلت المزارع إلى الإنهاك الاقتصادي.

ولعل ابرز مثال على ذلك هو التوجه الحكومي لخفض المساحات المزروعة بالموز في منطقة وادي الأردن (منطقة وادي الأردن)، لذا سنت الحكومة قوانين وتعليمات تحد من زراعة هذا المحصول في بعض المناطق، وذلك للحد من استنزاف المياه لكونه يستهلك كميات كبيرة منها، ومنها قوانين النمط الزراعي، غير إن هذه القوانين لم تجدي نفعا، فعملت الحكومة على فتح أبواب الاستيراد من مصر واليمن والسودان ولبنان والإكوادور والأرجنتين، وطرحها في الأسواق المحلية بأسعار اقل بكثير من تكلفة المنتج المحلي، فتأثر بهذا القرار شريحة واسعة من المزارعين، ومن يعملون بالاتجار بهذا المحصول، وبنفس الوقت لم تقم الحكومة بتشجيع مواز نحو زراعة سلع إستراتيجية ومهمة ودعمها

وإيجاد الخطط والاستراتيجيات لإنجاحها مثل محصول القمح والمحاصيل العلفية والنخيل.

٦- إعادة النظر في الرواتب والمنح والمساعدات التي تقدمها وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية لمن هم في حالات فقر أو عجز و عدم القدرة على العمل إذ أنها على أهميتها ألا أنها في كثير من الحالات والأحيان تسهم بأداء دور سلبي على المواطن حيث أنها تحد من الإنتاج وتقتل الطموح وتجعل متلقيها يميل إلى الكسل والراحة وجعله رهينة إلى هذا الراتب المتواضع واستبدال هذا المال النقدي بمواد وأدوات إنتاجية تدر دخلا على المنتفعين.

٧- تمويل مشاريع إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة مثل الطاقة الشمسية والسدود والرياح للتغلب على ارتفاع أسعار المحروقات والتيار الكهربائي وانقطاعه المتكرر بحيث ساهم في جعل المنطقة طاردة للسكان نتيجة الظروف الجوية الحارة التي لا يمكن مقاومتها إلا بوسائل التكييف المختلفة.

القطاع السكني.

يواجهه القطاع السكني العديد من المشكلات التي يمكن حلها في ضوء السياسات التالية:

١- تشكيل لجان تضم في عضويتها عدداً من أبناء التجمعات السكنية لمعرفة مدى الحاجة الحقيقة من الوحدات السكنية من قبل طالبيها.

٢- وضع شروط تحد من عملية تكرار منح الوحدات السكنية أو بيعها والاتجار بها.

٣- وضع رقابة صارمة على طالبي هذه الوحدات بحيث يتم التأكد من أنهم من ساكني المنطقة، وليسوا قادمين إليها للحصول على الوحدات السكنية فقط من خلال عقود الإيجار الصورية، والأوراق الثبوتية غير الصحيحة.

٤- إيجاد مصادر تمويلية مدعومة ومقدمة على شكل قروض متوسطة أو بعيده المدى، لتمويل بناء المساكن للإفراد، وبفوائد محدودة أو رمزية، نظراً للارتفاع الهائل الذي طرأ على مواد البناء وأسعار الأرضي السكنية، والذي أدى ارتفاع نسبة المستأجرين حيث اظهر التحليل الإحصائي أن ما يقارب ثلث المساكن هي مستأجرة.

المراجع

١. ابداح، زهير، (٢٠٠٣)، لواء الأغوار الشمالية:دراسة في جغرافية التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
٢. أبو النعاج، فوزي، (١٩٩٦)، إدارة موارد المياه في الأردن، المؤتمر الاقتصادي الثاني، الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، تحرير: هاني الحوراني، دار سندباد للنشر، عمان.
٣. أبو سمور، حسن و الخطيب، حامد (١٩٩٩)، جغرافية الموارد المائية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٤. ابوصبحة، كايد، (١٩٨٣)، تحليل البيئة العاملي:دارسة للتركيب الداخلي في المدن، مجلة دراسات، مجلد١٠، عدد١، حزيران.
٥. البحيري، صلاح الدين (١٩٩١م)، جغرافية الأردن، ط٢، مكتبة الجامع الحسيني، عمان.
٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، الأمم المتحدة:نيويورك.
٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ (الملخص)، الأمم المتحدة: نيويورك.
٨. الحسنية، سليم (١٩٩٩م)، السلوك الإداري (التنظيمي) والعلوم السلوكية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط١، عمان.
٩. حمدان، محمد (٢٠٠٤)، التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية، ط١، جامعة القدس المفتوحة.
١٠. حمزة، نبيلة (١٩٩٩)، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، حالة البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم ١٢، الأمم المتحدة: نيويورك.
١١. حيدر، فارس صلاح (٢٠٠٤م)، تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء، رسالة دكتوراه غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان.
١٢. خميس، موسى يوسف (١٩٩٥)، دراسات في التخطيط والتنمية، ط١، دار حنين للنشر:عمان.
١٣. دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٧)، مؤشرات المحافظات ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، عمان، الأردن
١٤. دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٨)، الكتاب الإحصائي السنوي، عمان، الأردن
١٥. دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٦)، مسح دخل ونفقات الأسرة، عمان، الأردن
١٦. دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٤)، التعداد العام للسكان والمساكن، عمان، الأردن
١٧. دائرة الإحصاءات العامة(٢٠٠٦م). المسح الصناعي، عمان، الأردن.

١٨. دليلة، عارف (١٩٨٧م)، بحث في الاقتصاد السياسي للتقدم والتخلف والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة، ط٢، بيروت. ١٩٨٧
١٩. الزوكة، محمد خميس، (١٩٨٤)، التخطيط الإقليمي وإبعاده الجغرافية، ط١، الإسكندرية، مصر.
٢٠. سلطة وادي الأردن، (٢٠٠١م)، الخطة الإستراتيجية الخماسية ٢٠٠٣-٢٠٠٨م، عمان.
٢١. سلطة وادي الأردن، (١٩٩٩)، التقرير السنوي، عمان
٢٢. سلطة وادي الأردن(١٩٩٩)، مديرية الدراسات البيئية وضبط الجودة، قسم المختبرات، تقارير غير منشورة لبيانات ملوحة المياه والتربة، دير علا.
٢٣. سلطة وادي الأردن، (٢٠٠٥)، تقرير مؤشرات التنمية لعام ٢٠٠٥م، عمان.
٢٤. السنيني، نبيلة علي (٢٠٠٤)، التباين التنموي المكاني لمدينة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، عمان.
٢٥. شحاده، نعمان (١٩٩١)، مناخ الأردن، ط١، دار البشير:عمان.
٢٦. الشلش، علي حسين (١٩٨٨)، الجغرافية المناخية والطبيعية ومكونات التربة، ط٣، دار المعارف: مصر.
٢٧. الشركة الدولية لأجهزة المياه، (١٩٩٧)، دراسة جدوى اقتصادية لوحدات الأزموزية العكسية، مقدمة إلى مؤسسة الشيخ للمنتجات الزراعية، عمان
٢٨. صالح، حسن عبد القادر، (٢٠٠٢)، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة تطبيقية على الوطن العربي، عمان.
٢٩. عابد، عبد القادر (١٩٨٢)، جيولوجيا الأردن، صخوره، تراكيبه، معادنه ومياهه، منشورات مكتبة النهضة الإسلامية:عمان.
٣٠. العايدي، يوسف احمد:(٢٠٠١)، واقع الاستغلال الزراعي في لواء الشونة الجنوبية والعوامل المؤثرة في سلوك المزارع لاختيار التراكيب المحصولية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
٣١. عبد الخالق، احمد، (٢٠٠٦)، مدخل لدراسة التنمية الاقتصادية، ط١، القاهرة.
٣٢. عبد القادر، محمد حسين، (١٩٩٠)، الملكية الزراعية وأثارها على النظام الزراعي في وادي الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
٣٣. عكاشة، محمود خالد، (٢٠٠٢)، استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
٣٤. العموش، عامر إبراهيم، (٢٠١٠)، تقييم التباين التنموي في الأردن.رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
٣٥. غنيم، عثمان، (١٩٩٩)، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٣٦. فتح الله، سعد حسين (١٩٩٥)، التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: بيروت.

٣٧. الفرجاني، نادر(٢٠٠٢)، التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٣.

٣٨. كساسبة، صالح (١٩٩٨)، مواقف السكان المحليين تجاه إستراتيجية التنمية الريفية المقترحة في أربعة ألوية بمحافظة الكرك بالأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع.

٣٩. كوكش، احمد (٢٠٠٠)، تقييم الموارد المائية في حوض وادي الكفرين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، عمان.

٤٠. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٨١م)، تخطيط التنمية الزراعية في الوطن العربي، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان.

٤١. مديرية زراعة الشونة الجنوبية(٢٠٠٩)، التقرير السنوي.

٤٢. المرواني، عبدا لله بن علي، (٢٠٠٥)، التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي، الرياض.

٤٣. المصري، منذر(٢٠٠٣)، قضايا في المواءمة بين التعليم المهني والتنمية، المركز الوطني للتنمية البشرية، عمان.

٤٤. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(١٩٨٦م):دراسة اقتصادية للنمط الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية، التقييم والتحديث وإستراتيجية التطبيق، الخرطوم.

٤٥. وديع، محمد عدنان، (١٩٩٥):مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٤٦. الوشاح، عبلة، (١٩٩٨)، التباين التنموي في محافظة البلقاء، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان.

٤٧. وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ – ١٩٩٠، وزارة التخطيط، عمان.

٤٨. وزارة التخطيط (١٩٨٩م)، اللامركزية في إطار التنمية الإقليمية – دراسة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان.

٤٩. وزارة التخطيط (١٩٩٩)، ملخص خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٣م)، عمان.

٥٠. وزارة الداخلية، إدارة التنمية المحلية(٢٠٠٨م)، التقرير السنوي، عمان.

٥١. وزارة المياه والري (٢٠٠٩)، التقرير السنوي، عمان.

٥٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (٢٠٠١)، التقرير السنوي، عمان، الأردن.

٥٣. وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية (١٩٨٧)، وادي الأردن، التحول الديناميكي ١٩٧٣-١٩٨٦، إعداد مؤسسة التكنولوجيا الدولية ومؤسسة لويس بيرغر العالمية، عمان.

المراجع الأجنبية:

1.Alachker.A and Hberstint (1988): Income، fertility and economic Development. Vol xi. No 1 and 2

2. Anbar.A.H.D. and B.P.Birch ،(1987): AClassification of Farms and Farmers in the East Ghor Canal Project، DiE ERDE ،Methoden، Beitrag.

3.Beheriy ،S ،A:1971 ،Geomorphology of Central East Jordan، Cairo Egypt.

4.Economic & Social Commission For Western Asia ،Survey of Economic & Social Developments In The ESCWA Region 2003-2004، United Nations، New York، 2004.

5. Farhan and Hunaiti: Patterns of Rural Development in The Balqa Governrat. Jordan.A Multivariate Approach. The Arab Journal of Social Siences.Volume No 2.1986.

6. Gopalan K. S (2007)، High Resolution Imagery for Developmental Planning with Special Reference to Developing economies.London

8.Hunati، H. A.، (1978)، Regional Development Planning in the Third World with Special، Reference to East Bank of Jordan، Unpublished Ph. D.Thesis، Swansea University، Britain.

9.Jordan Valley Authority (J.V.A.) (1998). Kafrein Dam Improvement. Final Reports With The Assistance Of Tecaid. Program.Vs Agency For International Development and Cooper Consolation، Amman

10. Poppe، Manfred ،(1997).Decentralized Development planning in Indonesia: Linking Organizational Structure and Planning Strategy، Spring Research Series، No.15، University of Dortmund، Germany ،.

11. George.S، Ram Babu P، and Khanna P ،(1999) GIS model for Developmental Planning: A Case Study of Doon Valley. Associated Press Agency. United Nations

12. United States Agency for International Development (1986). Human Development Indicators. New York

13. UNDP، Human Development Reports(2007/2008)، Table 34. New York.

14. UNDP. Word Development Indicators 2006. New York